



جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
Université Echahid Hamma Lakhdar - El-Oued

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
Université Echahid Hamma Lakhdar - El-Oued

قسم : علوم اقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

التخصص : اقتصاد نقدي و بنكي

دور السياسة النقدية و المالية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

تحت إشراف الأستاذ:

د . خالد احميمة

إعداد الطالبان:

• شويرف أحمد الرفاعي

• معلول شكري

الصفة	المؤسسة	الأستاذ
رئيسا	جامعة حمه لخضر بالوادي	الدكتور علي ذهب
مشرفا و مقررا	جامعة حمه لخضر بالوادي	الدكتور خالد احميمة
مناقشا	جامعة حمه لخضر بالوادي	الدكتورة فتيحة كحلول

الموسم الجامعي: 2023/2022



جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
Université Echahid Hamma Lakhdar - El-Oued

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
Université Echahid Hamma Lakhdar - El-Oued

قسم : علوم اقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

التخصص : اقتصاد نقدي و بنكي

دور السياسة النقدية و المالية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

تحت إشراف الأستاذ:

د . خالد احميمة

إعداد الطالبان:

• شويرف أحمد الرفاعي

• معلول شكري

الصفة	المؤسسة	الأستاذ
رئيسا	جامعة حمه لخضر بالوادي	الدكتور علي ذهب
مشرفا و مقررا	جامعة حمه لخضر بالوادي	الدكتور خالد احميمة
مناقشا	جامعة حمه لخضر بالوادي	الدكتورة فتيحة كحلول

الموسم الجامعي: 2023/2022



﴿رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾

صدق الله العظيم

الآية 10 سورة الكهف



شكر وقدر



أرى لزاما علينا تسجيل الشكر و إعلامه و نسبة الفضل لأصحابه، استجابة لقول النبي صلى الله عليه وسلم: { من له يشكر الناس له يشكر الله } . "رواه الترمذي" و كما قيل :

علامة شكر المرء إعلان حمده *** فمن كتم المعروف منهم فما شكر

فالشكر أولا لله عز و جل على أن هدانا لسلوك طريق البحث و التشبه بأهل العلم و إن كان بيننا و بينهم مفاوز.

كما نخص بالشكر أستاذنا الكريم و معلمنا الفاضل المشرف على هذا البحث الدكتور خالد إحميمه، فقد كان حريصا على قراءة كل ما نكتب ثم يوجهنا إلى ما يرى بأرق عبارة و أطف إشارة، فله منا وافر الثناء و خالص الدعاء.

كما نشكر السادة الأساتذة و كل الزملاء و كل من قدم لنا فائدة أو أعاننا بمرجع، أسأل الله أن يجزيهم عنا خيرا و أن يجعل عملهم في ميزان حسناتهم.



إلى من علمني النجاح و الصبر... إلى من علمني العطاء بدون
انتظار... أبي رحمه الله .

إلى من علمتني و عانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه... إلى من كان
دعاؤها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي... أمي حفظه الله.

إلى جميع أفراد أسرتي العزيزة و الكبيرة كل باسمه أينما وجدوا.

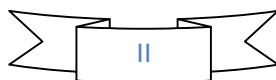
إلى أصدقائي رفقاء دربي من داخل الجامعة و خارجها.

إلى الأستاذ المشرف الدكتور إحميمه خالد ، الى أساتذتي الكرام الذين
أناروا دروبنا بالعلم و المعرفة.

إلى كل من يقتنع بفكرة فيدعو إليها و يعمل على تحقيقها، لا يبغى بها
إلا وجه الله و منفعة الناس.

إليكم أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع.

الطالب : شويف أحمد الرفاعي





إلى من أفضّلها على نفسي، ولم لا؛ فلقد ضحّت من أجلي

ولم تدّخر جهدًا في سبيل إسعادي على الدوام

(أمّي الحبيبة).

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يُسيطر على أذهاننا في كل مسلك

نسلكه

صاحب الوجه الطيب، والأفعال الحسنة.

فلم ينخل عليّ طيلة حياته

(والدي العزيز).

إلى رفيقة الدرب زوجتي التي كان لها نصيب في انجاز هذا العمل

لماقدمته لي من دعم معنوي، الى أصدقائي، وجميع من وقفوا

بجوارى وساعدوني بكل ما يملكون، وفي أصعدة كثيرة

أقدّم لكم هذا البحث، وأتمنّى أن يحوز على رضاكم.

الطالب : معلول شكري



المخلص

المخلص:

تهدف هذه الدراسة الى إبراز دور السياسة النقدية والمالية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2010-2020) من خلال جمع المعطيات و الإحصائيات المالية للوضع الاقتصادي و السوق النقدي في الجزائر خلال هذه الفترة و إعطاء تحليل و أسباب لكل ظاهرة للخروج بتشخيص نهائي يجب على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة و المتمثلة في :

مامدى فعالية السياسة النقدية و السياسة المالية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2020 ؟

حيث تم التطرق إلى إجراءات السياسة النقدية و السياسة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة وكيفية تفاعلها و معالجتها للأوضاع الاقتصادية التي مست البلاد و نتائج هاته الإجراءات ، حيث خلصت هذه الدراسة إلى أن التنسيق بين السياستين يجعل منهما أكثر فاعلية من اجل إعادة حالة الاستقرار للوضع الاقتصادي ، ففي حالة التضخم تقوم السلطات النقدية بالتدخل عن طريق استخدام أدواتها للخفض من حجم المعروض النقدي من اجل التخفيف من حدة التضخم و منه فعلى السلطات المالية أن تتعاون مع هذه السياسة و تتجنب الإجراءات المضادة ،مثل العمل على زيادة النفقات أو خفض الضرائب وإنما إتباع سياسة مالية انكماشية تتماشى مع أهداف السياسة النقدية و العكس صحيح ؛ كما يجب إعطاء أهمية أكبر للسياسة النقدية من خلال الاستقلالية المطلقة لبنك الجزائر ، و العمل على ضبط المالية العامة من خلال تحصيل الإيرادات وتطوير السياسة الضريبية ومحاربة التهرب الضريبي، والخفض من الإنفاق العام و توجيهه نحو المشاريع الاستثمارية و ترشيد الإنفاق الاستهلاكي، و مراجعة وهيكل سياسة الدعم.

كلمات مفتاحية: السياسة النقدية ،السياسة المالية، التضخم.

Abstract:

This study aims to highlight the role of monetary and fiscal policy in Algeria during the period 2010-2020 through the collection of financial data and statistics on the economic situation and the monetary market in Algeria during this period and to give an analysis and reasons for each phenomenon to come up with a final diagnosis that answers the problem raised in this study, namely:

How effective is monetary and fiscal policy in addressing Algeria's inflation from 2010 to 2020?'

The procedures of monetary and fiscal policy in Algeria were discussed during the study period and how they interact and address the economic conditions affecting the country and the results thereof. The study concluded that coordination between the two policies makes them more effective in order to restore stability to the economic situation, In the case of inflation, monetary authorities intervene by using their instruments to reduce the volume of the money supply in order to mitigate inflation and from it. The financial authorities must cooperate with this policy and avoid countermeasures. fiscal policy in line with monetary policy objectives and vice versa; Monetary policy must also be given greater importance through the Bank of Algeria's absolute autonomy, the control of public finances through revenue collection, the development of tax policy, the fight against tax evasion, the reduction of public spending and its orientation towards investment projects, the rationalization of consumer spending, and the review and structuring of support policy.

.Keywords: monetary policy, financial policy, inflation.

الفهارس

المحتويات

أ	شكر و تقدير
III-II	إهداء
V	الملخص:
VIII	المحتويات
XI	فهرس الجداول و الاشكال:
ب	مقدمة عامة

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للسياسة النقدية والمالية و ظاهرة التضخم

2	تمهيد:
3	المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة النقدية
3	المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية وأنواعها
5	المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية وأدواتها.....
14	المطلب الثالث: السياسة النقدية في النظرية الاقتصادية.....
18	المطلب الرابع: فعالية السياسة النقدية ودورها في معالجة التضخم
23	المبحث الثاني :الإطار النظري و المفاهيمي للسياسة المالية.....
23	المطلب الأول : تعريف السياسة المالية
25	المطلب الثاني: تطور السياسة المالية وأهدافها
29	المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية في معالجة التضخم
32	المطلب الرابع: العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية وعوامل نجاحهما
36	المبحث الثالث: مفاهيم عامة حول ظاهرة التضخم.....
36	المطلب الأول: مفهوم التضخم وأسبابه

38.....	المطلب الثاني: أنواع التضخم
41.....	المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتضخم
44.....	المطلب الرابع: آثار التضخم
46.....	المطلب الخامس: طرق قياس التضخم
49.....	المطلب السادس: السياسات المعالجة للتضخم
52.....	المبحث الرابع: الدراسات السابقة.
52.....	المطلب الأول: الدراسات السابقة.
55.....	المطلب الثاني: تعقيب على الدراسات السابقة.
57.....	خلاصة الفصل الأول:
	الفصل الثاني: دراسة تحليلية لفعالية السياسة النقدية و المالية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-2020).....
59.....	تمهيد :
60.....	المبحث الأول: قياس و تشخيص وضعية التضخم في الجزائر للفترة (2010-2020).
60.....	المطلب الأول: التضخم و أسبابه في الجزائر
89.....	المطلب الثاني : الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للتضخم.
	المبحث الثاني : فعالية السياسة النقدية و المالية في معالجة التضخم في الجزائر للفترة الممتدة (2010- 2020).....
	المطلب الأول : فعالية إجراءات السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر للفترة الممتدة (2010- 2020).....
	المطلب الثاني : فعالية إجراءات السياسة المالية في معالجة التضخم في الجزائر للفترة الممتدة (2010- 2020).....

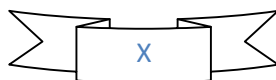
المطلب الثالث : تقييم السياسة النقدية و السياسة في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-

113.....(2020

116.....:خلاصة الفصل الثاني:

118.....الخاتمة العامة.

125.....المراجع



فهرس الجداول و الاشكال:

فهرس الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
65	تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك للفترة الممتدة (2010-2020)	1-2
67	توزيع التضخم حسب مجتمعات السلع و الخدمات للسنوات(2010-2020)	2-2
70	تطور المؤشر الضمني في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)	3-2
72	تطور الناتج المحلي و الإنفاق الوطني الإجمالي و فائض الطلب في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)	4-2
74	معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)	5-2
79	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال (2010-2020)	6-2
81	معدل نمو كتلة الأجور في الجزائر مع معدل التضخم خلال (2010-2020)	7-2
83	تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون	8-2
84	تطور عدد السكان و نسبة النمو في الجزائر خلال (2010-2020)	9-2
87	تطور واردات و صادرات الجزائر خلال (2010-2020)	10-2
90	تطور مستوى الاستهلاك و الادخار و الدخل في الجزائر خلال (2010-2020)	11-2
92	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)	12-2

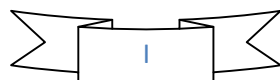
98	تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر في الفترة (2010-2020)	13-2
98	تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك و الكتلة النقدية و معدل التضخم في الجزائر في الفترة (2010-2020)	14-2
100	تطور معدل الاحتياطي الإلزامي في الجزائر في الفترة (2010-2020)	15-2
102	عمليات السوق المفتوحة في الفترة (2010-2020)	16-2
103	تطور تسهيلات الودائع في الفترة (2010-2020)	17-2
104	تطور الكتلة النقدية في الجزائر في الفترة (2010-2020)	18-2
106	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر في الفترة (2010-2020)	19-2
110	تطور النفقات الكلية في الجزائر في الفترة (2010-2020)	20-2
112	تطور الإيرادات الكلية في الجزائر في الفترة (2010-2020)	21-2

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-2	منحنى تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)	65
2-2	توزيع التضخم حسب مجتمعات السلع و الخدمات للسنوات (2010-2020)	68
3-2	تطور المؤشر الضمني في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)	71
4-2	تطور الناتج المحلي و الإنفاق الوطني الإجمالي و فائض الطلب في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)	73

79	نمو الكتلة النقدية في الجزائر خلال (2010-2020)	5-2
80	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال (2010-2020)	6-2
81	معدل نمو كتلة الأجور في الجزائر مع معدل التضخم خلال (2010- 2020)	7-2
82	تطور كتلة الأجور في الجزائر خلال (2010-2020)	8-2
83	تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون	9-2
85	تطور عدد السكان و نسبة النمو في الجزائر خلال (2010-2020)	10-2
85	نسبة نمو عدد السكان الجزائر خلال (2010-2020)	11-2
88	تطور واردات و صادرات الجزائر خلال (2010-2020)	12-2
91	تطور مستوى الاستهلاك و الادخار و الدخل في الجزائر خلال (2010- 2020)	13-2
93	التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر خلال (2010- 2020)	14-2
99	تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك و معدل التضخم الجزائر في الفترة (2010-2020)	15-2

مقدمة عامة



مقدمة عامة

يعد التضخم مشكلة و ظاهرة اقتصادية توصف بالعالمية و هي من المشاكل الرئيسية التي تعاني منها اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء بأوجه ومظاهر مختلفة تتعلق بالخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة، وتختلف حدة و شدة الظاهرة -الضغوط التضخمية- من دولة إلى أخرى حسب الأنظمة الاقتصادية السائدة و بحسب مدى نجاعة السياسات الاقتصادية (السياسة النقدية و السياسة المالية)، لذلك فهو يشغل حيزا كبيرا في دراسات الباحثين في مجال الاقتصاد وذلك لمختلف الآثار السلبية التي يخلفها اجتماعيا واقتصاديا، ويعتبر من أكثر الظواهر الاقتصادية تعقيدا ويبدو ذلك جليا من خلال الجدل الكبير بين المختصين الاقتصاديين في تحديد تعريف لهذه الظاهرة ومعرفة أسبابها وأثارها الاقتصادية، وكذا طرق معالجتها أو الحد منها على الأقل. بما أنه يمثل حالة من حالات الاختلال الاقتصادي التي تكون سببها قوى تضخمية تعمل على استمرار ارتفاع مستوى العام للأسعار طالما استمرت تلك القوى للتأثير على المستوى النشاط الاقتصادي، لذلك فإن معظم تلك الدول تسعى إلى اتخاذ العديد من السياسات الاقتصادية لتقليل الآثار السلبية الناتجة عن ظاهرة التضخم والتي تؤثر على كافة الأنشطة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، والتي من شأنها أن تؤدي إلى تقليل القوى التضخمية.

و تحتل السياسات الاقتصادية موقعا بالغ الأهمية في الفكر الاقتصادي المعاصر، حيث تسعى أي سياسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف باللجوء إلى مجموعة من الأدوات، وتعرف على أنها مجموعة من القرارات المتخذة من طرف السلطات العمومية من أجل تحقيق الأهداف المتعلقة بالحالة الاقتصادية لبلد ما سواء في الأجل القصير أو الطويل، من بين هذه الأهداف هو التحكم في التضخم ومعالجته . ويختلف تأثير كل سياسة من السياسات النقدية والمالية على الاقتصاد على حسب المدارس، بحيث يرى النقديون أن السياسة النقدية هي أكثر فعالية في توجيه الاقتصاد، بينما يرى الكينزيون أن السياسة المالية أكثر تأثيرا على النشاط الاقتصادي. لكن مهما اختلفت الآراء وتعددت، يبقى التنسيق بين السياستين النقدية والمالية أمرا ضروريا، ذلك لأن لكل منهما تأثيرات مشتركة على النشاط الاقتصادي، بحيث تهدفان إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي للناتج والأسعار والعمالة وميزان المدفوعات.

والجزائر كغيرها من اقتصاديات الدول النامية شهد اقتصادها فترات من الركود و الانتعاش، كما شكلت الأزمات الاقتصادية الحادة التي عرفتها الجزائر منذ ثمانينات القرن الماضي تحديات كبيرة أمام صناع القرار والسياسات الاقتصادية، و قد سعت الجزائر و لازالت من اجل خلق تدابير كفيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية و للحد من تنامي الضغوط التضخمية بتبني عدة إصلاحات اقتصادية كان الهدف منها

معالجة و مواجهة الأزمات و الصدمات التي تولدت عن النظام الاشتراكي الممنهج الذي يركز على التخطيط المركزي .

حيث عرف الجهاز المصرفي , النقدي و المالي عدة إصلاحات و تطورات منذ الاستقلال حتى يومنا هذا ، وخاصة بعد دخول الجزائر في ما يسمى باقتصاد السوق فقد تم إتباع طرق وأساليب جديدة في التسيير من شأنها تسمح للسياسة النقدية و السياسة المالية بأداء دورها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية و بالدرجة الأولى معالجة التضخم.

1- إشكالية الدراسة:

على ضوء كل ما سبق يمكننا طرح إشكالية البحث على النحو التالي:

ما مدى فعالية السياسة النقدية و السياسة المالية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2020 ؟

ولغرض الإلمام بكل حيثيات الموضوع نطرح الأسئلة الفرعية :

- ✓ كيف للسياسة النقدية و السياسة المالية أن تحد من ظاهرة التضخم ؟
- ✓ هل يمكن الاعتماد على السياسة النقدية أو السياسة المالية وحدها في معالجة التضخم؟
- ✓ كيف تتفاعل السياسة النقدية و السياسة المالية في معالجة التضخم في الجزائر ؟

2- فرضيات الدراسة:

- ✓ تقوم السياسة النقدية بضبط ظاهرة التضخم بواسطة البنك المركزي بالتقليل من عرض النقود ، كما يمكن للسياسة المالية أن تضبط ظاهرة التضخم من خلال إتباع الحكومة لسياسة مالية انكماشية تتمثل في خفض الإنفاق الحكومي و زيادة الضرائب.
- ✓ الاعتماد النسبي على السياسة النقدية أو السياسة المالية في مكافحة التضخم.
- ✓ تتفاعل السياسة النقدية بطريقة عكسية مع السياسة المالية في الجزائر.

3- أسباب و دوافع اختيار موضوع الدراسة:

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع منها:

- ✓ باعتبار الأهمية الكبير و البالغة للسياسات الاقتصادية (السياسة النقدية والمالية) في تحديد قوة و ضعف أي اقتصاد في العالم.
- ✓ وكون ظاهرة التضخم تسبب هاجس كبير لاقتصاديات العالم و مشكل اقتصادي قديم و متجدد.
- ✓ التعرف على مدى نجاعة السياسة النقدية و السياسة المالية في معالجة التضخم في الجزائر .
- ✓ إبراز بعض الحلول لتجنب ظاهرة التضخم في الجزائر.
- ✓ وكدوافع شخصية لدراسة مثل هذه المواضيع.

4- أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية الدراسة في كونها تقف على بعض المفاهيم الخاصة بالسياسة النقدية والسياسة المالية والتضخم من خلال تناولهم من جوانب نظرية عديدة مما يساهم في إضفاء المكتبة العلمية ببعض الدراسات السابقة التي تسهل على الباحثين التعرف على الجوانب النظرية الخاصة بالمفاهيم والمتغيرات سألقة الذكر.
- كذلك تكمن أهمية الدراسة في كونها تسعى للربط والتعرف على العلاقة التي تحكم السياسة المالية والسياسة النقدية وأثرهم في معالجة التضخم، وهذا يزيد من إيجاد وتفكيك لبعض العوامل المؤدية للتضخم وكيف تساهم السياسات المالية والنقدية في معالجة هاته الظاهرة الاقتصادية.
- والى توضيح الطريقة التي أتبعها الجزائر في مواجهة ظاهرة التضخم خلال الفترة (2010-2020) و استعراض تطور التضخم في الاقتصاد الوطني ودراسة إجراءات السياسة النقدية و المالية الطبقة في الجزائر و مدى فعاليتها خلال هاته الفترة .

5- أهداف الدراسة:

تهدف دراستنا إلى الإجابة على الأسئلة الواردة في الإشكالية من خلال محاولة الإلمام بتقييم فعالية كل من السياستين النقدية والمالية في معالجة التضخم في الجزائر، وكذا تحليل التفاعل بين السياسة النقدية خلال الفترة (2010-2020) وهذا بالاستعانة ببيانات سنوية وفصلية وفيما يلي يمكن حصر أهم الأهداف التي نسعى لتحقيقها في النقاط التالية:

- ✓ تحليل و تقييم أداء السياستين المالية والنقدية في الجزائر.
- ✓ دراسة فعالية كل سياسة في مكافحة التضخم.

6- حدود الدراسة:

تبحث هذه الدراسات في سياسات معالجة التضخم في الجزائر من خلال إجراءات السياستين النقدية والمالية و تقييم فعاليتهم في معالجة هذه المشكلة وذلك خلال الفترة الممتدة من (2010-2020)

7- منهج المستخدم في الدراسة:

بما أن الموضوع يهدف الي توضيح دور السياسة النقدية و السياسة المالية في معالجة التضخم ارتأينا الى استخدام المنهج التاريخي من خلال تتبع تطور السياسة النقدية و المالية و معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري ، و المنهج الوصفي و ذلك لوصف ظاهرة التضخم و التعريف بالسياسة النقدية و السياسة المالية وأدواتهما و أهدافهما . عن طريق أسلوب دراسة حالة و المنهج التحليلي من خلال تحليل مجموعة من الجداول المذكورة في الدراسة و محاولة ربط الأسباب بالنتائج و تحليلها منطقيا.

8- الأدوات المستخدمة في الدراسة:

تتمثل أدوات الدراسة المستخدمة في هذه المذكرة في مجموعة معتبرة من المراجع منها الكتب و العديد من المقالات.الأبحاث ,الأطروحات,الرسائل العلمية و التقارير و المجلات المتخصصة في الموضوع, بالإضافة الى بعض القوانين و المسح المعلوماتي عن طريق شبكة الانترنت و كذا الجرائد الرسمية و وثائق و إحصائيات صادرة من هيئات و مؤسسات مختصة في هذا المجال و غير ذلك بما له صلة بالموضوع.

9-صعوبات الدراسة من أهمها:

- ضيق الوقت المخصص للبحث.
- ندرة بعض المراجع التي تعالج السياسة النقدية والمالية معا ودورهم في معالجة التضخم.
- صعوبة جمع و معالجة البيانات و الإحصائيات المتعلقة بالموضوع.

10- خطة الدراسة:

من أجل الإلمام بالموضوع ومحاولة تغطية مختلف جوانبه تم تقسيم الموضوع الى فصلين رئيسيين وهما الفصل الأول الإطار النظري و الأدبي و التطبيقية(دراسات سابقة) والفصل الثاني الدراسة الميدانية :

حيث أن الفصل الأول يهتم بدراسة الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة النقدية والمالية و لظاهرة التضخم,ويتكون هذا الفصل من أربعة مباحث,فالمبحث الأول يتعلق بالإطار النظري للسياسة النقدية،

و أما **المبحث الثاني** بالإطار النظري للسياسة النقدية، و البحث الثالث يتعلق بمفاهيم عامة حول ظاهرة التضخم، أما **المبحث الرابع** فهو يتعلق بالدراسات السابقة حول موضوع البحث.

أما **الفصل الثاني** كان تحت عنوان تحليل فعالية السياسة النقدية والسياسة المالية في معالجة التضخم في الجزائر في الفترة الممتدة بين (2010-2020)، وهذا الفصل يتكون من مبحثين، **فالمبحث الأول** يهتم بدراسة تشخيص وضعية التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (2010-2020)، أما **المبحث الثاني** يهتم بدراسة فعالية السياسة النقدية والسياسة المالية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (2010-2020).

**الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للسياسة
النقدية والمالية و ظاهرة التضخم**

تمهيد:

إن البحث العلمي يمر بسلسلة من المراحل والخطوات المنظمة و الممنهجة يتبعها الباحث العلمي وذلك بغية التأكد من فرضيات بحثه والوصول إلى أهداف كان قد وضعها, فالبحث العلمي ينطلق من الجانب النظري أولاً باعتباره الخطوة التمهيديّة لذلك فهذا الفصل سيعالج متغيري الدراسة وسيتم تناول الأدبيات النظرية والمفاهيم التجريدية حول موضوع الدراسة ، حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث حسب كل متغير و مبحث رابع تم التطرق فيه إلى الدراسات السابقة التي تطرقت إلى موضوع دراستنا و دراسة النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسات و التعقيب عليها وقد تقسيم الفصل الأول بالترتيب التالي :

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة النقدية.

المبحث الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة المالية.

المبحث الثالث: مفاهيم عامة حول ظاهرة التضخم

المبحث الرابع: الدراسات السابقة

خلاصة الفصل الأول

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة النقدية .

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية وأنواعها

السياسة النقدية هي مهام البنوك المركزية، فهي تمثل مجموع الإجراءات والمبادرات التي تتخذها السلطات النقدية لإدارة عرض النقود وسعر الفائدة وسعر الصرف وتأثير شروط الائتمان لتحقيق أهداف اقتصادية معينة.

تعرف السياسة النقدية بالمفهوم الضيق بأنها "الإجراءات المنصبة على تنظيم عرض النقد و انسجامها مع إغراض سياسية نقدية".

كما يقصد بها "التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية، عن طريق تغيير عرض النقود، وتوجيه الائتمان واستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية".

كما تعرف أنها "مجموعة الإجراءات والأدوات التي تعتمد عليها الدولة من خلال السلطات النقدية بهدف التحكم في عرض النقد، مما يحقق الاستقرار النقدي للاقتصاد".¹

وتعرف بأنها "الإجراءات التي تمكن السلطة النقدية، عادة والبنك المركزي من أن يؤثر على المعروض من المال من أجل تحقيق هدفها المتمثل في الاستقرار الثلاثي: وهو استقرار أسعار الفائدة، استقرار أسعار الصرف واستقرار الأسعار، وهي تسعى أيضا إلى تحقيق أهداف أخرى للسياسة الاقتصادية".²

يقصد بالسياسة النقدية "مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات المهيمنة إما بإحداث تأثيرات في كمية النقود أو من أجل ملائمة الظروف الاقتصادية المحيطة، ويقصد كذلك بالسياسة النقدية "مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية في المجتمع غرض الرقابة على الائتمان والتأثير عليه بما يتفق وتحقيق الأهداف الاقتصادية التي تصبو إليها الحكومة".³

¹ رحيب حسن، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكريين الإسلامي والغربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، سنة 2010، ص 179.

² عبيد حسان، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم، رسالة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم/الجزائر، سنة 2017/2018، ص 19.

³ أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 1993، ص 326.

السياسة النقدية هي الإستراتيجية المثلى أو دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية من اجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية القومية نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج القومي بالقدر الذي يضمن للدولة الوصول الى حالة الاستقرار النسبي للأسعار وذلك في إطار توفير السيولة المناسبة للاقتصاد القومي، وعرفت على أنها "تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية".¹

وفي تعريف آخر تعتبر السياسة النقدية مجموعة من النصوص والقوانين والإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية للتأثير على المعروض النقدي بالتوسع أو الانكماش بغية تحقيق أهداف اقتصادية".²

كما يمكن تعريف السياسة النقدية على أنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد، وتعبير آخر السياسة النقدية هي مجموعة القواعد والإحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي، إذا السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات والإحكام التي تتبعها الدولة بغرض التأثير والرقابة على الائتمان بما يتفق وتحقيق مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية.³

2- أنواع السياسة النقدية

أولاً: السياسة النقدية التوسعية

وتستخدم في حالة وجود ركود (كساد) حيث يعاني الاقتصاد من الانكماش الذي يرفع من معدلات البطالة، وتتمثل هذه السياسة في زيادة العرض النقدي من خلال قيام البنك المركزي إما تخفيض سعر الخصم، أو تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني أو الدخول مشتريا في سوق الأوراق المالية، هذه الأدوات (الأدوات الكمية للسياسة النقدية) تزيد من قدرة البنوك على منح الائتمان وخلق الودائع وبالتالي تزيد من العرض النقدي داخل الاقتصاد ويترتب على زيادة حجم الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة كل من مستوى الناتج والدخل والتوظيف وتنقل السياسة النقدية التوسعية ويترتب عنها زيادة مستوى الدخل وانخفاض سعر الفائدة.

¹ ضياء مجيد الحوري، الاقتصاد النقدي، دار الفكر للنشر، الجزائر، طبعة الأولى، سنة 1993، ص 173.

² عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 2003، ص 53.

³ بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2004، ص 112.

ثانيا: السياسة النقدية انكماشية:

وتستخدم في حالة وجود تضخم (ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار) وتتمثل هذه السياسة في تخفيض العرض النقدي من خلال قيام البنك المركزي إما برفع سعر الخصم أو رفع نسبة الاحتياطي القانوني أو الدخول بانعبي سوق الأوراق المالية، هذه الأدوات تحد من قدرة البنوك على منح الائتمان وخلق الودائع، ولذا ينخفض العرض النقدي داخل الاقتصاد، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع سعر الفائدة ومن ثم انخفاض حجم الاستثمار وبالتالي انخفاض مستوى كل من الدخل والطلب الكلي، مما يعني امتصاص القوة الشرائية للمجتمع وهو ما في النهاية يحد من التضخم¹

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية وأدواتها

1- أهداف السياسة النقدية:

1-1. الأهداف الأولية:

تمثل الأهداف الأولية كحلقة بداية في استراتيجية السياسة النقدية، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة، فمثلا عندما يتقرر تغيير معدل نمو النقود الاجمالية فإنه يجب تبني متغير احتياطات البنوك وظروف سوق النقد المنفقة مع اجمالي النقود في الأجل الطويل، ولهذا فالأهداف الأولية ماهي إلا صلة تربط بين ادوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة.

وتتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات وهي مجتمعات الاحتياطات وتضمن القاعدة النقدية، ومجموع احتياطات البنوك واحتياطات الودائع الخاصة، والاحتياطات غير المقرضة وغيرها، أما المجموعة الثانية تتعلق بظروف سوق النقد، وتحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد.

أ- **مجتمعات الاحتياطات النقدية:** تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية، كما أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود السائلة ونقود الودائع، أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الاجبارية والاحتياطات الاضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك.²

¹ عبيد حسان ، نفس المرجع السابق، ص 20 .

² صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، طبعة الأولى، القاهرة/مصر، سنة 2005، ص 124.

أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الإحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإلجبارية على الودائع الحكومية والودائع في البنوك الأخرى.

أما الإحتياطات غير المقترضة فهي تساوي الاحتياطات الاجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة(كمية القروض المخصومة).

ب- **ظروف سوق النقد:** وهي المجموعة الثانية من الأهداف الأولية،التي تسمى ظروف سوق النقد وتحتوي على الإحتياطات الحرة،ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها الرقابة قوية يعني بشكل عام قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الاقتراض الأخرى وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة يوم أو اثنين بين البنوك.

والاحتياطات الحرة تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الاقتراض،وتكون الاحتياطات الحرة موجبة إذا كانت الاحتياطات المقترضة اكبر من الاحتياطات الفائضة.

1-2. الأهداف الوسيطة:

يقصد بالأهداف الوسيطة للسياسة النقدية ،المتغيرات النقدية التي من المفروض أن يسمح ضبطها وتنظيمها ببلوغ الاهداف النهائية،هذه الاهداف يمكن أن تعتبر كمؤشرات يكون تغييرها عاكسا لتغير الهدف النهائي المتعلق باستقرار النقد.فالأهداف الوسيطة هي المتغيرات النقدية القابلة للمراقبة بواسطة السلطات والمرتبطة بشكل ثابت ومقدر بالأهداف النهائية مثل مقدار نمو السنوي للكتلة النقدية.

ويمكن للمصارف المركزية أن تؤثر في هذه المتغيرات وبإمكان السياسة النقدية أن تؤثر على تقنيات المجمعات النقدية على سعر الصرف وعلى معدلات الفائدة،وتعتبر الأهداف الوسيطة بمثابة اعلان عن استراتيجية للسياسة النقدية فعندما يعلن البنك المركزي عن أهدافه الوسيطة فإنه يريد: ¹

- إعطاء الأعوان الاقتصاديين إطار مرجعيا لتركيز وتوجيه توقعاتهم.

- الإلتزام بالتحرك في حالة عدم بلوغ هذه الأهداف الوسيطة.

¹ حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، رسالة دكتوراه الطور ثالث،جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2016، ص54.

- عندما تنتشر الأهداف الوسيطة فهي تمثل استقلالية لعمل السياسة النقدية, كما تشترط أن يكون الهدف الوسيط يعكس الهدف النهائي المنشود, وتكون الأهداف واضحة وسهلة الاستيعاب بين المتعاملين.

أ- معدل الفائدة كهدف وسيط

تعتمد السلطة النقدية على تحقيق معدل فائدة حقيقي, هدفا وسيطا للسياسة النقدية إلا أنه يطرح العديد من المشاكل, منها طبيعة العلاقة بين معدلات الفائدة طويلة أو قصيرة الأجل, وكذلك التغيرات في سعر الفائدة لاتعكس في الحقيقة جهود السياسة النقدية, وإنما تخضع لميكانيزمات السوق النقدية من خلال عرض النقود والطلب عليها, حيث إذا أرادت السلطات الاستثمار ورفع وتيرة النمو, عملت على تخفيض سعر الفائدة ورفعته في حالة الإيدار, إلا أن هناك من يرفض استخدام معدل الفائدة هدفا وسيطا لأنه يعبر عن غياب الهدف النقدي للسياسة الاقتصادية في الواقع.

ب- معدل صرف النقد مقابل العملات الأخرى:

معدل صرف النقد مؤشر هام حول الأوضاع الاقتصادية لدولة ما, وذلك بالمحافظة على هذا المعدل حتى يكون قريبا من مستواه لتعادل القدرات الشرائية, ويمكن أن تكون السياسة النقدية مساهمة في التوازن الاقتصادي عبر تدخلها من أجل رفع معدل صرف النقد تجاه العملات الأخرى, ويكون محاربا للتضخم وهو ما يحقق الهدف النهائي للسياسة النقدية.

الاقتصاديات الواسعة والمتنوعة والتي تتميز بانفتاح قليل على الخارج, والتي ترتبط بشريك اقتصادي أساسي لايمكن لها أن تركز جميع الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية على معدل الصرف, ولذلك فإن الهدف الوسيط الداخلي يبدو ضروريا في هذه الحالة, لأنه في حالة المضاربة على نقد معين, أن لم يكن ذلك لأسباب اقتصادية موضوعية يمكن للبنك المركزي أن يستنفذ احتياطياته من العملة الصعبة, مقابل الخلق المفرط للنقد الوطني حتى يمكن تداوله محليا.¹

ج- المجمعات النقدية:

المجمعات النقدية هي عبارة عن مؤشرات احصائية لكميات النقود المتداولة وتعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق, بمعنى أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان, فمكونات المجمعات النقدية تتغير من بلد لآخر على حسب المميزات الخاصة بنظامه المالي فهي ترتبط بطبيعة الاقتصاد

¹ حاجي سمية، نفس المرجع السابق، ص60.

ودرجة تطور الصناعات المصرفية والمنتجات المالية وتعطي هذه المجمعات معلومات للسلطة النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيولات M1.M2.M3.

إن ضبط أو تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قري، وهذه معدل نمو الاقتصاد الحقيقي، يمثل الهدف الاساسي للسلطة النقدية بالنسبة للنقديين، فهم مقتنعون بأنه يجب أن تكون كمية النقود المعيار المفضل للتوازن الإقتصادي، ولهم مبرراتهم في ذلك وهي:

- إن المجمعات النقدية هي محور اهتمام البنوك المركزية، وهذه الأخيرة تقوم فعليا بتصور تلك المجمعات وتحديدتها واحتسابها ونشرها، كما يمكن ضبط تغيراتها.

- سهولة استيعاب هذه المجمعات من طرف الجمهور، كونها تمثل النقود المتداولة والتي يستطيع الجميع التعرف عليها وتقديرها، ولكن لم يعد تحديد المجمع النقدي سهلا، نظرا لتعزيز سرعة تداول النقد ونتيجة للإبتكارات المالية الحديثة يبقى الاشكال في: ماهو المجمع النقدي الذي يمكن ضبطه بسهولة ووضوح، وهل يتم اللجوء إلى المجمع النقدي الضيق M1 و M2 أو إلى المجمع النقدي الموسع M3 عند وجود ابتكارات مالية مستمرة.

-3. الأهداف النهائية:

يمكن إعتبار سياسة اقتصادية فعالة إذا استطاعت تحقيق الأربعة الأهداف التي قام بتصميمها الاقتصادي نيكولاس كالدور سنة 1960، وأصبحت تعرف بالمرجع السحري لكالدور الذي هو عبارة عن رسم تخطيطي رباعي الرؤوس يحتوي الأهداف الأربعة الأساسية للسياسة الإقتصادية وهي¹:

- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، ويقاس بالنسبة المئوية للتضخم.

- العمالة الكاملة، ويقاس باستعمال النسبة المئوية للبطالة.

- تحقيق معدل نمو عالي، ويقاس بمعدل النمو في الناتج الداخلي الخام PIB

- توازن ميزان المدفوعات، ويقاس بالنسبة المئوية لرصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج الداخلي الخام.

قبل سنة 1929 (أزمة الكساد) كان هدف السياسة النقدية تحقيق استقرار الأسعار ومكافحة التضخم لكن كينز أتى بسياسة مغايرة وهي السياسة المالية، حيث ظهر هدف آخر وهو تحقيق العمالة الكاملة مع

¹ محمد راتول وآخرون، مقالة علمية تحت عنوان: تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المرجع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، سنة 2014، ص 91.

منتصف القرن الماضي، ظهر هدف تحقيق معدل عال من النمو وتلاه الهدف الرابع وهو التوازن ميزان المدفوعات.

هذه الأهداف النهائية الأربعة تعرف بأهداف المربع السحري، والتي عرفها الاقتصادي الانجليزي نيكولا كالدور.

أ- استقرار المستوى العام للأسعار

تعد المحافظة على استقرار الأسعار من أهم العوامل المؤثرة على النشاط الاقتصادي والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية، نظرا لكون أية تغيرات كبيرة في مستويات الأسعار تؤثر سلبا على قيمة النقود وبالتالي أثارها تكون كبيرة على المستوى الدخل والثروة، وتخصص الموارد الاقتصادية بين الفروع الإنتاجية وبالتالي الأداء الإقتصادي.

استقرار قيمة النقد عن طريق تحقيق التوازن بين الإصدار النقدي ومعدل الناتج، ويؤدي الى استقرار المستوى العام للأسعار، أما عدم التوازن بينهما يؤدي إلى زيادة عرض النقد ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي زيادة التضخم.

إن حدوث التضخم سوف يؤثر على كافة المتغيرات الاقتصادية، فهو يؤدي الى إعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء. ولقد أكدت جميع النظريات الاقتصادية على ضرورة استقرار المستوى العام للأسعار لتحقيق العدالة الاجتماعية.

ب- تحقيق العمالة الكاملة

تهدف معظم دول العالم الى تحقيق التشغيل الكامل، حيث يعد ضمان التوظيف الكامل، أو مستوى من التشغيل من بين الاهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية ويراد بذلك أن تحرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية، وعلى هذا فإن السلطات النقدية يجب أن تتخذ جميع الإجراءات الكفيلة بتجنب الاقتصاد البطالة وما يرافقها من عوامل انكماشية في الإنتاج الدخل ومن هذه الإجراءات رفع حجم الطلب الكلي إلى المستوى اللازم لتشغيل الموارد الإنتاجية غير المستغلة.

من وجهة نظر النقديين الذين يرون أن السياسة النقدية التوسعية، لا يمكنها تخفيض معدل البطالة بشكل دائم لأنها تفشل في تحقيق ذلك في الأجل الطويل، كما أنها ستكون سببا في انتشار التضخم.

فالساسة النقدية لها دور مهم في تحقيق العمالة وتخفيض البطالة، عن طريق تقوية الطلب الفعال، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة العرض النقدي فتتخفف أسعار الفائدة، فيزيد الاستثمار وتتخفف البطالة.¹

ج- تحقيق معدل عال من النمو للاقتصاد الوطني

النظرية الكلاسيكية كانت تنظر الى تحقيق هدف النمو الاقتصادي يتضمن تحقيق هدف العمالة الكاملة، ومن ثم جاء دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي الذي أصبح هدف أساسي لها، وتحقيق العمالة الكاملة بصفة مستمرة يتطلب نمو مستمر في الاقتصاد الوطني، حيث يكون كافيا لتشغيل الإضافات السنوية في الأيدي العاملة الجديدة والعاطلة سابقا، ولكن فريدمان يقول أنه لا يمكن تحقيق معدل عالي من النمو كهدف محدد.

والنمو الاقتصادي يتطلب تزايدا مستمرا في كمية النقود المتداولة مع تزايد الإنتاج والدخل ما يعني أن تقليص كمية النقود عن طريق بيع السندات قد يؤدي لنتائج سلبية في النمو الاقتصادي، ويفضل في هذه الحالة زيادة كمية النقود ولكن بنسب منخفضة وبما يتناسب مع متطلبات النمو الاقتصادي.

د- تحقيق توازن ميزان المدفوعات

هناك من يرى من الاقتصاديين أنه يجب على السلطات النقدية إتباع إجراءات تصحيحية لاختلال ميزان المدفوعات، وهذا كلما كانت الدولة تملك احتياطات نقدية صغيرة وليس لها القدرة للحصول على قروض خارجية، هذا نظام تعويم سعر الصرف أكثر ملائمة، أما إذا كانت تمتلك احتياطات نقدية كبيرة، فإنه تتخفف حاجاتها لاتخاذ إجراءات تصحيحية ونظام تثبيت سعر الصرف أكثر ملائمة.

وهكذا فإن دور السياسة النقدية في تقليل العجز في ميزان المدفوعات يبرز من خلال قيام البنوك المركزية باستخدام أداة من أدوات السياسة النقدية، وهي رفع سعر الخصم ما يجعل البنوك التجارية ترفع من أسعار الفائدة وينخفض الطلب على الائتمان، ما يجعل الأسعار تتخفف لان الطلب على السلع المعروضة قد قل، هذا يؤدي لتشجيع الصادرات (تصريف المنتجات دوليا)، كما يقل الطلب على السلع الأجنبية طالما أن الأسعار المحلية منخفضة.

¹ دحان كنز و سلوكي كريمة، فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم، رسالة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة احمد دراية ، أدرار، سنة 2016/2017، ص ص 41،40.

إن تخفيض سعر الفائدة وزيادة حجم الائتمان، سوف يشجع الاستثمار ويزيد من فرص التشغيل وبالتالي يزيد حجم الإنتاج من السلع والخدمات التي سوف يعد جزء منها التصدير كما قد تمنح المصارف للشركات التي تهتم بالتصدير، قروضا خاصة لغرض تمويل الصادرات، ما يساعد المصدرين على تحسين ورفع درجة كفاءة السلع المصدرة وزيادة قدرتها على المنافسة الدولية، الأمر الذي يزيد من حجم الصادرات الوطنية ويزيد من حجم العملات الأجنبية والتي بدورها تستخدم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا كله يصب في وضعية ميزان المدفوعات.¹

2- أدوات السياسة النقدية

2-1. الأدوات الكمية (الغير مباشرة):

أ- أداة سعر الخصم والفائدة: ترجع أهمية كل من سعر الخصم وسعر الفائدة الى أن أسعارها قصيرة الأجل تأثر في السوق النقدية، بل أن كلا منهما يعتبر أحد مظاهر التعبير عن هذه الأسعار، ولهذا يمكن القول أن هناك علاقة تربط بين كل من سعر الخصم وسعر الفائدة وأسعار الفائدة قصيرة الأجل.

فإذا ما أرادت السلطة النقدية أن ترفع معدل الفائدة بشكل عام لمعالجة حالة التضخم التي يمر بها الاقتصاد القومي، فإنها تعتمد الى رفع سعر الخصم وسعر الفائدة وأسعار الفائدة قصيرة الأجل.

فإذا ما أرادت السلطة النقدية أن ترفع معدل الفائدة بشكل عام لمعالجة حالة التضخم التي يمر بها الاقتصاد القومي، فإنها تعتمد الى رفع سعر الخصم وسعر الفائدة الأمير الذي يزيد من تكلفة حصول المصاريف التجارية على النقود أو الائتمان أو الإحتياجات النقدية، وهذا ما يؤدي الى انخفاض حجم الإنفاق الكلي، مما يساهم في التخفيف من حدة الضغط التضخمي الى حد ما.

كذلك فإن ارتفاع سعر الفائدة على الودائع تحت الطلب والودائع الآجلة سوف يزيد من حجم الودائع ويؤدي الى جذب جزء من القوة الشرائية وتجميدها مما يخفض بدوره من حجم الإنفاق الكلي ويساعد أيضا ارتفاع سعر الفائدة على التخلص من جزء كبير من المخزون لدى رجال الأعمال والمنظمون، وبهذه الطريقة يتجه مستوى الأسعار الى الانخفاض، وتخف بالتالي حدة التضخم التي يتعرض لها الاقتصاد القومي، وعلى العكس اذا ما رغبت السلطة التنفيذية إنعاش اقتصادها ومعالجة حالة الركود والكساد التي يتعرض لها فإنها تلجأ الى تخفيض سعر الفائدة السائد عن طريق تخفيض سعر الخصم، الأمر الذي يقلل من تكلفة المصارف التجارية على النقود السائلة والإحتياجات النقدية والائتمان مما يدفع في هذه الأخيرة الى تخفيض سعر الفائدة التي يمنحها للعملاء، وعلى الودائع الآجلة وودائع الإدخار وهذا ما يشجع على

¹ دحان كنزة وسلوكي كريمة، نفس المرجع السابق، ص 42 .

زيادة الطلب على الائتمان والقيام بالاستثمار وبهذا يزداد حجم الإنفاق الكلي ويساهم في تنشيط الاقتصاد القومي، كذلك فإن تخفيض سعر الفائدة على الودائع بأنواعها يدفع تلك الودائع الى السوق لتشارك في الاستثمار، وهكذا تساهم أداة التغيير سعر الخصم وسعر الفائدة في تقليل الائتمان أو في توسيعه حسب الحالة التي يتعرض لها الاقتصاد القومي.¹

ب- أداة عملية السوق المفتوحة:

تعتبر هذه الأداة إحدى مكونات السياسة النقدية التي تستخدمها السلطة في الرقابة على الائتمان.

ففي حالة انخفاض مستوى النشاط الإقتصادي والرغبة في معالجة الكساد عن طريق زيادة الإنفاق الكلي يدخل البنك المركزي السوق النقدية مشتريا بعض السندات والأوراق المالية مقابل تحرير شيك على حسابه، يحصل عليه البائع وهنا سوف يذهب هذا الأخير بهذا الشيك لدى البنك التجاري الذي يتعامل معه، فتزداد الودائع بمقدار الشيك وبالتالي زيادة ودائع الصرف التجارية المحفوظة لديه، وتزداد الاحتياطات النقدية للمصارف التجارية وبالتالي يصبح بإمكانه أن يزيد من حجم الائتمان، وهكذا تتوسع هذه المصارف في منح الائتمان والقروض لعملائها، وهو ما يؤدي الى زيادة القوة الشرائية في الاقتصاد القومي، ويزداد بالتالي الإنفاق الكلي في المجتمع.

على العكس من ذلك عندما يعاني الاقتصاد من حالة ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي وظهور التضخم وارتفاع الأسعار، فإن البنك المركزي يدخل السوق النقدية بائعا لبعض السندات والأسهم والأوراق المالية مما يقلل من الاحتياطات النقدية المحفوظة لديه، مما يدفع هذه الأخيرة الى تخفيض الائتمان والقروض، وهذا ما يؤدي الى انخفاض الاتفاق الكلي الذي يمكن أن يخفض الطلب الكلي الفعلي، ويحد من التضخم وارتفاع الأسعار الذي يشهده الاقتصاد القومي.²

¹ احمد أبو الفتوح، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، سنة 1998، ص 229.

² احمد أبو الفتوح، نفس المرجع السابق، ص 231.

ج- أداة الاحتياطي القانوني:

نظرا لأن البنوك التجارية هي التي تتخصص في منح الائتمان وقبول الودائع، فإن قدرتها على تحقيق ذلك يتوقف على ما في حوزتها من إمكانيات نقدية تمكنها من التوسع في عملياتها باستمرار مع الاحتفاظ بقدر مناسب من السيولة يكون بمثابة هامش ضمان لها وتبرز أهمية استخدام السلطات النقدية لأحد أدواتها لمقاومة أو معالجة الإختلالات ، فهي المسؤولة الوحيدة عن ذلك ولكي تستطيع هذه الأخيرة مقاومة الضبط المستمر على الأرصدة النقدية المحدودة للجهاز المصرفي، فضلا عن هدفها في تخفيض هذه الظاهرة، فقد يلجأ الى الرفع الاحتياطي القانوني الذي تحتفظ به البنوك التجارية لديها بغرض تحقيق قدر من الاستقرار النقدي، وتنظيم الدورات الاقتصادية ولتوضيح الوضع في ميزان المدفوعات كما يعتبر الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية من أهم المحددات التي تؤثر في إمكانياتهم نحو استغلال مواردها النقدية أقصى استغلال ممكن بالدرجة التي تمكنها من تعظيم أرباحها بمعنى أن انخفاض هذه النسبة تزيد من قدرة البنك السائلة، بالقدر الذي يسمح له بالتوسع في منح القروض والتسهيلات الائتمانية، والعكس تماما، بحيث أن ارتفاع هذه النسبة يكون حسب سيولة البنك وحسب قدرته الائتمانية.¹

2-2. الأدوات النوعية (المباشرة)

أ- تأطير القروض (أو الرقابة على الائتمان): يتم دراسة ذلك من خلال ما يلي:

تستخدم هذه الأداة في الفترة التي تتميز بالتضخم وارتفاع الأسعار ويكون ميزان المدفوعات في حالة عجز، فهو إجراء تنظيمي يفرض ويطبق على البنوك التجارية بهدف تحديد حجم القروض المقدمة من طرف الزبائن وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك الى عقوبات تتباين من دولة الى أخرى واعتماد هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية الى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة الأكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو تتطلب موارد مالية كبيرة.²

ب- النسبة الدنيا للسيولة:

تقتضي هذه الأداة أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا ويتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة الى بعض مكونات الخصوم، وهذا لتخوف السلطات النقدية من خطر

¹ أحمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، سنة 2000، ص 39.

² عياش قويدر، إصلاح السياسة النقدية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 1999، ص 28.

الإفراط في الإقراض من قبل البنوك التجارية بسبب ما لديها من أصول مرتفعة للسيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية وبذلك يمكن الحد من القدرة على اقتراض القطاع الخاص.¹

ج- قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية:

تستعمل البنوك المركزية هذه الأداة في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر، حيث تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد لما تمتع أو تعجز البنوك التجارية عن ذلك.²

المطلب الثالث: السياسة النقدية في النظرية الاقتصادية

1- السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي:

يقوم التحليل الكلاسيكي على الفصل التقليدي بين نظرية القيمة ونظرية النقدية حيث تتعلق الأولى بالأسعار النسبية في حين تتعلق الثانية بالمستوى العام للأسعار أو بقيمة النقود في حد نفسها ويستند الكلاسيك في تحليلهم الى هذا القانون "ساي" القائل بأن العرض يخلق الطلب المساوي له بالإضافة إلى مجموعة من الفرضيات المتمثلة في ما يلي:³

الفرضية الأولى: ثبات حجم الإنتاج السلعي عند مستوى التشغيل الكامل، إن النظرية الكلاسيكية وتؤكد من خلال تحليلها العيني للواقع الاقتصادي أن النقود ليس لها تأثير على تحقيق التوازن الاقتصادي باعتبارها لتؤدي سوى وظيفة واحدة فقط في كونها وسيط للتبادل، لهذا فهي مجرد ستار يخفي ورائه مبادلة سلعة بسلعة أخرى لذلك فإن دور النقود محايد في التأثير، وهذا التحليل الكلاسيكي (العيني) يستند نظريا الى قانون "ساي" المعروف بقانون المنافذ وملخص هذا القانون أن كل عرض يخلق طلب مساوي له، فالإنتاج يخلق معه قوة شرائية باعتبار أن دخول عوامل الإنتاج ستعاد مرة أخرى لشراء الإنتاج، ويتعبير نقدي فالإنتاج يخلق إنفاق مساوي له "فالعرض الكلي مساوي دائما للطلب الكلي وزيادة أحدهما على الآخر حالة مؤقتة سرعان ما تزول بحكم فعالية السوق أو جهاز الأسعار الاسمي وأن الاقتصاد يقوم على أساس

¹ قدي عبد المجيد، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، أبريل 2003، ص 81.

² عمران وليد، دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم، رسالة ماستر أكاديمي، تخصص علوم التسيير، جامعة أم البواقي، سنة 2013/2014، ص 33.

³ ناضم محمد الثوري الشمري، النقود والمصارف، مدرسة الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق سنة 1995،

المنافسة التامة بين المشروعات، فالقوة التلقائية تدفع الى تشغيل الموارد الإنتاجية بصورة كاملة وبذلك يتحقق التوازن الاقتصادي في ظل مرونة الأجور والأسعار.

الفرضية الثانية: ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغيير كمية النقود المعروضة.

يتلخص هذا الافتراض في أن التغيرات في كمية النقود المعروضة تنعكس بنفس القدر على المستوى العام للأسعار، إذ أن انخفاض كمية النقود يؤدي الى انخفاض مماثل بنفس القدر في المستوى العام للأسعار في ظل ثبات حجم الإنتاج عند مستوى التشغيل التام وثبات سرعة تداول النقود.

الفرضية الثالثة: ثبات سرعة تداول النقود.

فسرعة تداول النقود تمثل متوسط عدد المرات التي انتقلت فيها كل وحدة من وحدات النقد من يد الى أخرى لتسوية المبادلات الاقتصادية في فترة زمنية معينة، وقد افترض التحليل الكلاسيكي ثبات سرعة تداول النقود باعتبار أن تغيرها يرتبط بتغير عوامل أخرى منها كثافة السكان وتقدم شبكة النقل والمواصلات وتطور عادات المجتمع المصرفية وكذا مستوى تقدم نظام المصرفي، وهذه العوامل لا تتغير عادة في الأجل القصير.

يتضح من كل هذا أن الكلاسيك ابدوا اهتمام الكامل بالسياسة النقدية من دون السياسة المالية باعتبار أن السياسة النقدية كفيلة بوحدها بمعالجة جل الاختلالات وتحقيق الاستقرار النقدي سواء في حالة كساد أو التضخم.

ففي حالة كساد تلجأ السلطات النقدية الى تخفيض الأسعار عن طريق سياسة النقود الرخيصة أي زيادة في عرض النقود مما يؤدي الى تنشيط الطلب والذي بدوره يؤدي الى تحسين المستوى العام للأسعار.

أما في حالة التضخم ومع ارتفاع الأسعار فيمكن اللجوء الى سياسة النقود الغالية أي التقليل في عرض النقود وبالتالي يقل الطلب فتتخفض الأسعار.¹

2- السياسة النقدية في التحليل الكينزي:

لقد أثبتت أزمة الكساد العالمي 1929-1933 عجز النظرية الكلاسيكية عن معالجة هذه الأزمة مما أدى الى ظهور النظرية الكينزية والتي تستند في تحليلها الى الفرضيات التالية:¹

¹ ناضم محمد الثوري الشمري، نفس المرجع السابق، ص33.

- تحليل المعطيات في المدى القصير .
- الطلب هو الذي يخلق العرض .
- المنافسة ليست كاملة لأن الطالبين والعارضين لا يصلون الى السوق بنفس الإمكانيات وفي نفس الظروف , كما أن المعلومات لا تنتقل بكفاية بسبب احتكارها من طرف البعض .
- النقود سلعة كيفية وهي بديل للأصول المالية فقط التي سعرها معدل الفائدة, لذلك فتحليل كينز نقدي لا يفصل بين الجانبين النقدي والحقيقي .
- تحليله يعتبر تحليل كلي ، فحسب كينز المعطيات الاجمالية هي الأهم في الاقتصاد كالاستثمار والادخار والطلب والعرض الإجماليين .
- يؤمن كينز بإمكانية حدوث بطالة واستمرارها لفترة طويلة(عكس الكلاسيك) ويؤمن بضرورة تدخل الدولة لمعالجة الاختلالات التي تحدث في الاقتصاد .
- وفقا لكينز لا يتمتع الأفراد بالرشادة وبالتالي عرض العمل دالة تابعة للأجر الاسمي بالإضافة الى ذلك فقد ركز كينز على الدخل والإنفاق والعلاقة بينهما, واشترط أن التوازن الاقتصادي يكون بتوازن كل من السوق السلعي والسوق النقدي ذلك أن التوازن السوق النقدي يتم عن طريق تعادل المعروض النقدي مع المطلوب النقدي, وتوازن السوق السلعي يكون بتعادل الادخار مع الاستثمار .
- ففي حالة الكساد تقوم الدولة بإحداث عجز في الميزانية عن طريق زيادة النفقات بهدف تنشيط الطلب الكلي الفعال, وذلك بتخفيض الضرائب على الاستهلاك والأرباح وبالتالي تشجيع الأفراد على زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري, ويمكن تغطية هذا العجز في الميزانية العامة عن طريق الإصدار النقدي(الذي يتكفل به البنك المركزي) أي زيادة كمية النقود .
- حسب كينز فإن زيادة كمية النقود تحكم بصفة أساسية المستوى العام للأسعار وهذا عند مستوى التشغيل الكامل, وهنا تتحقق النظرية الكلاسيكية مع النظرية الكينزية ولكن ليس بالعرض أو الاحتمال الوحيد نظرا لان التشغيل لا يتحقق بصفة دائمة ومن ثم فإن ما دام الاقتصاد لم يصل بعد الى حالة التشغيل الكامل فإن زيادة كمية النقود سوف تؤدي الى زيادة في مستويات الناتج الوطني والتشغيل, وذلك

¹ شمولو حسينة، اثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية، رسالة ماجستير بالمركز الجامعي، تخصص علوم التسيير، المدية، الجزائر، سنة 2001، ص28.

وفقا لميكانيزم معين يتمثل في أن زيادة كمية النقود تؤدي الى الانخفاض في سعر الفائدة وهذا الانخفاض يكون بمثابة حافز في تشجيع الاستثمارات ومن ثم زيادة التشغيل والناتج.

أما في حالة التضخم فقد اقترح كينز إحداث سياسة مالية عن طريق تخفيض النفقات بغرض تخفيض الإنفاق الكلي، حيث يرى أن الاستقرار الاقتصادي يحدث عندما يتساوى الإنفاق الكلي مع الناتج الكلي، أو يتساوى التغير بينهما.

من خلال هذا نجد أن كينز أعطى أهمية كبرى للسياسة المالية مقارنة مع السياسة النقدية وهذا ما ميزه عن النظرية الكلاسيكية، كما أن كينز يرى أن أولى الأولويات هي التشغيل.¹

3- السياسة النقدية في التحليل النقدي:

لقد انحصرت الفكرة الرئيسية للنظرية الاقتصادية النقدية المعاصرة في أن التغيرات في كمية النقود يمكن أن تعالج الاختلالات الاقتصادية، وتؤدي الى الاستقرار الاقتصادي بحجة أن التقلبات الاقتصادية في أمريكا كانت ترافقها دائما تقلبات في كمية النقود، حيث يرى فريدمان وأنصاره أن مستوى الأسعار يتحدد عند تلاقي عرض النقود والطلب عليها ويرى فريدمان أن البحث عن العوامل المؤثرة في الطلب على النقود يتوجب دراسة وتحليل فكرة الثروة، والتي تمثل القيمة الرأسمالية لجميع مصادر الدخل، أي جميع الأصول التي بإمكانها تحقيق دخل معين أو عائد معين وتتحصر فيما يلي:

أ- **النقود:** فعند إيداعها في البنوك تحقق عائد (سعر الفائدة)، غير أن العائد الحقيقي لها يتمثل في سيولتها، أي فيما توفره من راحة وأمان لحائزها في شكل عائد غير نقدي.

ب- **السندات أو الأصول النقدية:** والتي تدر عائد في شكل نسبة ثابتة من قيمتها الاسمية وهو سعر الفائدة السنوي المقرر عليها.

ج- **الأسهم أو الأصول المالية:** التي تمثل عائدها في الأرباح السنوية.

د- **رأس مال المادي أو الأصول الطبيعية:** المتمثلة في الآلات والمعدات ويتوقف العائد على تحديد معدلات الإهلاك أي تقدير أثمانها.

¹ ناضم محمد الثوري الشمري، نفس المرجع السابق، ص 105.

هـ- رأس مال بشري: حيث لا يمكن تقديره بأسعار السوق، وبذلك فقد أدخله فريدمان عن طريق مؤشر يمثل العلاقة بين رأس المال البشري ورأس مال غير بشري، ويمكن التعبير عن الطلب عن النقود بالدالة التالية:

$$M=f(W.Y.P.R.O.1/P.H.K.V)$$

حيث:

W: الثروة / Y: الدخل / P: المستوى العام للأسعار / Ro: سعر الفائدة / ra: أرباح الأسهم ؛

1/p: عوائد الأصول الطبيعية / h/k: نسبة العائد البشري / v: الذوق

من هنا الطلب على النقود عند فريدمان دالة سلوكية مرتبطة بسلوك المستهلك وتفضيله بين النقود وأنواع الثروة.

أما بالنسبة لعرض النقود فإنه إذا كان كينز يرى زيادة عرض النقود يؤدي الى انخفاض السعر الفائدة، فإن فريدمان يرى لسعر الفائدة ثلاث اتجاهات وهي:

1- أثر السيولة: زيادة عرض النقود تؤدي الى انخفاض سعر الفائدة.

2- أثر الإنتاج: بحيث يؤدي زيادة الطلب والإنتاج الى ارتفاع سعر الفائدة.

3- أثر التوقعات للأسعار: حيث أن التوقع التضخم يؤدي الى استمرار ارتفاع الطلب، فزيادة عرض النقود تنتهي بارتفاع سعر الفائدة لانخفاضها، لهذا يرى النقديون إن السلطة النقدية يجب أن لا تأخذ بعين الاعتبار أسعار الفائدة نظراً لعدم قدرتهم على إدارتها في الاتجاه المرغوب فيه، لذلك يجب التركيز على إدارة عرض النقود.¹

المطلب الرابع: فعالية السياسة النقدية ودورها في معالجة التضخم

أولاً- فعالية السياسة النقدية في الفكر الكينزي و النقدي:

1- فعالية السياسة النقدية في التحليل الكينزي:

يرى الكينزيون بأن السياسة النقدية ليست محايدة كما هو الحال عند التقليديين، رغم أنهم يضعونها في مرتبة ثانية بعد السياسة المالية من حيث الفعالية، ويعتقد الكينزيون بأن زيادة كمية النقود سوف تؤثر على

¹ بلعوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 111.

القطاع الحقيقي للنشاط الاقتصادي بطريقة غير مباشرة، بحيث فإن زيادة كمية النقود تؤدي الى خفض سعر الفائدة وبالتالي يرتفع الاستثمار والإنتاج والتشغيل من خلال ما يسمى بمضاعف الاستثمار .

ويرى اقتصاديو المدرسة الكينزية بأن انخفاض سعر الفائدة يؤثر على محفظة الأوراق المالية وعلى حجم الائتمان كما يلي:

أ- **أثر محفظة الأوراق المالية:** حسب الكينزيين فإن النقود والسندات تمثل بدائل قريبة من بعضها البعض، فعندما تكون المحفظة الأوراق المالية للأفراد في وضع توازن ثم حدثت زيادة في النقود فوضع التوازن السابق يزول، وفي هذه الحالة يتخلص الأفراد من النقود الزائدة ويعوضوها بالسندات، وعندما يقبل الأفراد بكثرة شراء السندات فهذا يؤدي الى ارتفاع أسعارها وتتنخفض معدلات الفائدة عليها، ويستمر هذا الوضع على ما هو عليه حتى يتحقق التوازن من جديد في محفظة الأوراق المالية للأفراد.

ب- **أثر الائتمان:** إن زيادة عرض النقود ينتج عنها ارتفاع احتياطات النقدية بالنسبة للبنوك التجارية، وهي في هذه الحالة تقوم البنوك التجارية بتكثيف سياساتها الائتمانية مع التغيير الحاصل في الاحتياطات النقدية، وبما أن هناك زيادة في عرض النقود فالسياسة الائتمانية المعتمدة هي التوسع في تقديم القروض المؤدية بذلك الى انخفاض أسعار الفائدة وحسب الكينزيين فإن انخفاض أسعار الفائدة ينتج عن أثرين هما: أثر تكلفة الاقتراض وأثر الثروة، فأثر تكلفة الاقتراض هي المحدد الأساسي للاستثمار وبما أن معدل الفائدة هو مقياس تكلفة الاقتراض، فعند انخفاض هذا المعدل سيزيد الاستثمار وبالتالي يرتفع الإنتاج الكلي، أما أثر الثروة فانخفاض معدل الفائدة فهذا معناه ارتفاع أسعار الأصول المالية التي يملكها الأفراد، كذلك ارتفاع القيمة السوقية لثروة الفرد وارتفاع تشجع على زيادة الاستهلاك وتشجيع الاستثمار ومنه ارتفاع الناتج الكلي، إذا حسب الكينزيين فيعتبر سعر الفائدة هو محدد الاستثمار، فزيادة كمية النقود ينتج عنها انخفاض في سعر الفائدة وهذا الانخفاض يؤثر في تشجيع الاستثمارات ومنه زيادة الإنتاج.¹

2- فعالية السياسة النقدية في التحليل النقدي:

يرى النقديون أن التغيير في عرض النقود في الأجل الطويل يؤثر على مستوى الأسعار ولا يؤثر على التوازن الدخل الكلي، أما في الأجل القصير فيؤثر التغيير في النقود على الإنفاق وعلى الدخل الكلي فزيادة كمية النقود المعروضة تؤدي الى زيادة الأرصدة النقدية عند الأفراد والمشروعات أكبر من المستوى المرغوب فيه، وبالتالي سيحاول الحائزون على هذه الأرصدة التكيف مع الوضع الجديد وإيجاد توازن جديد

¹ فؤاد هاشم عوض، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، مصر، سنة 1974، ص

في ثروتهم بواسطة إنفاق مبالغ إضافية،مقابل الحصول على السلع والخدمات أو الحصول على أصول مالية، وهذا ينتج عنه زيادة مباشرة في الطلب الكلي،وبالتالي زيادة الإنتاج والتشغيل،أما في حالة انخفاض كمية النقود فينتج عنها انخفاض في الأرصدة النقدية دون المستوى المرغوب فيه،مما يجعل الأفراد والمشروعات يتجهون الى تخفيض الإنفاق،حفاظا على الأرصدة النقدية المرغوب فيها،وينتج عن انخفاض الإنفاق انخفاض الناتج الكلي وبالتالي سوف تكون أمام عملية تعديل في الأرصدة النقدية والأصول الأخرى بإعادتها الى مستواها المرغوب فيه من جديد.

أما بخصوص أهمية معدل الفائدة فيرى أنصار المدرسة النقدية أن دوره ضئيل ومؤقت فإتباع سياسة نقدية توسعية سواء كان من خلال آثار معدل الفائدة على الاستثمار أو كان من خلال آثار الإنفاق المباشر،ففي الحالتين يؤدي ارتفاع الدخل والإنفاق.

وينظر النقديون إلى ضعف فعالية السياسة المالية عندما لا تصاحب بتغيرات في عرض النقود فارتفاع الإنفاق الحكومي ينبغي أن يتم بواسطة الإصدار النقدي حتى يكون هناك توسعا في الإنفاق الكلي،أما اذا كان تمويل الإنفاق الحكومي يتم بواسطة إصدار السندات ، فالنتيجة هي انخفاض قيمة السندات وارتفاع أسعار الفائدة،ومنه يقل الاستثمار الخاص،بمعنى آخر تتسبب الزيادة في الإنفاق الحكومي في خفض الإنفاق الخاص وهنا تظهر محدودية فعالية السياسة المالية في التأثير على الطلب الكلي.

أما نظرتهم للنمو الاقتصادي في الأمد الطويل فيعتقد أنه غير مرتبط بالتغيير في عرض النقود بل يرتبط النمو حسبهم بعوامل النمو الأساسية المتمثلة في النمو السكاني، والتقدم التكنولوجي وتوفر الموارد الطبيعية في البلد واستغلال الطاقة الإنتاجية،وفي الأمد الطويل التأثير الذي يحدثه التغيير في المعروض النقدي يكون على المستوى العام للأسعار فقط،وفي هذه الحالة ستواجه السياسة النقدية صعوبة في ضبط النقود حتى لا تكون سببا في عدم التوازن الاقتصادي، ويبقى الحل في البحث عن سياسة استقرارية تعتمد على معدل نمو للنقود يقترب من معدل نمو الطاقة الإنتاجية الحقيقية طويلة الأمد.¹

ثانيا - فعالية السياسة النقدية في الدول النامية:

تتميز الاقتصاديات النامية بإنتاجية متدنية وبمستويات منخفضة من الدخل،كما تتميز بهيكل اقتصادي مشوه وسيء التنظيم وقليل الفعالية،كما تفتقر الى نظام مالي ونقدي ومصرفي متطور ومنظم،ولذلك نجد

¹ د.معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية وأثارها في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية،مجلة الاقتصاد الجديد، العدد2، جانفي 2010، ص 37 .

أن بعض ادوات السياسة النقدية غير المباشرة مثل سياسة السوق المفتوحة ومعدل إعادة الخصم أن آثارهما تكاد تكون غير موجودة، وأن آثار السياسة النقدية تظهر فقط في حالة تطبيق نسبة الاحتياطي القانوني أو الاعتماد على ادوات السياسة النقدية المباشرة والمساعدة وهذا ما يجعل السياسة النقدية قليلة الفعالية في هذه الاقتصاديات مقارنة بالدول المتقدمة، ويمكن ذكر الأسباب التي تحد من فعالية السياسة النقدية على النحو الآتي:

1- الكثير من الدول يسود فيها قطاع تكافلي، خاصة القطاع الزراعي الذي يصرف الجزء الأكبر منه الى الاستهلاك، وفي هذا القطاع تضيق فيه دائرة المبادلات النقدية وهذا يمثل خروج عن عمل السياسة النقدية¹، كما تؤثر الطبيعة الموسمية للنشاط الاقتصادي في البلدان النامية التي يسود فيها القطاع الزراعي على الأوضاع النقدية والائتمانية بها.

2- تتميز الاقتصاديات النامية بارتباطها الكبير بالاقتصاديات المتقدمة بواسطة حركات التجارة الدولية ولذلك فالتقلبات العنيفة التي تتعرض لها اقتصاديات الدول المتقدمة تؤثر بصورة مباشرة على اقتصاديات الدول النامية، بسبب العلاقة الوطيدة القائمة بين الجانبين وفي هذه الحالة لا تستطيع السياسة النقدية والائتمانية في الدول النامية أن تساهم في نمو الاقتصاد الوطني أو تحميه من آثار موجات التضخم والانكماش المستورد.²

3- إن الدول النامية في عمومها ذات نسب نقدية منخفضة، أي أن نسبة عرض النقد إلى الدخل الوطنية منخفضة مقارنة بتلك النسبة السائدة في الدول المتقدمة، فمثلا بلغت هذه النسبة في الأردن وفي مصر عام 1999 حوالي 33% و 22% على الترتيب، في حين بلغت في اليابان وفي بريطانيا وفي نفس السنة حوالي 48.5% و 41%، ضف الى ذلك أن هذه النسبة تبقى ثابتة ولا تتغير في الأمد القصير في الدول النامية وفي هذه الحالة لا تستطيع السياسة النقدية أن تؤثر في الاقتصاد لكون النقود في هذه الدول تستعمل عموما لأغراض المعاملات التي تتغير بنسبة التغير في الدخل.

4- إن مدى استعمال الودائع النقدية مقارنة باستعمال العملة كوسيلة دفع وكمخزن قيمة فنجد أن الدول النامية تتخفف فيها استعمال نسبة الودائع النقدية، ويتم الاعتماد بشكل واضح على استعمال العملة الورقية والصكوك، ولا يزال استعمال نقود الودائع محصورا في الوفاء بمدفوعات الحكومة وأداء المدفوعات

¹ عبد الحميد القاضي، تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية، مصر، سنة 1969، ص 261.

² محمد مبارك حجير، السياسة المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر سنة 1965، ص 182.

كبيرة المبالغ في قطاعات الأعمال والصناعة والتجارة، فمثلا فقد بلغت نسبة العملة في التداول مقارنة بعرض النقود في نهاية عام 1999 في كل من ليبيا ومصر 40% و 65% في حين بلغت في نفس الفترة من إيطاليا ، اليابان والولايات المتحدة 15.7% و 25% و 25% على الترتيب ، والسبب في ذلك يرجع الى تواضع الدور الذي تؤديه الودائع المصرفية في التداول النقدي وعدم تطور العادة المصرفية في اقتصاديات الدول النامية.¹

5- تتميز اقتصاديات الدول النامية بعدم وجود أسواق نقدية متطورة ومنظمة مع ضيق الأسواق المالية إن وجدت مع ضعف نشاطها وهذه الميزة تعيق فعالية كل من سياسة نسبة إعادة الخصم وسياسات عمليات السوق المفتوحة في هذه الدول.

فالأسواق النقدية في الدول النامية عبارة عن أسواق نقدية عادية غير متخصصة وليس لها القدرة على تعبئة الأموال الفائضة المتاحة للتمويل للأجل القصيرة، وتكمن مهمة هذه الأسواق في الوساطة بين المقرضين في الأجل القصير لا أكثر، ولذلك لاستخدم الأوراق التجارية مثل الكمبيالات والسندات إلا في نطاق ضيق، وهذا بدوره يفسر محدودية تطبيق أداة سعر الخصم وينتج عن ذلك عدم لجوء البنوك التجارية إلى البنك المركزي للاقتراض إلا في حدود ضيقة لأسباب عديدة منها: اعتماد البنوك التجارية على مؤسساتها الأصلية في الخارج وضيق سوق الائتمان مع اقتصرها على بعض الأنشطة البسيطة مثل تمويل حركة التجارة الخارجية أو تمويل حركة قطاع الزراعي، وهذا العمل يوفر أرصدة نقدية معتبرة للبنوك التجارية ويجعلها تتجنب الاقتراض من البنك المركزي، وبالتالي عدم تطبيق سياسة إعادة السعر الخصم وهو مبرر كاف لعد استخدام هذه الأداة على نطاق واسع في هذه الدول، ولذلك يبقى سعر إعادة الخصم ثابتا لمدة طويلة من الزمن على الرغم من تغيير الظروف الاقتصادية والنقدية والائتمانية في هذه الدول.²

ثالثا- شروط فعالية السياسة النقدية:

إن نجاح السياسة النقدية في أي دولة وفي أي نظام اقتصادي، إنما يتوقف على مجموعة من العوامل والشروط أهمها:

- تحديد أهداف الدراسة النقدية بدقة نظرا لتعارض الكثير من الأهداف المسطرة، فكلما كان الهدف واضحا ومحددا كلما زاد ذلك من فعالية السياسة النقدية.

¹ عبد المنعم السيد علي، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2004، ص 402.

² محمد زاكي شافعي، النظم المصرفية بالبلاد المتخلفة اقتصاديا، رسائل لجنة التخطيط القومي رقم 49، القاهرة، 1957،

- درجة الوعي الادخاري والمصرفي لمختلف الأعوان الاقتصادية.
- سياسة الاستثمار, مناخ الاستثمار, تدفق رؤوس الأموال, التسهيلات الممنوحة للمستثمرين المحليين والأجانب, مدى حساسية الاستثمار لسعر الفائدة.
- مرونة الجهاز الإنتاجي للتغيرات التي حدثت على المتغيرات الاقتصادية لا سيما النقدية منها.
- نظام سعر الصرف, اذا تحقق السياسة النقدية فعاليتها في اقتصاد ذو سعر صرف مرن أكثر من اقتصاد ذو سعر صرف ثابت.
- مدى استقلالية البنك المركزي عن الحكومة, حيث كلما تحقق ذلك للسلطة النقدية كلما أمكن للسياسة النقدية العمل باستقلالية.
- حالة نشاط السوق الموازي, اذا قل نشاط هذا السوق كلما أمكن التحكم في الاقتصاد وبالتالي تفعيل السياسة النقدية.
- توافر أسواق مالية ونقدية متطورة.
- توافر نظام معلوماتي فعال, إذ تؤثر السياسة النقدية في جميع الأسواق من خلال تأثيرها على كمية النقود.¹

المبحث الثاني :الإطار النظري و المفاهيمي للسياسة المالية.

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية

إن مصطلح السياسة المالية تاريخيا مشتق من الكلمة الفرنسية "fisc" وتعني بيت المال أو الخزانة. لقد عرفت السياسة المالية تعاريف عدة صيغة جميعها من وجهة نظر تخص الكاتب الباحث الاقتصادي في المشكلة الاقتصادية والنقدية والمالية والعلاقة التي تربطهم جميعا في الإطار العام للاقتصاد, وعلى ذلك أخذت من هذه التعريفات عدة اتجاهات وفقا لاتجاهات النظرية المرجحة في التطبيق إلا أن جميعها اتفقت على العناصر المكونة لهذه السياسة, وبالتالي يمكن إيجاز تعريف السياسة المالية في التعاريف التالية:

¹ عبيد حسان, مرجع سبق ذكره, ص 60

- تعرف السياسة المالية بأنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة والمتعلقة باستخدام الإيرادات العامة والنفقات العامة للتأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي¹، من أجل تحقيق أهداف اقتصادية، وهي بذلك تكيف كمي لحجم الإنفاق والإيراد، ونوعي لهذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بصورة تعمل على تحقيق هذه الأهداف.²

- يمكن تعريفها أيضا على إنها مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الحكومية والتي تعبر عن برامج مخططة مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية كالضرائب وغيرها من الوسائل وذلك بتقرير مستوى ونمط إنفاق هذه الإيرادات من أجل خدمة أهداف اقتصادية محددة.³

- تعريف صندوق النقد الدولي FMI: بأنها الإدارة السليمة للمالية العامة للدولة، من خلال التسيير الرشيد لمواردها، مع توجيه نفقاتها توجيها فعالا ودقيقا، حيث يتضح ذلك في تنفيذ الميزانية وشفافيتها مما يسمح لها بالاندماج في الاقتصاد العالمي.

- تعريف صندوق النقد العربي: بأنها تلك الإجراءات التي من شأنها تحسين إدارة النفقات وإضافة الشفافية عليها، وتعزيز الإيرادات غير النفطية، وذلك من أجل المحافظة على الاستقرار والاعتدال في الوضع العام للميزانيات الحكومية، وتوفير في الوقت نفسه مناخا ملائما ومساندا للنمو الاقتصادي المستدام.⁴

- تعريف المنظمة العالمية للتجارة OMC: بأنها تلك الإجراءات والتدابير التي من شأنها إن تؤدي بالدولة الى التنازل على جزء من إيراداتها السيادية وتوجه الإنفاق توجيها دقيقا وفعالا قصد تحرير التجارة الخارجية.⁵

¹ محمود حسين الوادي، و زكرياء أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان 2007، ص 210.

² حسين العمر، مبادئ المالية العامة، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، سنة 2002، ص 153.

³ أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العالمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2002، ص 338.

⁴ محمود يونس محمد وعبد المنعم مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، لا توجد سنة، ص 408.

⁵ محمد صفوة قابل، الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 2004، ص 44.

المطلب الثاني: تطور السياسة المالية وأهدافها

1- تطور السياسة المالية:

لقد شهد علم المالية تطورا كبيرا في فكرته وأهدافه ووسائله تبعا للتطورات التي تعاقبت على المجتمعات وتطور دور الدولة من الدولة الحارسة الى الدولة المتدخلة, وهو تطور لم يقتصر أثره على علم المالية فقط, بل إنه انعكس على المفهوم النظام المالي فنقله من السياسة المالية المحايدة الى السياسة المتداخلة, حيث تعتبر السياسة المالية المرآة العاكسة لدور الدولة في كل عصر من العصور فحينما غابت الدولة كسلطة منظمة للمجتمع ضعف دور السياسة المالية, وحينما ظهرت الدولة كسلطة منظمة ولكن دورها كان محدودا تحت تأثير الإيديولوجيات السائدة آنذاك فكان دور السياسة المالية هو الآخر محدودا, ولقد مر من الفكر المالي في تطوره بحثا عن المقصود بالسياسة المالية بثلاث مراحل الأول منها يتعلق بالعصور القديمة قبل الكلاسيك والثانية تتصل بأفكار الاقتصاديين التقليديين عن المالية المحايدة, أما المرحلة الثالثة تتعلق بالفكر الحديث عن السياسة المالية المتدخلة سواء في إطار ما يسمى بالمالية المعوضة (في الاقتصاديات الرأسمالية) أو التخطيط المالي (في الاقتصاديات الاشتراكية) وذلك على النحو التالي:¹

أ- السياسة المالية ما قبل الفكر الكلاسيكي (التجارين والطبيعيين):

تتميز تلك المرحلة من مراحل الفكر الاقتصادي بعدم وجود إطار شامل ومنظم ومحدد المعالم حول السياسة المالية للدولة وتأثيرها على النشاط الاقتصادي, ونظرا لارتباط الأفكار المالية لدى المفكرين بتطور دور الدولة ومدى تدخلها في النشاط الاقتصادي, فنجد أن أفلاطون وأرسطو قد اهتموا بضرورة تدخل الدولة مباشرة في مراقبة الأسعار ومنع الاحتكار وتحقيق عدالة التوزيع فضلا عن تحديد مجالات الإنفاق العام (التعليم, الأمن, الحروب), وهذا فضلا عن الإنفاق التمويلي (الإعانات) والتي أقرها كأخذ بنود الإنفاق العام في حين اعتبرها أرسطو عملية تتم بين الأفراد بدافع الحب والصدقة وبدون تدخل من جانب الدولة ولم يتعرض كل من أفلاطون وأرسطو لموضوع الضرائب أو الرسوم.

وقد اقر توماس الأكويني بضرورة تدخل الحكومة بصورة مباشرة في مراقبة الأسعار ووضع حدود دنيا وعليا لها, ومنع الاحتكار وكذلك الحد من أي تصرفات شخصية قد تتعارض مع الصالح العام, وهذا ما رفضه أو رسم (ORASBM), إذ ليجوز لجوء الحكومات لمصادرة الملكيات وإدارتها بنفسها بدعوى الصالح

¹ نجم الدين حسين صوفي عبد القادر، السياسة المالية وأدواتها في الاقتصاد الإسلامي، منشورات الحلبي الحقوقية،

لبنان، الطبعة الأولى، سنة 2001، ص164

العالم, كما أضاف إن كان للدولة دورا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية فإن أحد عناصر تمويل هذه الدول هي الضرائب, التي يجب أن تتصف بالعدالة واليقين والسهولة والاقتصاد وهو بذلك الشكل أول من وضع معايير فرض الضرائب في العالم الغربي.

ب- السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي:

لقد وجه الاقتصاديون التقليديون جانبا لا بأس به من اهتماماتهم لدراسة موضوع المالية العامة متأثرين في ذلك بفلسفة الحرية الاقتصادية, التي تحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ويجب أن يقتصر دورها على الدفاع والحفاظ على الأمن والعدالة بالدرجة الأولى فهي كما شبهها آدم سميث رجل الحراسة الليلي.¹

فقد كانت النظرية المالية التقليدية نتيجة منطقية تعكس فلسفة المذهب الاقتصادي التقليدي الذي يقوم على قانون ساي للأسواق, ومدلول اليد الخفية لآدم سميث وبيئة تسود فيها كافة مقومات الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة, فقانون ساي للأسواق والذي عادة ما يصاغ في العبارة الشهيرة "العرض يخلق الطلب المساوي له"², وجوهر قانون ساي هو الاعتقاد بأن النظام الاقتصادي الحر يخلو من العوامل الذاتية ما يضمن له دائما ذلك المستوى من الدخل الوطني الذي يتم عنده استغلال كل طاقته الإنتاجية, بعني أن النظم الرأسمالية نتيجة تلقائية الى التوازن المستقر عند مستوى التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية, وتفسير ذلك عبارة قانون ساي تؤكد علاقة سببية مباشرة من الإنتاج والإنفاق فأى زيادة في الإنتاج (العرض) سوف تخلق زيادة معادلة لها في الدخل النقدي, ولما كانت النقود في تفكيرهم وسيط للتبادل ليس إلا, وبالتالي ليس هناك مبرر لاحتفاظ الأفراد بها, فأى زيادة في الدخول النقدية سوف تتحول الى زيادة معادلة في الإنفاق على السلع والخدمات, وبالتالي كل زيادة في الإنتاج سوف تخلق تلقائيا زيادة معادلة لها في الإنفاق لشراء هذا الإنتاج الجديد.³

ج- السياسة المالية في الفكر الكينزي:

بعد أن سادت النظرية الكلاسيكية لفترة طويلة من الزمن وما أملتته على السياسة المالية من دور محدود وقاصر, فإن التطورات الكبيرة التي أحاطت بالعالم في الثلاثينيات والأربعينات من القرن الماضي, متمثلة

¹ جورج نابهانز، تاريخ النظرية الاقتصادية، ترجمة صقر احمد صقر، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، سنة 1997، ص81.

² عبد الفتاح قنديل، الدخل القومي، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، 1979، ص90.

³ حامد عبد المجيد دراز، دراسة في السياسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، سنة 2000، ص40.

في الكساد العالمي والحرب العالمية الثانية أدت الى تغيير بعض المعتقدات في الدول الرأسمالية، حيث بدأت الدعوة الى المزيد من التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية في محاولة للحد من الآثار المترتبة عن هذه الظروف ولقد كان كينز من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول الى حالة التشغيل الكامل والمحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي، اذا افترض كينز إن التوازن لا يمكن أن يحدث تلقائياً كما اعتقد الكلاسيك، وإنما لابد من ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة الملائمة للوصول الى الوضع التوازني المنشود، ولقد ركز على مفهوم الطلب الكلي والتغيرات فيه كمحدد أساسي للتغيرات التي تحدث في المستوى التوازني للدخل الوطني، كما اعتقد أن العجز في الطلب الكلي هو سبب حالة الكساد التي سادت العالم بداية الثلاثينات ومنه فإن زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب الكلي ستؤدي لزيادة حجم العمالة والتوظيف، ثم الاقتراب من مستوى التوظيف الكامل.¹

2- أهداف السياسة المالية:

تهدف السياسة المالية الى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، من خلال استخدام أدواتها وسيتم التطرق الى هذه الاهداف في ما يلي:²

- **التخصيص الأمثل للموارد:** يمتلك المجتمع في لحظة معينة مجموعة من الموارد، موارد محدودة ونافذة، وأخرى متجددة، تسعى الدولة الى إيجاد كفاءات من اجل إنتاج مختلف السلع والخدمات التي تلبي الاحتياجات الأساسية والمتزايدة للمجتمع، وذلك عن طريق الدور التوجيهي والتحفيز للقطاع العام والخاص مستخدمة ادوات يطلق عليها اسم ادوات السياسة المالية منها ما يتعلق بالإيرادات العامة للدولة وأخرى بالنفقات العامة، وهناك وسيلتان لتخصيص الموارد هما جهاز السوق وتدخل الدولة:

- **جهاز السوق:** ويميزه قوى العرض والطلب ونظام الثمن المؤسسان على مبدأ سيادة المستهلك واختياره.

- **تدخل الدولة:** قد يعجز جهاز السوق أحيانا من تحقيق الكفاءة الاقتصادية المثلى في تخصيص الموارد فهنا يأتي دور السياسة المالية في العمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية بإعادة تخصيص الموارد عن طريق تقديم إعانات للوحدات الإنتاجية التي تقوم بإنتاج السلع المطلوب إنتاجها، أي في حالة عجز جهاز السوق عن توجيه الموارد لإنتاج هذه السلع.

¹ محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، سنة 2004، ص 176.

² صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، ط1، القاهرة، مصر، دار الفجر للنشر والتوزيع، سنة 2006، ص 498.

- التوزيع العادل للثروات والدخل:

إن تحقيق الهدف السابق يؤدي الى تعظيم وتنوع الإنتاج بمختلف أنواع السلع والخدمات حيث تستخدم السياسة المالية أدواتها من اجل توزيعه توزيعا عادلا على أفراد المجتمع، وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالتوزيع الأولي للثروة والتوزيع العادل للدخل المحقق نتيجة استخدام مصادر الثروة والتوزيع التوازني لتصحيح الاختلالات الناتجة عن استخدام الموارد المتاحة.

تلجأ الدولة الى عدة إجراءات لإعادة توزيع الدخل ومن بين هذه السياسات نجد:¹

- التدخل في أسعار السلع والموارد وتحديد حد أدنى للأجور.

- تعديل الدخل الشخصية من خلال الضرائب التصاعدية على الدخل، التي تحد الدخول المرتفعة.

- تغيير نوع الملكية من خلال فرض الضرائب على ملكية رأس المال وعلى التركات والهبات.

- **تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** من أهم أهداف السياسة المالية تحقيق حد ادني من الاستقرار في الإنتاج والتشغيل، حيث إن الاستقرار الاقتصادي لبايعني الجمود والركود في القطاعات الاقتصادية المختلفة، بل يعني الوقاية من التقلبات المستمرة في الإنتاج ومقدار الدخل ومستوى الأسعار في الأطوار الاقتصادية من ركود، كساد، فانتعاش، فتضخم، فتتسبب في اختلال الحياة الاقتصادية وتنشأ عنها مصاعب في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتساهم السياسة المالية بأدواتها الى جانب السياسات الأخرى لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي عني السيطرة على مشكلة التضخم وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والمحافظة على قيمة النقود الداخلية والخارجية، وضبط مشكلة التشغيل.²

- **التوازن المالي:** ويقصد به استخدام موارد الدولة على أحسن وجه، فينبغي مثلا أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلاءم حاجات الخزانة العامة من حيث المرونة والغرارة ويلاءم في الوقت ذاته مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد وما الى ذلك، وأيضا لاستخدام القروض إلا لأغراض إنتاجية وهكذا.

- **التوازن الاقتصادي:** بمعنى الوصول الى حجم الإنتاج الأمثل، وهذا يعني أنه يتعين على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاعين الخاص والعام للوصول الى أقصى إنتاج فكلما كانت المشروعات الخاصة أقدر على الإنتاج من المشروعات العامة، فكلما وجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل المباشر وأن تقصر

¹ طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، سنة 1999، ص208.

² صالح صالح، نفس المرجع السابق، ص37.

نشاطها على التوجيه بواسطة الإعانات والضرائب اذا دعت الحاجة الى ذلك، وينبغي ألا تقل المنافع التي يحصل عليها المجتمع من الإنفاق الحكومي عن تلك التي كان يمكن الحصول عليها لو ظلت الموارد في أيدي الأفراد، ويتحقق التوازن بين القطاعين العام والخاص عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن المنشآت الخاصة والنفقات معا الى أقصى حد مستطاع، أي عندما يصل مجموع الدخل القومي الى حده الأقصى، أو بعبارة أخرى يتحقق هذا التوازن عندما نجد أن المنافع الحدية الناتجة عن النشاط الاقتصادي يتعادل مع المنافع الحدية التي تقتطعها الحكومة بتحصيل إيراداتها من الأفراد، فالتوازن هنا يعني استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول الى حجم الإنتاج الأمثل.

- **التوازن الاجتماعي:** بمعنى أن يصل المجتمع الى اعلي مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات هذا المجتمع وما تقتضيه العدالة الاجتماعية، وبالتالي لا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج، بل يجب أن يقترن هذا الهدف بتحسين طرق توزيع المنتجات على الأفراد، إذ يمكن زيادة المنافع التي يحصل عليها المجتمع من مقدار معين من المنتجات عن طريق إعادة توزيعها على الأفراد توزيعا اقرب الى العدالة.

- **التوازن العام:** أي التوازن بين مجموعة الإنفاق الوطني (نفقات الأفراد للاستهلاك والاستثمار بالإضافة الى نفقات الحكومة) وبين مجموعة الناتج الوطني بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، والأدوات التي تستخدمها الحكومة كثيرة ومتنوعة للوصول الى هذا الهدف وأهمها الضرائب والقروض والإعانات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات وغيرها.¹

المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية في معالجة التضخم

1- السياسة الضريبية:

هناك عدة تعاريف للسياسة الضريبية منها:

تعتبر السياسة الضريبية عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلقة بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجيهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية.²

¹ عبد المطلب عبد المجيد، نظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر سنة 2006، ص427.

² عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2، سنة 2005، ص139.

يعرف تويرنز السياسة الضريبية على أنها "مجموعة القرارات والإجراءات والتدابير الممنهجة بقصد تأسيس وتنظيم الاقطاعات الضريبية تبعا لأهداف السلطات العامة".¹

وكون السياسة الضريبية تعنى بدراسة وجه من أوجه النشاط المالي للدولة، ومن خلال ما تقدم أنفا فإن السياسة الضريبية تعد إحدى برامج السياسة المالية تخطه وتنفذه الدولة بصورة متكاملة مع السياسة المالية وفي إطار التكامل مع السياسة الاقتصادية للدولة بغية تحقيق أهداف مالية واقتصادية واجتماعية وسياسية وعلى وفق الفلسفة العامة للدولة.

- أهداف السياسة الضريبية:

أ- في الدول المتقدمة: تمتلك البلدان المتقدمة اقتصادا متنوعا ودخلا قوميا مرتفعا ومتوسطا مرتفعا لنصيب الفرد منه، ومن ثم فإن تلك الملامح تنعكس على الهيكل الضريبي.²

وتتميز باعتمادها الأساس على ضرائب الدخل يعقبها في الأهمية الضرائب على المبيعات والإنتاج المحلي وتتضاءل فيها أهمية الضرائب الجمركية الى أقصى الحدود.³ ومما تبين سابقا فإن مشكلة البلدان المتقدمة لم تعد تتمثل في تكوين المدخرات وفي تكوين الجهاز الإنتاجي بل تتمثل في ضمان تحقيق توازن التشغيل الكامل ولذلك فإن السياسة الضريبية تستهدف تمويل النفقات العامة وإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة وضمان تشغيل جهاز الإنتاجي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المتوازن للاقتصاد عن طريق التأثير في القوة الشرائية.

ب- في الدول النامية: تسعى السياسات الضريبية في البلدان النامية الى التعجيل في عملية التنمية الاقتصادية، وتتمثل مشكلتها الرئيسية في تكوين الجهاز الإنتاجي اللازم لتشغيل الموارد المتاحة، ولما كانت البلدان النامية تعاني فجوة الموارد المحلية⁴، مما يعني قصورا في الموارد المحلية للدول النامية في مواجهة احتياجاتها من الطاقات الإنتاجية الأمر الذي يستلزم أن تتكيف السياسات الاقتصادية ومن بينها السياسات الضريبية من أجل زيادة حجم المدخرات المحلية والعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية

¹ عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، سنة 2011، ص109.

² عبده مدهش صالح الشجري، السياسة الضريبية وأثرها في الاستثمار الخاص في الاقتصاد اليمني (1990-2000)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2002، ص9.

³ حامد عبد المجيد دراز، مرجع سبق ذكره، ص76.

⁴ احمد سلامي، أهم مؤشرات كفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر خلال الفترة 1970-2010، مجلة الباحث كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، العدد 11، سنة 2012، ص36.

ومصادر التمويل الخارجي¹، كما إن الدول النامية تتسم أيضا بالفجوة الموارد الخارجية التي تعني زيادة الاستيراد عن الصادرات مما يتعين استخدام السياسة الضريبية للحد من الاستيراد وتشجيع الصادرات.

وفي ضوء ذلك يكون من الضروري أن يعمل النظام الضريبي في هذه البلدان على دعم سياسة التنمية وذلك عن طريق المساهمة في تعبئة الموارد القومية وتوجيهها للتنمية، وهو ما يتطلب أساسا الحد من الاستهلاك وتكوين المدخرات اللازمة لتمويل الاستثمارات وتشجيع الاستثمارات الخاصة بإعفاءها من الضرائب وحماية الصناعات الوطنية برفع الرسوم الجمركية على الصناعات الأجنبية المماثلة.

ومن المعلوم أن مظاهر التخلف في البلدان النامية تتمثل في: انخفاض نصيب الفرد من الدخل الوطني وارتفاع الاستهلاك وانخفاض الاستثمار وهي تتصف بأنها اقتصاديات تابعة تعتمد على تصدير المواد الأولية واستيراد الاستهلاكية، تلك الملامح انعكست على الهيكل الضريبي الذي يتسم ب: انخفاض معدل الاقتطاع الضريبي فيها الى الناتج الوطني وسيادة الضرائب غير المباشرة وجمود النظم الضريبية، ولذلك يرى " شيليا" إمكانية استخدام السياسة الضريبية في البلدان النامية.²

2- سياسة الرقابة على الدين العام:

تساهم رقابة الدين العام في إدارة التحويلات المالية وتوجيه الإنفاق الإنتاجي بتجميد القوة الشرائية الزائدة في الأسواق واستخدامها في تمويل الميزانية، فالسياسة المالية في رقابتها على الدين العام تعمل على سد العجز في منابع التمويل، غالبا ما تلجأ السلطات الحكومية الى عقد القروض وطرح الأسهم والسندات للاكتتاب فيها من قبل الجمهور، ويمكن استخدام سياسة تمويل العجز المنظم بالقروض في البلدان النامية نظرا لضعف معدلات الإنتاج فيها أو عدم التوظيف الكامل للعناصر الإنتاجية إلا أنه قد يترتب عنها ارتفاع الأسعار خاصة اذا كان التمويل بالإصدار النقدي، إن ما يحد من سياسة القروض في الدول النامية، ضيق الأسواق المالية وما يجري فيها من معدلات ومبادلات للسندات الحكومية بيعا وشراء وبالقدر الكافي مما يتطلب زيادة في تعبئة الادخار الاختياري غير المتوفر وانصراف القادرين على توظيف أموالهم في توسيع مشاريعهم أو مشاريع جديدة أكثر ربحا من توظيفها في القروض الحكومية.

¹ سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية مدخل تحليل مقارن، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 2000، ص51.

² عبده مدهش صالح الشجري، نفس المرجع السابق، ص10.

3- سياسة الإنفاق العام:

تباشر سياسة الميزانية تأثيرها في الرقابة على التضخم والانكماش من خلال الإنفاق الحكومي سواء الاستهلاكي أو الاستثماري برفع معدلاته أو تخفيضها حسب الأحوال الاقتصادية السائدة، ويقصد بالإنفاق الحكومي الإنفاق المباشر الذي تمارسه السلطات الحكومية عن طريق الضريبة.

تكرس سياسة الإنفاق الحكومي في إحداث العجز أو الفائض في الميزانية للتحكم في الضغوط التضخمية أو الانكماشية على أن يؤخذ بعين الاعتبار ظروف النشاط الاقتصادي في البلدان النامية من حيث ممارسة الحكومة سياستها الاتفاقية، في حالة التضخم تقوم بإنفاص الإنفاق الحكومي باستخدام فائض في الميزانية يؤثر به على أوجه الإنفاق الأخرى، لذا يجب التفريق بين نوعي الإنفاق العام حيث تكون الرقابة بالتقليل من حجم الاستهلاك أقوى أثر وأكثر مفعولا من التأثير في حجم الاستثمار يمكن القول أن سياسة تقييد الإنفاق الحكومي في معالجة التضخم تتعارض مع السياسة التنموية وضرورة التنمية في البلدان النامية.¹

المطلب الرابع: العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية وعوامل نجاحهما

1- المقارنة بين السياسة المالية والسياسة النقدية:

يمكن حصر أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين السياستين المالية والنقدية في الجوانب التالية:

- السياسة المالية تتمثل في سياسة الحكومة أما السياسة النقدية فتتمثل في سياسة البنك المركزي.

- تأثير السياسة المالية على الدخل يتم عن طريق الإنفاق (الطلب الكلي) مباشرة ويتحدد من خلال تغيير الإنفاق الحكومي الجاري ولاستثماري والضرائب والإعانات الحكومية أما تأثير السياسة النقدية على الدخل يكون بصورة غير مباشرة، إذ أن الإجراءات والتدابير النقدية التي تتخذها السلطات النقدية تتم في تغيير حجم الائتمان الذي ينعكس في النهاية على النشاط الاقتصادي ثم على مستوى الإنفاق والطلب الكلي.

- تتسم السياسة المالية بوجود ما يعرف بالفارق الزمني اللازم لتحقيق فعاليتها إذ يحتاج الى وقت أطول، وتعود مرونة السياسة النقدية الى إمكانية اتخاذ التدابير والإجراءات النقدية من قبل السلطات النقدية دون الحاجة الى تغييرات دستورية وسن تشريعات حكومية جديدة على عكس السياسة المالية التي

¹ سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2010، ص 231.

تستوجب في معظم الأحيان سن التشريعات وإجراءات دستورية عند اتخاذ الإجراءات والوسائل المالية من قبل السلطات المالية.

2- طبيعة العلاقة الموجودة بين السياستين المالية والنقدية

ترتبط السياسة المالية بالسياسة النقدية من خلال الدور الذي تقوم به السلطات النقدية وبقية الجهاز المصرفي لتمويل العجز في ميزانية الدولة، وعليه فإن الاقتراض من الجهاز المصرفي يحدد لدرجة كبيرة العلاقة بين السياستين المالية والنقدية بالإضافة الى ضرورة التنسيق الاساسي.

- تمويل العجز في ميزانية الدولة:

ويتكون اقتراض الدولة من الجهاز المصرفي من قسمين، الأول يتمثل في الاقتراض من السلطة النقدية عن طريق الإصدار النقدي وهذا ينعكس مباشرة على الكتلة النقدية والثاني يمثل الاقتراض من المصارف التجارية، وهذا الجزء يعتمد على وجود الاحتياطات غير المستخدمة لدى المصارف التجارية بعد الأخذ بعين الاعتبار الاحتياطات القانونية وهذا ما يؤثر على الكتلة النقدية.

- التنسيق الأساسي:

ويكون ذلك من خلال العمل على التنسيق بين أهداف السياستين والعمل جنباً الى جنب من اجل إعادة حالة الاستقرار للوضع الاقتصادي، فمثلاً في حالة التضخم تقوم السلطات النقدية بالتدخل عن طريق استخدام أدواتها للتأثير على المعروض النقدي من اجل التخفيف من حدة التضخم.

3- عوامل نجاح السياسة المالية والنقدية:

أ- عوامل نجاح السياسة النقدية:

تعني استقلالية البنك المركزي استقلالية هذا البنك في إدارة السياسة النقدية بعيداً عن تدخل السلطة التنفيذية وبما يسمح بتسخير السياسة النقدية كأداة لتمويل الميزانية العامة، وهو ممكن أن يؤدي الى ارتفاع التضخم، وترتبط استقلالية البنك المركزي بطبيعة أهداف السياسة النقدية فيقدر ما تكون ملتصقة بهدف استقلال الأسعار بقدر ما تكون ملتصقة وعندما تكون مكلفة بأهداف أخرى فإن ذلك يحد من استقلاليته لأن العمل على تحقيق هذه الأهداف يمكن أن يعيق السلطة النقدية في تحقيق الهدف الرئيسي.

- توفير أسواق نقدية ومالية منظمة ومتطورة : يكتسب وجود سوق نقدية منظمة ومتطورة أهمية بالغة لا يمكن تجاهلها، حيث يتم من خلالها تأمين السيولة للقطاع المصرفي، وتمكين السلطات النقدية من رقابة فعالة على الائتمان والنقود في الاقتصاد، وتستخدم السلطات النقدية التغييرات التي تحدث في السوق النقدي كمؤشر يستدل به على آثار السياسة النقدية التي يمارسها ويسترشدها في اتخاذ القرارات المستقبلية.

- تقويم ادوات السياسة النقدية: إن التحول من التحكم المباشر الى التحكم غير مباشر في السياسة النقدية يأتي مساهمة للتوجه العام نحو الاعتماد المتزايد على قوى السوق، وعليه لابد من إدخال ادوات جديدة تقوم على السوق لتمكين البنك المركزي من توقع حدوث تطورات.

- إصلاح القطاع المصرفي: من أجل إعادة الدور الأساسي الذي يلعبه هذا القطاع في تعزيز النمو الإقتصادي وفي ظل التحول إلى اقتصاد السوق يستوجب تنفيذ برامج إصلاح تمس هذا القطاع، يتضمن إصلاح المصارف في إدخال تعديلات على الأطر القانونية التي تحكم أعمال المصارف والعمل على فتح هذا القطاع وإعادة رسالته وتحرير النشاط المصرفي وتقلص مساهمة الحكومة في رأس المال المصارف وتعزيز قواعدها الرأسمالية وتشجيع الدمج فيما بينها.

ب- عوامل نجاح السياسة المالية

تهدف العديد من الدول إلى إحداث إصلاحات تتماشى مع توجهات السياسة الاقتصادية من خلال توفير شروط جديدة لضمان الأحسن لسياساتها الإقتصادية.

- الاستقرار السياسي: إن الاستقرار السياسي يعد من أهم الدعائم الأساسية لنجاح أي برنامج تصحيحي، وعليه على البلدان النامية إن تعمل على وقف الصراعات المسلحة والسياسية التي تهدد إمكانية استمرارية البرامج الرامية للنمو.

- الانفتاح الاقتصادي والتعاون الإقليمي: يقتضي الأمر أن تزيد البلدان النامية من سرعة انفتاح اقتصادياتها أمام المنافسة وتعميق تكاملها مع الاقتصاد العالمي وتعتبر زيادة نظم الصرف الأجنبي والتجارة أمر أساسيا، كما يمكن أن يكون التعاون الإقليمي بمثابة نقطة انطلاق فعالة نحو تحرير خارجي واسع النطاق.

- تركيز نشاط الحكومة على التوسيع في الإنفاق على الخدمات الرئيسية:

إن مهام الدولة الجديدة العمل على توفير الرعاية الصحية الأساسية وتعليم وتحسين نوعيتها وعلى إقامة البنية الأساسية الإقتصادية وهي الناحية التي مازالت الدول النامية مختلفة فيها عن باقي الدول المتقدمة.

ويتفق الجميع أن التعليم هو أهم عنصر لتحقيق التنمية, باعتباره المكون للإطارات في المستقبل أما في ما يخص البنية الأساسية الإقتصادية فإن عملية شق الطرق وبناء المطارات والموانئ ذات أهمية بالغة لربط البلدان بالأسواق الإقليمية والدولية, فتوفير البنية التحتية تهدف بمجملها تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية وفق أسس وضوابط محددة, مما يؤدي إلى جلب موارد جديدة ونقل الخبرة الأجنبية إلى البلدان.

ويستدعي هذا دعم المؤسسات والتشريعات العامة, بما في ذلك الإطار الخاص بوضع السياسة وتنفيذها وإصلاح الخدمة المدنية لتعزيز المهنية والالتزام.

وعليه فعلى البلدان النامية التي تمر بمرحلة الانتقال أن تعمل على ترشيد برامج الاستثمار العام ورفع إنتاجيتها من خلال تقليص الاستثمارات في قطاعات الإنتاج المباشر, وتحويلها الى قطاعات البنية الأساسية المالية والخدمية مع الاعتماد على استثمارات القطاع الخاص بصفة خاصة في مجال الإنتاج المباشر.

- تعديل الأنظمة الضريبية: على الدول النامية إدخال التعديلات واسعة في الأنظمة الضريبية المتبعة بهدف خلق الحوافز لتشجيع التعامل بالأوراق المالية من ناحية, وجذب الاستثمارات الأجنبية من جهة أخرى, بالإضافة إلى ذلك لا بد أن تعمل على تبسيط النظام الضريبي من أجل ضمان أحسن إدارة وتحصيل, والعمل على توسيع القاعدة الضريبية وخفض معدلات الضرائب وتحسين كفاءة الإدارة من خلال تقليص نفقات التحصيل ومحاربة التهريب الضريبي من خلال جذب مسئولين أكثر كفاءة في إدارة الضرائب.¹

¹ سلوى سليمان، السياسة الإقتصادية، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى، الكويت، سنة 1973، ص 162.

المبحث الثالث: مفاهيم عامة حول ظاهرة التضخم

المطلب الأول: مفهوم التضخم وأسبابه

1- مفهوم التضخم:

لم يتوصل أغلب الاقتصاديين باختلاف اتجاهاتهم إلى تعريف شامل ودقيق يصف ظاهرة التضخم، ورغم شيوع انتشار هذا المصطلح وشموله معظم اقتصاديات العالم في الوقت الحاضر، إلا أنه لحد الآن لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين حول مفهوم محدد للتضخم.¹

وللإلمام أكثر بظاهرة التضخم نضع بعض التعريفات من جهات مختلفة:

- يعرف التضخم عموماً على أنه "ارتفاع مستمر في الأسعار يعاني منه الاقتصاد ولكن تستطيع الحكومة التدخل وتحديد الأسعار كي تمنع القوى التضخمية من تحقيق ارتفاع في الأسعار"²، والمقصود بالارتفاع المستمر في الأسعار، أن غالبية السلع والخدمات أو متوسط الأسعار في الاقتصاد تكون مرتفعة عن معدلاتها السابقة، بما فيها تكاليف عناصر الإنتاج.

- إلا أن مفهوم الذي شاع استعماله هو أن "التضخم ارتفاع مستمر في الأسعار يعاني منه الاقتصاد"³.

- كما يعرف أيضاً بأنه "ارتفاع في المستوى العام للأسعار والسلع والخدمات مصحوباً بانخفاض في القوة الشرائية للوحدة النقدية"⁴.

- وقد عرف الاقتصادي جون مينارد كينز التضخم الحقيقي بأنه "ظرف اقتصادي لا تؤدي فيه زيادة إضافية في الطلب الكلي إلى زيادة أخرى في الناتج"، ويشير كينز إلى سبب التضخم هو أي زيادة في الطلب الكلي يؤدي إلى زيادة الأسعار لأن عناصر الإنتاج في ظروف التشغيل الكامل وبالتالي فإن الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري لن يترجم إلى زيادة في الإنتاج بل يترجم إلى زيادة في الأسعار.

- ويعرف كذلك الاقتصادي "Einzig" التضخم بأنه حالة الاختلال التي يكون فيها التوسع في القوة الشرائية سبباً أو نتيجة لارتفاع مستوى الأسعار مميزاً بذلك بين التضخم النقدي وتضخم الأسعار، كما

¹ أحمد عازف العساف وآخرون، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2010، ط2، ص181.

² ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، سنة 2008، ص 214.

³ ضياء مجيد، اقتصاديات أسواق المال، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، سنة 2005، ص 210.

⁴ بن عصمان محفوظ، مدخل في الاقتصاد الحديث، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2003، ص73.

أيدها المفكر "ميلتون فريدمان" من خلال تأكيده أن التضخم هو دائما وغالبا ظاهرة نقدية لأنه ناجم عن زيادة النقود مقارنة بالسلع، حيث يصرف الطلب الفائض للسلع الى نمو الكتلة النقدية الاسمية.¹

2- أسباب التضخم:

لقد حولت دراسات عديدة أن تفسر مسببات التضخم وقد أظهرت أنها تتجلى في اختلال معادلة التوازن بين الطلب والعرض وفي بداية القرن العشرين ساهم الاقتصادي (مارشال) في صياغة الأدوات التحليلية للعرض والطلب وأوضح أهمية الزمن لتوازن الأسعار.

2-1. التضخم الناتج عن زيادة الطلب:

كما هو معروف انه اذا تساوى العرض والطلب لنفس سلع فإن السعر يتحدد قيمته أما اذا زاد عدد الطلب مع ثبوت العرض ينتج ارتفاع في الأسعار، وهذا في مفهوم البسيط أما في الاقتصاد الكلي يتجلى هذا السبب في العناصر التالية:

- زيادة الإنفاق الاستهلاكي

- التوسع في فتح الاعتمادات من قبل البنوك

- العجز في الميزانية

- تمويل العمليات الحربية

- الارتفاع في معدل الأجور

2-2. التضخم الناشئ عن انخفاض العرض الكلي: إن عامل انخفاض العرض الكلي لا يكون بالضرورة ناتج عن فائض في الطلب بل هناك عدة عوامل تؤدي الى هذا اختلال نذكر منها:

- الوصول الى مرحلة الاستخدام الكامل

- عدم مرونة القطاع الإنتاجي

- النقص في رأس المال العيني.

¹ سنوسي علي و بن البار امحمد، العلاقة بين معدل التضخم النقدي ومعدل البطالة في الجزائر خلال فترة (1980-2013)، مجلة العلوم الإحصائية، العدد السابع، ص56.

2-3. التوقعات والعوامل النفسية:

إن الوضع النفسي له أثر أكبر من العوامل الاقتصادية خاصة في فترات عدم الاستقرار والأمان كحروب والأزمات مثل أزمة كورونا حالياً:فتزداد حالة الهلع من عدم توفر السلع أو التنبؤ بارتفاع الأسعار مما يولد حركة النشاط الاقتصادي والارتفاع في الطلب ولا ننسى أيضا استغلال المنتجين للظرف للحصول على نسبة أرباح اكبر والعكس عند التنبؤ بانخفاض الأسعار.¹

المطلب الثاني: أنواع التضخم

إن تعدد المفاهيم الخاصة لكلمة تضخم أدى الى وجود أنواع متعددة لها , على أن ذلك لايعني أنه لا توجد علاقات أو روابط بين هذه الأنواع فقد تشترك هذه الأنواع بمظاهر وسمات خاصة تجعلها شديدة الصلة ببعضها كتفسير ظاهرة التضخم بأنه عجز النقود المتداولة عن القيام بواجبها, ووظائفها بصفة كاملة ومرضية كما أن سرد الأنواع المختلفة للتضخم يقتضي أن يكون بناء على معايير مختلفة وهي:

1- تحكم الدولة في جهاز الائتمان

2- تعدد القطاعات الاقتصادية

3- مدى حدة الضغط التضخمي

4- الظواهر الجغرافية والطبيعية

أ- تحكم الدولة في جهاز الائتمان:

تحدد بعض الاتجاهات التضخمية بمدى تحكم الدولة في جهاز الائتمان ومراقبتها لتحركات المستويات العامة للأسعار والتأثير فيها, حيث ينطوي تحت ظل هذا المعيار ثلاثة أنواع من الاتجاهات التضخمية: التضخم الطليق (المكشوف) الظاهر, التضخم المقيد (المكبوت), التضخم الكامن (الغني).

*التضخم (المكشوف) الظاهر:

يحدث عندما ترتفع الأسعار بصورة مستمرة استجابة لزيادة كمية النقود وسرعة تداولها, وأيضاً استجابة لفائض الطلب دون أن يتعرض لها أي عائق لتحقيق التعادل بين العرض والطلب, ذلك دون التدخل من الدولة وهذا يطلق على هذا النوع أيضاً التضخم الصريح أو المكشوف.

¹ أفشيش رميسة، تأثير التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1987-2018، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد نقدي بنكي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، سنة 2020/2019، ص 10.

***التضخم المقيد(المكبوت):**

يحدث عندما تتدخل الدولة وتضع بقوة القانون التدابير والإجراءات والقيود التي تمنع الأسعار عن مواصلة ارتفاعها مثل: سياسة التسعير الإجمالي ونظام توسيع بعض السلع بالبطاقات والتراخيص الحكومية، ونظام تخصيص المواد الأولية، وهذا يعني أن الدولة لا تسمح للعوامل الاقتصادية أن تعمل بحرية نتيجة لسيطرتها على الأسعار، كما وقد يحدث في مثل هذه الظروف ارتفاع في المداخل النقدية ولكنها لا تجد المنفذ الكافي لإنفاقها وبالتالي يبقى التضخم مكبوتا لا يسمح له بالظهور.

*** التضخم الكامن(الخفي):**

يمثل هذا النوع من التضخم بارتفاع ملحوظ في الدخل النقدية دون أن تجد لها منفذا لإنفاق بفضل تدخل الدولة، بحيث حالت بإجراءاتها المختلفة دون إنفاق هذه الدخل المتزايدة فيبقى التضخم كامنا وخفيا لا يسمح له بالظهور وفي شكل انكماش في الإنفاق على السلع الاستهلاكية الغذائية والاستثمارية، وغالبا ما تتدخل العوامل والظروف الاقتصادية لإجبار الدولة على الحد من ظواهر التضخم بالحد من الإنفاق في الحروب مثلا، حيث يتمثل الإنتاج المدني بالتخفيض لصالح الإنتاج الحربي، وأمام هذا الوضع وقلة المعروض من السلع الغذائية والاستهلاكية التي يشتد الطلب عليها أثناء الحروب بفضل ارتفاع الدخل النقدية وتزايدها تلجأ الدولة إلى إغلاق أوجه الإنفاق وتعتمد إلى التقنين بتطبيق نظام الحصص لا يجوز الحياة لأكثر من الحصة المقدرة للأفراد وخير شاهد على هذا النوع من التضخم التجربة البريطانية في مكافحة ومحاربة هذا الأخير بهذه الإجراءات.

ب- تعدد القطاعات الاقتصادية:

تنوع الاتجاهات التضخمية بتنوع القطاعات الاقتصادية الموجودة، فالتضخم الذي يتعامل في سوق السلع يختلف عن التضخم الذي يتعامل به في سوق عوامل الإنتاج كذلك التضخم المتعامل به في قطاع الصناعات الاستهلاكية يختلف عنه في القطاعات الاستثمارية ويحلل الاقتصادي كينز أنواع التضخم المتعامل بها في أسواق السلع إلى:¹

***التضخم السلعي:** هو تضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستهلاك حيث يعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الإدخار.

¹ غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، سنة 2006، ص 09.

* **التضخم الرأسمالي**: هو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستهلاك حيث يعبر عن زيادة نفقة الإنتاج وكنتيجة لتفشي هذه الاتجاهات التضخمية، فإن إرباحها كبيرة تتحقق في كل من قطاعي الاستهلاك والاستثمار.

ج- مدى حدة الضغط التضخمي

يمكن تقسيم التضخم من حيث حدته ودرجة قوته الى تضخم جامح وتضخم غير جامح

* **التضخم الجامح**: يعتبر أخطر أنواع التضخم على الاقتصاد القومي حيث يتوالى ارتفاع الأسعار دون توقف ويترك أثرا ضارة يصعب على الدولة الحد منها أو معالجتها حيث تفقد النقود قوتها الشرائية وقيمتها كوسيط للتبادل وكمخزن للقيمة مما يدفع الأفراد الى التخلص منها وبالتالي تفقد الثقة فيها وأشهر مثال على هذا النوع من التضخم ،هو ما شهدته ألمانيا في أوائل العشرينيات من القرن حيث قامت الحكومة بطبع النقود بمعدلات مرتفعة للغاية لتغطي نفقاتها وفي حيث أن كثير من الشعب الألماني لجأ لنظام المقايضة واستخدام السلع بدلا من النقود.

* **تضخم غير جامح**: يعتبر أقل خطورة عن سابقه حيث ترتفع الأسعار بمعدل أقل وبالتالي يسهل على الدولة مواجهته والحد من أثاره ومعالجتها بحيث لا يصل الأمر الى فقد الثقة بالنقد المتداول.¹

د- الظواهر الجغرافية الطبيعية:

تتحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بحدوث ظواهر جغرافية وطبيعية وقد لا يكون لها صفة الدوام، أو قد تكون بصفة طارئة وغير اعتيادية مثل التضخم الطبيعي والتضخم الدوري.

* **التضخم الطبيعي (الاستثنائي)**: هو تضخم غير اعتيادي يحدث نتيجة لظروف طبيعية حاصلة كتضخم حاصل نتيجة زلزال أو براكين أو انتشار أوبئة وأمراض أو انفجار ثورة من الثورات كحافز سياسي لخلق بوادر تضخمية أو بسبب الحروب.

* **التضخم الحركي (الدوري)**: وهذا التضخم يعتبر سمة من سمات النظام الرأسمالي حيث يعتبر حركات الظواهر الرأسمالية المتجددة كالأزمات الاقتصادية المتجددة ومنها الظواهر التضخمية الدورية التي تتصف بالحركة الدورية.²

¹ حسين بن سالم جابر الزبيدي، **التضخم والكساد**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، سنة 2011، ص

25.

² احمد لهبيبات، **نفس المرجع السابق**، ص 51.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتضخم

1- النظرية النقدية:

ترتكز هذه النظرية في تفسيرها للتضخم على النظرية الكمية للنقود والتي تفسر ظهور الفجوات التضخمية نتيجة العلاقة بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار، أي أن كل تغير في كمية النقود يؤدي الى تغير مستوى الأسعار بنفس المعدل وبنفس الاتجاه مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة، حيث كان هذا الاعتقاد سائدا في الفترة مابين أواخر القرن 18 وبداية القرن 19، ولقد قام بوضع هذه النظرية وتأطيرها كل من الاقتصادي جون لوك (1632-1704) ودافيد هيوم (1773-1836) والاقتصادي الفرنسي مونتيسكو (1689-1755).¹

لقد كان الفكر الكلاسيكي ينظر الى النقود بأنها مثل باقي السلع الأخرى فيما يخص بتحديد قيمتها وهي تخضع لعوامل وقوى مختلفة منها تلك المتصلة بالعرض والطلب، حيث تحدد قيمة النقود بالتغير الحاصل في الطلب، أو تغير الحاصل في العرض، أو التغير الحاصل في كليهما.

ومن الفروض والدعائم التي تركز عليها هذه النظرية في تحليلها للظواهر التضخمية مايلي:

- كمية النقود هي العامل الهام والفعال في التأثير على حركات الأسعار.
- تتناسب كمية النقود تناسبا عكسيا مع القيمة التي تمثلها، أي انه اذا زادت كمية النقد المتداول انخفضت القوة الشرائية للنقود.
- تتناسب كمية النقود تناسبا طرديا مع الأسعار، أي اذا زادت كمية النقود المتداولة يترتب عليه ارتفاع في المستوى الأسعار وبنفس النسبة والعكس صحيح.
- تتناسب كمية النقود تناسبا طرديا مع الطلب على السلع وعكسيا مع العرض، أي اذا زادت كمية النقود المتبادلة فإنه يرتفع معدل الطلب على المنتجات وينقص العرض لها.
- تفترض هذه النظرية التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج.²

¹ احمد محمد صالح الجلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، مذكرة ماجستير في العلوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر، سنة 2007، ص 73.

² غازي حسين، نفس المرجع السابق، ص 29.

2- النظرية الكينزية لتفسير التضخم:

أنت النظرية الكينزية بأدوات تحليل جديدة والتي طرحت الكثير من الجدل في النظرية الاقتصادية وكانت هذه الأدوات نقدا لأهم المبادئ الكلاسيكية التي كانت منتشرة قبل 1939م حيث أتى "جون مينارد كينز" معالجا لأخطاء النظرية الكلاسيكية ومحاولا من خلال ذلك إخراج الاقتصاد العالمي من أزمة الكساد الكبير لسنة 1929م، وفيما يلي سنتطرق لأهم أفكاره في تحليل ظاهرة التضخم.

لقد اعتمد كينز في تحليله للتقلبات في المستوى العام للأسعار على دراسة العوامل التي تحدد مستوى الدخل الوطني، كما أستند على التقلبات التي تحدث في الإنفاق الوطني بنوعية الاستهلاكي والاستثماري، أي إن التحليل الكينزي يعتمد في تفسير التغيرات في المستوى العام للأسعار على التفاعل بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي¹، حيث يرى كينز أن زيادة الطلب الفعلي الذي لا يواكبه زيادة في السلع والخدمات (العرض المتاح) هو الأمر الذي يؤدي الى ارتفاع الأسعار، فالتضخم مرتبط بحدوث تطورات في عدد من المتغيرات الاقتصادية أهمها:

- العرض الكلي المتاح.

- الطلب الكلي الفعلي، يتمثل في الإنفاق على السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية عند الاستخدام التام.

- كمية النقود المعروضة للتداول.

- أسعار الفائدة.

- مستوى التشغيل في الجهاز الإنتاجي، أي نسبة استخدام عوامل الإنتاج هل استخدمت كليا أو جزئيا.

يعتمد التحليل الكينزي في تفسير التضخم على مرحلتين أساسيتين:

* مرحلة ما قبل بلوغ الاقتصاد الوطني مستوى التشغيل الكامل:

في هذه المرحلة تكون الأجهزة الإنتاجية لم تصل الى أقصى طاقتها أي أن هناك موارد اقتصادية عاطلة غير مستغلة، وبالتالي فإن حدوث زيادة في الطلب لن يترتب عليه ارتفاع في المستوى العام للأسعار، لأن الزيادة في الطلب سيصاحبها زيادة مقابلة في عرض السلع والخدمات من خلال استغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة مما لا يؤثر في مستويات الأسعار إلا أنه وفي ظل زيادة استخدام عوامل الإنتاج

¹ محمد صالح الجلال، نفس المرجع السابق، ص41.

العاطلة، فإنه من المتوقع أن يصاحب الزيادة في الطلب زيادة في المستوى العام للأسعار، يطلق على هذا النوع من التضخم بالتضخم الجزئي ولا يعد هذا التضخم حقيقيا.

* مرحلة التشغيل الكامل:

- هي المرحلة التي تشغل فيها كافة الموارد الاقتصادية، حيث يؤدي زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات عن العرض الحقيقي لها الى ارتفاع المستوى العام للأسعار، نظرا لعدم وجود موارد اقتصادية عاطلة يمكن استخدامها لمواجهة الزيادة في حجم الطلب، مما يؤدي الى حدوث تضخم حقيقي حسب كينز.

- زيادة على ذلك فلا تعتبر هذه النظرية أن زيادة كمية النقود عند التشغيل التام يؤدي الى زيادة المستوى العام للأسعار، وذلك عندما يصاحب الزيادة في كمية النقود زيادة في تفضيل السيولة والاكتناز لدى الأفراد.¹

3- النظرية المعاصرة لتفسير التضخم:

يرى فريدمان في تفسيره للتضخم بأنه ظاهرة نقدية، باعتباره نتيجة للنمو غير المتوازن بين كمية النقود وحجم الإنتاج، أي أن الزيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج يؤدي الى ارتفاع الأسعار، ولقد رفض كذلك دور الأجور والنفقة في تغيير الأسعار ولا يؤيد بوجود صلة بين معدل التضخم ومستوى البطالة على المدى الطويل، فهذه النظرية تتمثل في نظرية الطلب على النقود، حيث أنها تبحث في العلاقة بين التغيير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود والتغيير في مستوى الأسعار وذلك من خلال ما يطرأ للطلب على النقود من تغييرات.

فقد أشار فريدمان الى الحالات التالية لتأثيرات زيادة كميات النقود:

- من الممكن التصور أن اثر هذه الزيادة تمتص بالكامل في انخفاض مصاحب لسرعة دوران النقود دون أن يمارس تأثيرا على الدخل الوطني الحقيقي والأسعار.

- يمكن أن تتعكس الزيادة في كمية النقود كليا في رفع المستوى العام للأسعار دون إحداث تأثير في سرعة دوران النقود والنتاج الوطني وهو موقف أنصار النظرية الكمية التقليدية.

¹ بلال شنافي، فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال فترة (2009-2019)، رسالة لنيل شهادة ماستر، تخصص نقدي وبنكي، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريبيج، الجزائر، سنة 2021/2020، ص 55.

- ويمكن التصور أن الزيادة في كمية النقود تمتصه زيادة الطلب على السيولة والأثر المتبقي ينعكس في تغير كل من الأسعار والنواتج الوطني، هذا كما وقع في الولايات المتحدة الاميريكية خلال فترة الحرب الاهلية 1865 حتى 1879م، حيث زاد الرصيد النقدي خلال هذه الفترة بـ 10% في حين ارتفع الدخل الوطني الحقيقي الى الضعف وانخفض الرقم القياسي لأسعار الجملة الى النصف بالقياس الى مستواه في بداية الفترة.

- كذلك يمكن لتغير كمية النقود أن تتغير سرعة دورانها في نفس الاتجاه و ينعكس هذا في تغير الناتج الوطني والأسعار بنسب متفاوتة.

ويرى فريدمان بأن الطلب على النقود يتوقف على أذواق المستهلكين والأفضلية التي يرونها بالإضافة الى دخل أو ثروة الفرد باعتبارها عنصرا أساسيا في الطلب على النقود.¹

المطلب الرابع: آثار التضخم

بالرغم من أن التضخم ظاهرة اقتصادية إلا أن آثاره تعدت الى الجانب الاجتماعي

1- الآثار الاقتصادية للتضخم:

أولاً- على الإنتاج

قد يكون له أثر ايجابي فالارتفاع النسبي لربح يخلق تنبؤات ايجابية وسط المنتجين لزيادة الربح ويكون جيدا، خاصة اذا كانت هناك وفرة من الموارد الغير مستغلة في الاقتصاد أما اذا وصل الارتفاع لمرحلة التشغيل الكامل للاقتصاد تظهر نتائجه السلبية:

- تدهور قيمة العملة في حالة التضخم الشديد يقوم الأفراد بالتخلي عنها
- تفاهة نمط الإنتاج والابتعاد عن الضروريات والاتجاه نحو الكماليات التي تكثر فيها الطلب.
- المضاربات والعمل لتحقيق الأرباح السريعة والابتعاد عن العمل والإنتاجية
- الاحتكار والاحتياز مما يؤدي الى ظهور سوق سوداء
- ضعف التكوين الرأس مالي لعد الأقدام على الادخار وتدهور القيمة الشرائية
- عدم مراقبة سير التضخم يؤدي الى تحكم الموارد الرأسمالية الموجودة ويدفعها للخارج.

¹ بلال شنافي، نفس المرجع السابق، ص 57.

ثانيا - على الدخل

إن للتضخم آثار مختلفة و متنوعة منها الإيجابية ومنها السلبية فهو ينسب بإعادة توزيع الدخل على مختلف الأعوان الاقتصاديين:

- الآثار على أصحاب المداخل الثابتة: إن إثبات الدخل مع ارتفاع الأسعار يؤدي الى تناقص المداخل الحقيقية لهذه الفئة.

- الأثر على أصحاب المرتبات: يتعرض الموظفون في معظم الأحيان الى انقطاع مداخيلهم نتيجة تسريحهم من عملهم.

- الأثر على أصحاب المشاريع: غالبا ما يحققون ربح في ظروف التضحية لأن مداخيلهم تتزايد بمعدل يفوق معدل الارتفاع في الأسعار.

مما سبق نلاحظ أن التضخم يتسبب في إعادة توزيع الدخل الحقيقي للفئات الاجتماعية فتزداد المداخل المتغيرة على حساب المداخل الثابتة فيستفيد كل من التجار والمنتجين ويتضرر كل من أصحاب الرواتب.

2- الآثار الاجتماعية للتضخم:

إن آثار التضخم طالت المجتمع حيث تزداد الفجوة بين أفراد المجتمع فيزداد الغني غنا ويزداد الفقير فقرا مما يولد فوارق اجتماعية تؤدي إلى ظهور أمراض اجتماعية خطيرة وينتج عن التضخم تشجيعا للرداءة في مجال الإنتاج من طرف البائعين حيث تتوفر لهم أسواق العرض دون الاهتمام بالسلع وجودتها أو رغبة المواطن مما يؤدي الى انزعاج المواطنين كما أن التضخم يؤدي الى ظهور السوق السوداء وفقدان الثقة من طرف المواطن في الدولة وفي حالة استمرار الوضعية التضخمية يمكن للشعب أن يثور ويتمرد بسبب تردي الأوضاع.¹

3- الآثار السياسية للتضخم:

يؤدي التضخم الى مشكلة عدم العدالة في توزيع الدخل والثروة وهو بذلك يسبب عدم العدالة الاجتماعية ويزيد الفجوة بعدم عدالة التوزيع الدخل لتأسيح الفجوة بين الأفراد ذوي المداخل المرتفعة بين

¹ بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 122.

الإفراد ذوي المداخل المنخفضة وحتى المتوسطة، مما قد يولد ويخلق إمرضا اجتماعية خطيرة، يضاف الى ذلك أن التضخم يصب في مصلحة الأغنياء وأصحاب السوق السوداء.

ومن الآثار الناتجة عن التضخم عدم رضا المواطنين عن الحكومة وفقدان الثقة فيها، ويؤدي التضخم أيضا الى إعاقة التكوين الرأسمالي نتيجة تغير اتجاهات الأفراد بشكل إجباري بعيدا عن الادخار ونحو الاستهلاك، إضافة الى أنه يشمل نشاط المضاربة بدلال من الأنشطة المنتجة، كما انه يعيق تدفق الاستثمارات الأجنبية في البلد والتي تعتبر أساسية بالنسبة للدول النامية.

المطلب الخامس: طرق قياس التضخم

بالرغم أن للتضخم آثار محسوسة إلا أنه لا بد من اللجوء الى طرق لقياس التضخم وحجمه لتمكن من تقدير آثاره المختلفة وتقييم مشاكله، وقياس التضخم هو عبارة عن تشخيص للوضع الاقتصادي ويقدر ما يكون التشخيص دقيقا بقدر ما يمكن أن يكون الحل والعلاج صحيحا.¹

ولعل الطريقة الأفضل لقياس معدل التضخم هو قياس معدل ارتفاع الأسعار، حيث أن ارتفاع الأسعار هو المؤشر الملموس للوضع التضخمي، ويمكن استخدام العديد من المؤشرات والمقاييس حسب معدل التغير في المستوى العام للأسعار.

الطريقة الأولى: طريقة الأرقام القياسية للأسعار *Index Numbers*

إن الرقم القياسي هو أداة احصائية لقياس تغيرات مجموعة من البيانات بالمقارنة مع أساس معين وبمعنى آخر، يقيس الرقم القياسي المتوسط التغيرات في أسعار أو كميات مجموعة من السلع بالمقارنة مع فترة زمنية معينة أو مع سوق معينة تعتبر أساس للمقارنة.²

كما يعرف الرقم القياسي بأنه رقم نسبي أو ملخص لعدة أرقام نسبية ويستعمل كأداة لقياس التغير النسبي في قيم الظواهر من زمان لآخر أو من مكان لآخر، وتزداد أهميته في قياس ومقارنة التغيرات التي تطرق على قيم الظواهر أو السلاسل الزمنية التي تقاس بوحدات قياس مختلفة، كما تستخدم الأرقام

¹ حسام داود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط3، سنة 2005، ص244.

² إبراهيم جواد كاظم، الأرقام القياسية ومنهجية تطبيقها في الأنشطة الاقتصادية، ملحة ديالي للعلوم المصرفية، جامعة ديالي مديريةية البحث والتطوير والمتابعة، العراق، سنة 2011، ص101.

القياسية لغرض قياس القوة الشرائية للأفراد والمشروعات والتعرف على تطور الأسعار والنقود لسلعة خلال فترة زمنية معينة.¹

إن أبسط صيغة يتخذها الرقم القياسي هي نسبة مئوية تستخدم لقياس التغير في الظواهر الكمية في فترة معينة هي فترة المقارنة استنادا الى فترة ثابتة تسمى فترة الأساس.²

وتعرف الأرقام القياسية للأسعار بأنها "عبارة عن متوسطات نسبية وزمنية للأسعار" والمراد من أن الأرقام القياسية النسبية، وهو أن هذه الأرقام تبين مدى تطور في النقود والأسعار بالنسبة لسنة معينة. وأما كون الأرقام القياسية هي أرقام زمنية لأنها تعكس التغيرات والتطورات في مستويات الأسعار خلال فترة زمنية معينة.

وتتعدد الأرقام القياسية للأسعار حسب أنواع السلع التي تدخل أسعارها في عملية الحساب كما يلي:

1-الرقم القياسي لأسعار الجملة: ويسمى أيضا بالرقم القياسي لأسعار المنتج، ويقاس التغيرات المتوسطة لأسعار الجملة ولمجموعة سلعية مهمة كالمحاصيل الزراعية، المواد الغذائية، الخيوط والملابس، البترول ومواد الطاقة، ويعكس هذا الرقم التغير في المستوى العام للأسعار في أسواق الجملة، ويعاب على هذا الرقم وجود فجوة زمنية بين الوصول السلع الى أماكن بيعها وانتقالها من أسواق الجملة.

ويعتمد في إعداد الرقم القياسي لأسعار الجملة على الأسعار الرسمية، التي تشير بصفة إجمالية الى أسعار الجملة في أنحاء البلاد حواضرها وبواديها، دون تمييز بينهما ويقوم بهذه العملية أجهزة الإحصاء المتخصصة التي تعمل على جمع كافة البيانات حول أسعار البيع بالجملة عن طريق إعداد نماذج يتم إرسالها الى سائر المنشآت العاملة في تجارة الجملة، ويطلب منها تعبئتها وإعادة إرسالها الى أجهزة الإحصاء، التي تتولى فرزها وتصنيفها وحساب الرقم القياسي لها، والذي يعبر عن التغير النسبي للأسعار خلال فترتين زمنيتين بالنسبة للمواد التي يتم التعامل فيها بالجملة.

2-الرقم القياسي لأسعار المستهلكين: ويسمى أيضا بمؤشر تكلفة المعيشة وذلك لربط التضخم بالدخول الحقيقية للمستهلكين.³

¹ صالح الخصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، ط2، سنة 1999، ص77.

² نواف محمد عباس الرماحي، المحاسبة القومية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2009، ص125.

³ هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2005، ص197.

ويعبر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين عن معدل أو متوسط أسعار شراء السلع والخدمات التي يستهلكها الأفراد المجتمع من أصحاب الدخل المحدودة، خلال فترة زمنية معينة قد تكون ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو غير ذلك، وعادة ما يتناول القطاع العائلي الحضري فقط، ويتم غالباً اختيار أسرة حضرية نموذجية تخضع لدراسة ميزانيتها ونمط الاستهلاك.

ويعتمد حساب هذا الرقم على اختيار مجموعة من السلع تسمى "سلة السوق Market basket": وهي تمثل السلع الأساسية التي تستهلكها الأسرة النموذجية التي تم اختيارها لإجراء الاختبار عليها، وتستغرق هذه السلع جميع دخل هذه الأسرة.

3- الرقم القياسي لأسعار التجزئة: يعبر الرقم القياسي لأسعار التجزئة عن إجمالي إنفاق المستهلكين على السلع والخدمات، الذي من خلاله يمكن معرفة التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود، وذلك عن طريق تتبع التغيرات التي تحدث في أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد الوطني.

ويعتمد في إعداد هذا الرقم على الأسعار الرسمية، دون الأخذ بعين الاعتبار الأسعار الفعلية التي تحدد وفقاً لقوى العرض والطلب، أو الأسعار التي يتعامل بها فيما يسمى بالسوق السوداء، أما طريقة إعداد الرقم القياسي لأسعار التجزئة فيتم من خلال اختبار النمط الإنفاقي لعينة من الناس تمثل شرائح مختلفة من المجتمع، إلا أن هذا الاختبار لا يعكس طبيعة الإنفاق الحقيقي لهذه العينة من المجتمع، وذلك نظراً للتغيرات الكثيرة التي تطرأ على أنماط الاستهلاك في المجتمع، لأنها لا تظل على وتيرة واحدة، بل هي متغيرة ومتقلبة من فترة إلى أخرى، بالإضافة إلى ذلك لجوء المستهلك إلى التعويض عن السلع الرئيسية بسلع بديلة في حال عجزه عن شراء السلع الرئيسية.

4- الرقم القياسي الضمني (مكش الناتج المحلي الإجمالي):

يعبر الرقم القياسي الضمني عن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي بأسعار سنة أساس معينة والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ويعد مؤشراً ذو دلالة مهمة لقياس التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار، وكدليل على وجود الاتجاهات التضخمية في الاقتصاد، ولعل أهمية هذا الرقم ترجح على أنه يشمل جميع أسعار السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد، سواء كانت استهلاكية أو وسيطية أو إنتاجية، كما أنه يضم أسعار الجملة وأسعار التجزئة على حد سواء.

الطريقة الثانية: طريقة قياس الفجوات التضخمية(الطرق الحديثة لقياس التضخم)

قياس الفجوات التضخمية هي طريقة تعتمد على التحليل الكينزي، إذ أن التضخم بالطلب في الفكر الكينزي هو عبارة عن عدم التوازن بين الطلب والعرض، عندما يكون فائض الطلب على السلع يفوق المقدرة الحالية للطاقة الإنتاجية ويطلق على الفائض الفجوة التضخمية أو بمعنى آخر تقدير الفروق بين السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد، وبين القوة الشرائية المتوافرة في أيدي المستهلكين.¹

إن الهدف من وراء حساب الفجوة التضخمية، يرجع الى محاولة استخدامها في قياس الضغوط على المستوى العام للأسعار، حيث اعتبرها كينز بمثابة القوة الدافعة في جهاز التضخم، كما عمل على تقدير الفجوة التضخمية حسابيا بوحدات نقدية، بهدف مساعدة السلطات النقدية والمالية على اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من تلك الظاهرة، ووضع السياسات النقدية والمالية الكفيلة بتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني.

وقد اعتمد كينز في تحليله للفجوة التضخمية على تحديد حجم الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الحقيقي في أسواق السلع، دون الأخذ بعين الاعتبار فائض الطلب في أسواق عوامل الإنتاج، ذلك لأن انعدام التوازن بين الطلب الكلي والعرض الحقيقي في أسواق السلع سينعكس بشكل مباشر على أسواق عوامل الإنتاج فيحدث فيه نفس الخلل وعدم التوازن، والسبب وراء حدوث الفجوة التضخمية راجع الى الإفراط في الطلب الكلي على السلع والخدمات أو الإفراط في المعروض النقدي، ويحدث الإفراط في الطلب الكلي على السلع والخدمات نتيجة الزيادة في حجم الإنفاق الوطني محسوبا بالأسعار الجارية عن الناتج الوطني الحقيقي محسوبا بالأسعار الثابتة، كما يتحقق الفائض في المعروض النقدي نتيجة زيادة كمية النقود في الاقتصاد عن تلك النسبة التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في صورة نقدية.²

المطلب السادس: السياسات المعالجة للتضخم

أولاً- السياسة النقدية في ضبط التضخم:

لقد أجمع العديد من الباحثين الاقتصاديين على أن علاج التضخم يتم من خلال إتباع سياسة نقدية تضبط كمية النقود المصدرة، بشرط أن يكون لكل كمية نقود مصدرة ما يقابلها من زيادة في عرض السلع

¹ حياة عمر البرهاتي، أسباب التضخم في الأوراق النقدية وعلاجه من منظور الفقه الإسلامي، ط1، دار القلم، دمشق، سوريا، سنة 2005، ص206.

² بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، سنة 2006، ص278.

والخدمات وبالتالي لماذا لا يتم معالجة التضخم عن طريق تخفيض من إصدار كمية النقود في معظم الدول التي تعاني من هذه المشكلة؟

والسبب في عدم إتباع هذا الإجراء هو أن له أثارا جانبية قد لا تقل خطرا في بعض الأحيان عن المرض الأصلي المراد التخلص منه ذلك لأن الحد من كمية النقود المتداولة سيؤدي بالتأكيد الى تخفيض الأسعار إلا أنه سيرفع من معدل البطالة لذا يرى الباحثون في هذا المجال أن أفضل طريقة لمعالجة هذه المشكلة هو احتوائها من خلال المراقبة الصحيحة على عرض النقود وتنظيم الطلب عليها باستعمال ادوات السياسة النقدية.

ثانيا: دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الاقتصاد المغلق

- التأثير على مجالات الاستهلاك والاستثمار: في حالة التضخم يكون الاستهلاك أكبر من الاستثمار لذا يقوم البنك المركزي برفع معدل الفائدة على القروض الموجهة للاستهلاك وتخفيضه على القروض الموجهة للاستثمار.

- التأثير على أنواع القروض: في حالة التضخم يسمح البنك المركزي للبنوك التجارية بمنح قروض طويلة ومتوسطة الأجل على حساب القروض القصيرة الأجل عن طريق سعر الفائدة.

- التأثير على القروض القطاعية: حيث يخفض البنك المركزي سعر الفائدة على القروض الممنوحة للقطاعات التي تؤدي تشجيعها ورفعها على القروض الموجهة للقطاعات التي يود الحد أو التقليل من نشاطها.

- البيع بالتقسيط:تعتمد هذه السياسة على ثلاث عناصر: الحصة الأولى: الحصة المتبقية وسعر الفائدة في حالة التضخم تقوم هذه السياسة على أساس رفع الحصة الأولى والتقليل من الحصة المتبقية ورفع سعر الفائدة.

- هامش الضمان المطلوب: حيث يطلب البنك المركزي من البنوك التجارية رفع هذه النسبة وتقليل مقدار القرض الذي يمكن أن يحصل عليه العميل من البنك المركزي لشراء الأوراق المالية.

- أثر سعر الصرف على التضخم: تهدف الحكومة من خلال استخدام السياسة المالية والنقدية الى تحقيق التوازن الداخلي وكذا التوازن الخارجي من خلال عدة إجراءات وسياسات تنتهجها ومن بين هذه السياسات سياسة سعر الصرف.¹

ثالثا - السياسة المالية في ضبط التضخم:

وذلك من خلال الأدوات الخاصة بهذه السياسة والتي تتمثل في:

1- سياسة الدين العام(القروض العامة):

هي الأكثر فاعلية في علاج التضخم خاصة في الدول المتقدمة وذلك بتحويل القوة الشرائية الزائدة لدى وحدات الاقتصادية الى الحكومة لاستخدامها في تمويل الإنفاق العام عن طريق طرح الأوراق المالية للاكتتاب من قبل الجمهور لسحب السيولة الزائدة من الأفراد والمؤسسات المالية لتخفيض الطلب وهذه السياسة أفضل في تحقيق الهدف في الأجل الطويل عنها في الأجل القصير بالعمل على استخدام القروض في تشغيل الطاقات الإنتاجية ومستوى التشغيل، سواء كانت قروض من الأفراد ووحدات القطاع الخاص من خلال الاكتتاب أو من خلال المؤسسات غير المصرفية ولكنها تكون تضخمية تزيد من المشكلة لتمويلها من إصدارات نقدية جديدة.

2- الإنفاق العام:

يعد من أهم الوسائل المستخدمة في التأثير على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني فعندما تسعى الدولة الى مواجهة فجوة تضخمية أو انكماشية تستخدم سياسة الإنفاق العام أما لزيادة حجم الطلب الكلي أو لتخفيضه حسب المشكلة التي تواجهها فهي بذلك تستخدم الاتفاق للتأثير على حجم النشاط الاقتصادي بالزيادة أو النقصان بحسب الحالة القائمة.

3- الإيرادات العامة:

تحصل الدولة على إيراداتها بغرض تغطية نفقاتها ولتحقيق مجموعة من الاهداف للتأثير في النشاط الاقتصادي وتقسّم الإيرادات الى إيرادات ضريبية وأخرى غير ضريبية وتعتبر الإيرادات الضريبية هي الأهم للسياسة المالية للدولة، فالضرائب سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة أهميتها لاقتصر على كونها أداة

¹ إبراهيم أيمن هندي، "السياسة الاقتصادية الكلية لميزان المدفوعات" العلاقة النقدية والتمويل الدولي، الأسبوع الخامس، (1429/11/24)، ص1.

للإيرادات غير ضريبية فتشمل البريد, الاتصالات طوابع بريدية,التأمين وأرباح استثمارية,فوائد بنكية وغيرها ويمكن رفع نسبة هذه الإيرادات عن طريق تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.¹

المبحث الرابع: الدراسات السابقة.

المطلب الأول:الدراسات السابقة.

1. دراسة عمران وليد بعنوان:"دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم", تم تقديم هاته الرسالة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في علوم التسيير,بجامعة أم البواقي سنة2013/2014.

هدفت الدراسة الى إبراز السياسة النقدية في الجزائر ودورها في القضاء على التضخم مع محاولة فهم الأسباب الرئيسية للتضخم ووسائل مكافحته ونخص بالذكر ادوات السياسة النقدية ومعرفة الآثار الناجمة عن هذه المشكلة في الجزائر,وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي,ومن النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة هي:

- معرفة نقاط الضعف للدول والتوجه نحو سياسة رشيدة تكون عن طريق دراسة السياسة النقدية التي تنتهجها الدول.
- إبراز السياسة النقدية الناجحة التي تساعد الدول على الخروج من أزماتها,ومعرفة السياسة الفعالة التي تصلح للتغلب على هذه الأزمات بهدف المعالجة.
- السياسة النقدية هي أكثر الوسائل تفضيلا في السياسة الاقتصادية,ولكن نجاحها الكامل يرتبط بتوفر مجموعة الشروط الهيكلية والظرفية,مثل تطور نظام المالي وخبرته في إدارة السيولة.
- اختلاف فعالية السياسة النقدية من دولة الى أخرى ومن نظام لآخر فالجزائر لا تمتلك سوق نقدية ومالية متطورة تضمن فعالية أدواتها النقدية, إضافة الى غياب الوعي المصرفي والمالي.
- انخفاض سرعة نمو الكتلة النقدية الراجع الى التخلي الدولة عن الاستدانة من بنك الجزائر وذلك لأنها حصلت على موارد من إعادة ديونها الخارجية.

¹ غدير هيفاء غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، سنة2010،ص15.

2. **دراسة وديع خلف الله** بعنوان: "السياسة المالية ودورها في معالجة التضخم، دراسة حالة الجزائر 1990-2015"، تم تقديم هاته الرسالة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في علوم التسيير، بجامعة أم البواقي سنة 2016/2017.

هدفت الدراسة الى الكشف عن مدى استخدام السياسات الاقتصادية بشكل جيد ومدى فعاليتها ومحاولة التعريف بالسياسة المالية ودورها في اقتصاديات الدول، وتم الاعتماد في هاته الدراسة على المنهج الاستقرائي عن طريق استقراء الدراسات والأبحاث والكتب والدوريات العربية والأجنبية، ومن النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هاته الدراسة هي كالتالي:

- اتضح إن السياسة المالية إحدى ركائز السياسات الاقتصادية المعاصرة.
- عانى الاقتصاد الجزائري من تأثير مجموعة متداخلة من العوامل تمثلت في كون أن الإصدار النقدي في الجزائر ذو صبغة تضخمية بحتة.
- إن السياسة السعرية لم تكن كافية للتحكم في حركة الأسعار.
- لعبت الرقابة على الأجور دورا متواضعا في تخفيض معدلات التضخم.
- اتخاذ تدابير تعمل على تشجيع التقاعد المسبق مع الصرامة في توظيف الجديد.

3. **دراسة عبد الجليل شليق** بعنوان: "استخدام ادوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 1990-2009"، تم تقديم هاته الرسالة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير قسم علوم الاقتصاد، بجامعة المسيلة سنة 2012.

تتقاطع هذه الدراسة مع دراستنا فيما يتعلق بالجانب التحليلي لمدى فعالية السياسة المالية في الجزائر ومساهمتها في ضبط معدلات التضخم في الفترة 1990-2012 من خلال دور السياسة المالية وتطور مفهومها ضمن خطط التنمية وبرامج الحكومة في الجزائر، والتي يمنحها أهمية خاصة بوصفها المحور الرئيس للسياسة الاقتصادية، والأداة التي تعتمد عليها الحكومة لتحقيق الاهداف الاقتصادية والمالية وتشارك في معظم النتائج.

4. **دراسة كنزة دحمان وسلوكي كريمة** بعنوان: "فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015"، تم تقديم هاته الرسالة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر قسم علوم الاقتصاد، بجامعة أدرار سنة 2017.

هدفت الدراسة الى معرفة دور السياسة النقدية في الوصول الى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار مع التطرق الى واقع تطبيق ادوات السياسة النقدية في الجزائر ومدى قدراتها في احتواء التضخم، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ومن النتائج التي تم الوصول اليها هي كالتالي:

- يتمتع البنك المركزي في الجزائر بدرجة استقلالية غير تامة، حيث تؤثر التدخلات الحكومية في تعيين المحافظين وكذا تعيين ممثلي الحكومة في مجلس إدارة البنك، على التوجهات الصارمة في السياسة النقدية لتحقيق الانضباط وفي ظل تلك تتأثر قرارات البنك بتوجهات السياسة المالية مما يجعل أثرها تلك القرارات محدودا.

- يعتبر التضخم من الظواهر النقدية التي لا تنفك عن الاقتصاديات في الدول المتقدمة أو غيرها غير أن تقليص معدلات التضخم الى المستويات الدنيا يعتبر أولوية لحفز المستثمرين والحفاظ على الأصول والثروة النقدية وغير النقدية، ففي ظل تزايد معدلات التضخم فوق المستويات المتوقعة.

5. **دراسة كمال بن يخلف، بعنوان " السياسات النقدية و المالية و مشكلة التضخم ،حالة الاقتصاد الجزائري"** رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،بجامعة الجزائر ،2006-2007 . تم التطرق في هذه الدراسة إلى السياسات النقدية و المالية و لظاهرة التضخم كإطار نظر و إلى أهم الطرق المستخدمة لقياس التضخم و خلصت هذه إلى أنه يمكن قياس درجة التضخم إما باستخدام الأرقام القياسية للأسعار و إما باستخدام الفجوات التضخمية بالاعتماد على معيار فائض المعروض النقدي و معيار فائض الطلب و توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها :

- تعتمد مساهمة و فعالية السياسة النقدية و المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي من طرف السلطات النقدية و الحكومية على مدى تهيئة المناخ و المؤسساتي و توفير الأدوات الممكنة و مرونتها في الوقت المناسب ؛

- ليس لتضخم علاج واحد شاف لمكافحته، ولمواجهته يحتاج الأمر لاتخاذ إجراءات على عدة جهات ،حيث يرى أنصار المذهب النقدي أن الإفراط في الإصدار النقدي ينجم عنه طلبا نقديا فائضا يفوق قدرة العرض ، وللحد من أثاره السلبية لابد من اتخاذ العديد من الإجراءات النقدية التي تهدف إلى امتصاص ذلك الفائض ،أما أنصار المذهب الكينزي فيرجعون سبب التضخم للتوظيف الكامل لعوامل الإنتاج و تتطلب محاربة التضخم حسب رأيهم تحقيق فائض في الميزانية ز ذلك بهدف امتصاص فائض الطلب ؛

- تحقيق استقرار الأسعار و مكافحة التضخم لابد أن يتم ذلك عن طريق السياسات النقدية أو المالية أو التوليف بينهما ،الساسة المالية عن طريق الإنفاق الحكومي و الإيرادات و السياسة النقدية عن طريق

سعر الخصم، الاحتياطي الإجباري و عمليات السوق المفتوحة، إلا إنها تزداد نجاة ذلك من خلال وقف سيطرة السياسة المالية على السياسة النقدية بالاعتماد على مجموعة من القيود و القوانين .

المطلب الثاني: تعقيب على الدراسات السابقة.

1. **دراسة عمران وليد بعنوان:**"دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم"، تم تقديم هاته الرسالة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في علوم التسيير، بجامعة أم البواقي سنة 2013/2014.

تعقيب عن الدراسة:

من مميزات هاته الدراسة أنها تناولت موضوع السياسة النقدية في الجزائر ودورها في معالجة التضخم في ظل وجود ندرة في الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع أثناء تلك الفترة غير أنها أهملت العديد من الجوانب المهمة في معالجة موضوع السياسة النقدية، لتأتي دراسات أخرى مكملة تعالج تلك النقائص.

2. **دراسة وديع خلف الله بعنوان:**"السياسة المالية ودورها في معالجة التضخم، دراسة حالة الجزائر 1990-2015"، تم تقديم هاته الرسالة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في علوم التسيير، بجامعة أم البواقي سنة 2016/2017.

تعقيب عن الدراسة:

تم الاستعانة بهاته الدراسة وذلك من خلال الرغبة في معرفة دور السياسة المالية والنقدية في الحد من التضخم، كما تم الاستعانة فيها من أجل الاعتماد على بعض المراجع المهمة فيها بالإضافة الى تأطير مشكلة الدراسة التي تعتبر نوعا ما متناسبة مع مشكلة دراسة بحثنا، ورغم كل هذا فإن هاته الدراسة تبقى قاصرة في عدة جوانب ولم تلم بالموضوع من شتى الجوانب.

3. **دراسة عبد الجليل شليق بعنوان:**"استخدام ادوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 1990-2009"، تم تقديم هاته الرسالة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير قسم علوم الاقتصاد، بجامعة المسيلة سنة 2012.

تعقيب عن الدراسة:

تم الاستفادة من هاته الدراسة كونها ساهمت في الدراسة التاريخية لظاهرة التضخم ودور السياسة المالية في ضبط التضخم، كذلك تم الاستفادة منها من خلال كونها سلطت الضوء على الدول النامية كذلك الاعتماد عليها ببعض المراجع المهمة للدراسة.

4. دراسة كنزة دحمان وسلوكي كريمة بعنوان: "فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015"، تم تقديم هاته الرسالة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر قسم علوم الاقتصاد، بجامعة أدرار سنة 2017.

تعقيب عن الدراسة:

تم الاستفادة من هاته الدراسة من خلال الاعتماد على بعض المراجع، بالإضافة الى أن هاته الدراسة تعتبر الأقرب الى موضوع دراستنا وخاصة في تلك المرحلة من 2000 الى 2015 مما يجعل الاستفادة القصوى منها في عمليات التحليل، ورغم كل هذا فإن هناك أوجه قصور لدى هاته الدراسات كونها لم تكن ملمة بجميع جوانب الموضوع الذي يخص دراستنا.

5. دراسة كمال بن يخلف، بعنوان " السياسات النقدية و المالية و مشكلة التضخم ،حالة الاقتصاد الجزائري" رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،بجامعة الجزائر ،2006-2007 .

تعقيب عن الدراسة:

تم الاستفادة من هاته الدراسة من خلال الاعتماد على بعض المراجع ، بالإضافة الى أن هاته الدراسة تعتبر الأقرب الى موضوع دراستنا و تتطرق إلى معالجة نفس الظاهرة مما يجعل الاستفادة القصوى منها في عمليات التحليل، ورغم كل هذا فإن الفترة التي تم دراستها في هذه الرسالة تختلف عن فترة دراستنا من حيث ما حدث فيها من تطورات اقتصادية و سياسة وتشريعية من جانب السياسة النقدية و المالية.

خلاصة الفصل الأول:

يمارس التضخم دورا هاما في التأثير على اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة، يعتمد في تأثيره على درجة النمو الاقتصادي وحساسية تأثر اقتصاديات تلك البلدان بالعوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية وزيادة حدة الإختلالات الهيكلية، وقد تعددت التعريفات التي تناولت ظاهرة التضخم ، إلا أنها تشير في مجملها إلى حدوث ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية وتدهور في القدرة الشرائية لوحدة العملة الوطنية، وتختلف درجة تأثير التضخم في الاقتصاد الوطني باختلاف العوامل والأسباب المنشئة له، وتسعى دول العالم لاتخاذ التدابير اللازمة من خلال سياسات اقتصادية تهدف الى ضبط جموح هذه الظاهرة ،حيث تعتبر السياسة النقدية واحدة من أهم السياسات الاقتصادية و هذا من خلال الاهداف التي تسعى لها جاهدة الى تحقيقها باستخدام عدة وسائل متاحة من معدلات الفائدة و نسبة الاحتياطي الإلزامي و سعر إعادة الخصم بالإضافة الى السوق المفتوحة ، كما لسياسة المالية آليات تتضح من برامج نفقاتها و إيراداتها العامة و التي تنتظم في الموازنة العامة لإحداث آثار مرغوب فيها و تجنب الآثار الغير مرغوب فيها على الدخل و الإنفاق و التوظيف، ويعتبر التنسيق بين السياستين أمرا ضروريا لان لكل منهما تأثيرات مشتركة على النشاط الاقتصادي و تهدفان الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، و التنسيق ليس بالضرورة أن تكون السياستين متلازمتين توسعا وانكماشيا وإنما هو تركيب ما للسياسة العامة يتضمن سياسة مالية انكماشية مثلا و سياسة نقدية توسعية أو العكس .

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لفعالية السياسة
النقدية و المالية في معالجة التضخم في الجزائر
خلال الفترة (2010-2020)

تمهيد :

شهدت الجزائر كغيرها من الدول النامية اضطرابات في معدل التضخم نتيجة انتهاج سياسة مالية توسعية خلال فترة انتعاش الإيرادات، تلتها سياسة انكماشية، بعدها أزمة انهيار أسعار النفط 2014، الشيء الذي تكون له آثار سلبية في مجمل الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لاقتصاد البلد، و لتجنب ذلك سعت الحكومة لاتخاذ إجراءات من خلال ترشيد سياساتها الاقتصادية خاصة النقدية منها والمالية، والتي تعتبر من أهم الأدوات لإدارة الاقتصاد الكلي، من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية .حيث يكمن الهدف الرئيسي للسياسة النقدية في استقرار الأسعار، بينما الهدف الرئيسي للسياسة المالية فهو استقرار الناتج، ولهذا يعتبر التنسيق بين السياستين المالية والنقدية من المواضيع التي شغلت فكر الباحثين وصناع القرار .

وفي حال انتهاج سياسة خاطئة فإنه يزيد من التكاليف ويعقد عمل السياسة الأخرى. ولهذا أصبح من الضروري التنسيق بين السياستين للتحكم في معدل التضخم و من خلال هذا الفصل الثاني سوف نتطرق فيه إلى دراسة تحليلية لفعالية السياسة النقدية و المالية في معالجة التضخم في الجزائر في الفترة الممتدة بين (2010-2020)، من خلال مبحثين:

☒ المبحث الأول: قياس و تشخيص وضعية التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-2020).

☒ المبحث الثاني: فعالية السياسة النقدية والسياسة المالية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (2010-2020).

المبحث الأول: قياس و تشخيص وضعية التضخم في الجزائر للفترة (2010-2020).

المطلب الأول: التضخم و أسبابه في الجزائر

لمعرفة ما إذا كان الاقتصاد الجزائري يعاني من التضخم لا بد من استخدام بعض المؤشرات التي يمكن من خلاله الحكم من أن الاقتصاد الجزائري يشهد ارتفاع في الأسعار , أي لا بد من استعمال بعض المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس درجة التضخم النقدي , و تعتبر الأرقام القياسية من المؤشرات المعتمدة في قياس التضخم و هي من أقدم المؤشرات الاقتصادية و أوسعها انتشارا و غالبا ما كانت درجة الاهتمام بها مرتبطة بشدة التضخم ، بالإضافة إلى طريقة قياس الفجوات التضخمية و التي تعتبر من الطرق الحديثة لقياس التضخم .

الفرع الأول: قياس التضخم في الجزائر

أولا : طريقة الأرقام القياسية للأسعار:

و من أهم الأرقام القياسية للأسعار في الجزائر التي تعكس الارتفاعات التي شهدتها مستويات الأسعار المحلية نذكر منها :

● الرقم القياسي لأسعار المستهلك (Consumer Prix Index)؛

● الرقم القياسي الضمني (مكش الناتج المحلي الإجمالي)؛

أ- الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) (Consumer Prix Index):

وهو عبارة عن وسيلة إحصائية لقياس التغيرات في أسعار السلع والخدمات المشتراة من قبل المستهلك , أي أنه مؤشر يعكس التغيرات النسبية في أسعار أهم السلع و الخدمات التي يستهلكها الفرد من وقت لآخر مقارنة مع سنة معينة هي سنة الأساس , وعليه فإن الرقم القياسي لأسعار المستهلك يعكس لنا مقدار الزيادة في النفقات المعيشية الناشئة نتيجة تغير أسعار السلع و الخدمات اللازمة و التي يمكن الحصول عليه بنفس الكميات في سنة الأساس .

وفي الجزائر يقوم الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) بقياس مستوى الأسعار بواسطة مؤشر أسعار الاستهلاك من خلال مسح لاستهلاك وإنفاق الأسر لعينة تضم حوالي 12150 أسرة، موزعة على كامل التراب الوطني، وتعتمد في قياسه على فئة مرجعية من السكان تضم جميع الأسر الجزائرية باختلاف أحجامها والفئات الاجتماعية والمهنية، موزعة في سبع طبقات على أساس المعايير المعتمدة

لقياس مستوى التضخم، حيث يمكن أن نسجل النقاط التالية فيما يخص طريقة القياس مؤشر الأسعار في الجزائر¹ :

- يعتبر الرقم القياس ي لأسعار الاستهلاك من أهم المؤشرات في قياس التغيرات التي تطرأ على نفقة المعيشة للجزائري بشكل عام، ويعتبر من أقدم أنواع الأرقام القياسية وأكثرها استخداما؛
- تعتبر سنة الأساس هي سنة 2000 والسنة المرجعية (100 للحسابات) هي سنة 2001 و تكون هذه السنة مرتبطة بمعطيات خاصة، مثل الإحصاء السكاني أو إجراء مسح ميداني، وتتغير بعد كل مدة زمنية حسب كل دولة ؛
- تردد المؤشر هو شهري و يحسب أيضا مؤشر سنوي .
- تختلف سلة الاستهلاك للمؤشر من دولة إلى أخرى، وتختلف الأوزان التي يتم بها ترجيح كل سلعة، وذلك بناء على الحجم الذي تمثله تلك السلع من إنفاق الفرد عليها في سنة الأساس، ويتم تقدير هذه الوزن من طرف الديوان الوطني للإحصائيات، حسب نتائج التحقيقات الميدانية مع الأسر في المدن والأرياف، وتتكون سلة مؤشر الأسعار الاستهلاك حاليا من 261 مادة 791صنف، تم اختيارهم على أساس معايير مثل أصناف النفقات السنوية , تكرارها و جودها ,...
- يتم تصنيف السلع والخدمات المستهلكة في مجموعات فرعية، ومواد حسب توصيات منظمة المتحدة في نظام الحسابات الوطنية لسنة 1970 وفي الجزائر يضم CPI ثمانية مجموعات من بنود الإنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات الفردية :
 - المواد الغذائية والمشروبات غير كحولية؛
 - الملابس والأحذية؛
 - السكن و الأعباء ؛
 - الأثاث ولوازم المفروشات؛
 - الصحة ونظافة الجسم ؛
 - النقل و الاتصالات؛
 - التعليم ، الثقافة والترفيه ؛
 - متفرقات (غير مصرح عنها في موضع آخر).

¹ الديوان الوطني للإحصائياتONS، مؤشر أسعار الاستهلاك، العدد 328، الجزائر، 2023، ص08، بتصرف.

وتقدر نسبة تغطية المؤشر (من حيث الإنفاق الاستهلاكي) بـ 95% حسب مفهوم مصاريف الاستهلاك، وتحسب بناء على البيانات المستقاة من 17 مدينة و قرية موزعة حسب الطبقات الجغرافية من خلال مسح نفقات الاستهلاك و المتمثلة في:

- ✓ المنطقة الجهوية (الوسط) الجزائر العاصمة : وتضم الجزائر، البلدية، تيزي وزو و بجاية (باغلية)؛
- ✓ المنطقة (الغرب) الجهوية وهران : وهران، تلمسان، معسكر، وحمام بوحجر (سعيدة)؛
- ✓ المنطقة (الشرق) الجهوية قسنطينة : قسنطينة، باتنة، بسكرة، والقرارة (ميلة)؛
- ✓ ملحق عنابة : عنابة، سكيكدة، قالمة، وبسباس (الطارف)؛
- ✓ المنطقة الجهوية ورقلة (الجنوب) : ورقلة.

يحسب مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر كل شهر، و يعبر المتوسط السنوي للمؤشرات الشهرية عن المؤشر العام لمستوى أسعار الاستهلاك في السنة، ويعتمد في حساب CPI على صيغة لاسبير (Laspeyres) التي تعتمد في قياس التغير في الأسعار في الشهر ؛ باعتبار أن الكميات المستهلكة من طرف الأسر الجزائرية هي نفسها المستهلكة في سنة الأساس (2001) ، بحيث يتم ترجيح كل سلعة حسب وزنها من مجموع النفقات الاستهلاكية في تلك السنة، وعليه يكون مستوى مؤشر أسعار الاستهلاك للشهر (t) باعتبار سنة الأساس 2001 كما يلي :

$$CPI_{m/2001} = \sum_i \left(\frac{W_i}{\sum_i w_i} \right) \left(\frac{pi^m}{pi^{2001}} \right)$$

W_i - وزن الصنف i

pi^m - السعر الجاري المتوسط للشهر m للصنف i .

pi^{2001} - سعر الاساس (متوسط في 2001) للصنف i .

ويرصد هذا المؤشر أساسا مؤشرات التغير في أسعار التجزئة في جميع أنحاء البلاد، ويتم حساب المؤشر الوطني بنفس الطريقة المستخدمة في مراقبة الأسعار، في 17 مدينة و قرية تمثل التراب الوطني، حيث يتم مراقبة الأسعار دوريا على عينة من نقاط البيع حسب برنامج ثابت حسب طبيعة المنتجات، حيث تخضع المنتجات الموسمية لمعالجة خاصة من خلال سلة موسمية.¹

¹ الديوان الوطني للإحصائيات، تم الولوج بتاريخ 2023/02/14 بتاريخ 16:35

❖ تقدير معدل التضخم في الجزائر:

يحسب معدل التضخم في الجزائر من طرف الديوان الوطني للإحصائيات في كل شهر (t) من خلال نسبة التغير في مستوى مؤشر أسعار الاستهلاك في الشهر (t) , مقارنة مع مستوى المؤشر في الشهر السابق (t-1):

$$INF_t = \frac{CPI_{t/2001} - CPI_{t-1/2001}}{CPI_{t-1/2001}} \times 100$$

INF_t : هو معدل تضخم أسعار الاستهلاك في الشهر t؛

$CPI_{t/2001}$ مستوى مؤشر أسعار الاستهلاك للشهر t مقارنة مع سنة الأساس 2001 ؛

$CPI_{t-1/2001}$ مستوى مؤشر أسعار الاستهلاك للشهر (t-1) مقارنة مع سنة الأساس 2001

❖ طريقة حساب مؤشر أسعار الاستهلاك الوطني ومعدل التضخم السنوي في الجزائر:

يمكن حساب المستوى العام لأسعار المستهلك لسنة T من خلال متوسط الحسابي لمؤشرات أسعار الاستهلاك الشهرية لنفس السنة من خلال:

$$CPI_{t/2001} = \frac{\sum_{i=1}^{12} CPI_{it/2001}}{12}$$

$CPI_{t/2001}$ مؤشر الأسعار العام السنوي للسنة t؛

$IPC_{it/2001}$: مؤشر الأسعار العام الشهري (للشهر i من العام t).

❖ عيوب مؤشر أسعار الاستهلاك : على الرغم من فعالية هذا المقياس في مراقبة الاتجاهات

التضخمية عبر السنوات الماضية في أغلبية الاقتصاديات , إلا أنه ما زال يعاني من عدة عيوب و

النقائص : كما لهذا المؤشر العديد من النقائص و السلبيات التي مازال يعاني منها والتي تتمثل في ما

يلي:

- مؤشر سعر الاستهلاك هو خاص بدراسة تغيرات أسعار المستهلك، و بالتالي هو لا يتضمن أسعار السلع

الأخرى كأسعار الجملة و أسعار سلع المنتج و أسعار الوسطية.

- مؤشر أسعار الاستهلاك لا يأخذ بعين الاعتبار أسعار كل السلع والخدمات الموجودة في الأسواق

المحلية، وإنما يقتصر على عينة منها فقط؛

- الاقتصاد على دراسة تغيرات الأسعار على مستوى بعض المناطق والأسواق فقط، مع إهمال المناطق

والأسواق الأخرى، ففي الجزائر مثلا معظم الدراسات التي يتم القيام بها تقتصر على العاصمة فقط و من

ثم على مدينة الجزائر؛

- الاقتصار على الاختيار الدوري للأسعار في فترات زمنية طويلة نسبيا , خاصة إذا علمنا أن السعر الواحد قد يأخذ قيما متعددة ارتفاعا وانخفاضا في اليوم الواحد.¹
- عادة ما تتولى الهيئات الحكومية كما هو عليه الحال في الجزائر إعداد و حساب مؤشر أسعار الاستهلاك نظرا للإمكانيات الكبيرة التي يتطلبها، و هنا تطرح إشكالية مدى مصداقية النتائج المقدمة في ظل غياب مؤسسات أو مكاتب خاصة تقوم بمثل هذا العمل.
- عينات السلع والخدمات التي يتم اختيارها في الجزائر إضافة إلى أوزانها تتم وفقا للمسح الإحصائي المتعلق بنفقات المستهلك الجزائري الذي يتم مرة واحدة كل عشر سنوات فالمعطيات حاليا على مستوى الديوان الوطني للإحصاء تعتمد على نتائج مسح 2001.²
- إغفاله للنمو الذي يحدث في المبيعات ذات الأسعار المنخفضة بواسطة تجار التجزئة وحيث أنه عند حسابنا للزيادة في مؤشر أسعار المستهلك على أنها الارتفاع في تكلفة مجموعة من السلع والخدمات المختارة بناء على الدراسات المحققة حول استجواب الإنفاق العائلي في سنوات معينة , فإن هذه الطريقة لا تأخذ بعين الاعتبار إمكانية و قدرة انتقال مستهلك ما إلى السلع التعويضية أو البديلة , وأن التكلفة المعيشية لا ترتفع بنفس سرعة ارتفاع المؤشر العام لأسعار المستهلك , ويشير بعض الاقتصاديين إلى أن هذا المؤشر ليس بالمقياس الجيد والفعال للتضخم في الأجل الطويل، حيث يواجه المحللون صعوبات في مقارنة البيانات الإحصائية لتضخم أسعار المستهلك بالنسبة للفترات السابقة و تلك الخاصة بالفترات السائدة أو الجارية بسبب التصحيحات المستعملة من طرف المحققين عند جمع الأسعار الفردية³، و الجدول الآتي يوضح ذلك:

¹ دحمانى فاطمة و آخرون ،تشخيص واقع التضخم في الجزائر،مجلة الإبداع، جامعة علي لونيبي ،البلدية ،الجزائر، العدد01، 2020،ص194.

² بن البار أمحمد ،أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد بوضياف، المسيلة،الجزائر سنة 2016/2017 ، ص 130.

³ بن البار أمحمد ، نفس المرجع ، ص 126.

جدول (2-01): يوضح تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك للفترة الممتدة (2010-2020)

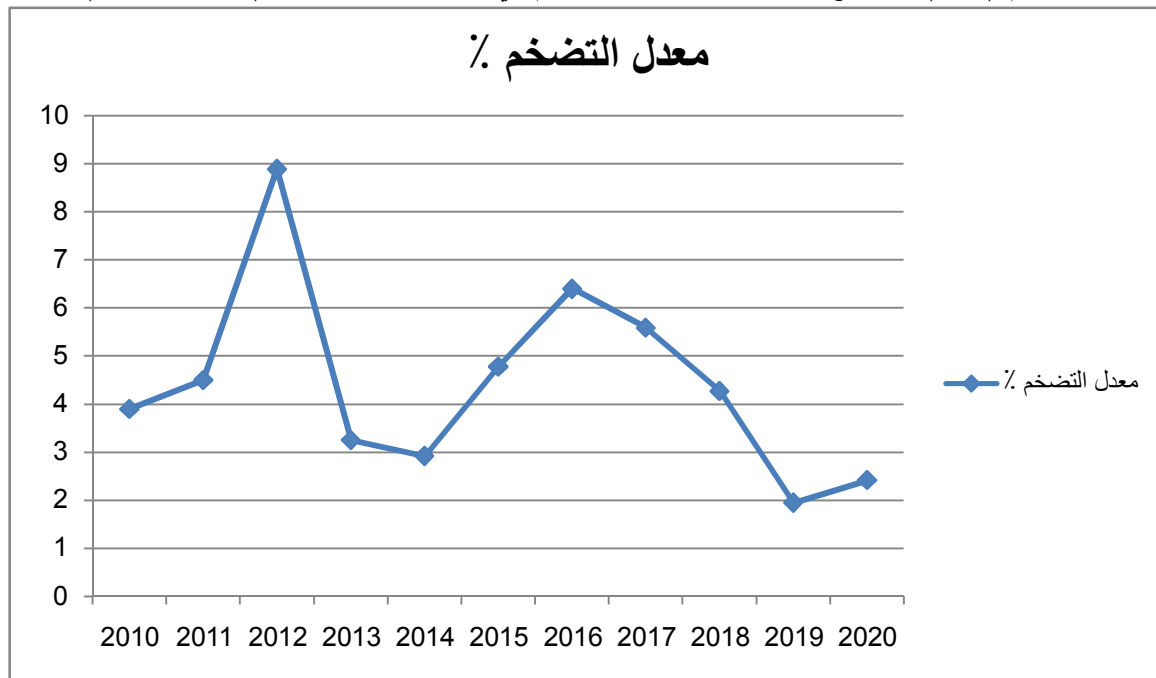
سنة الأساس: 2001

السنوات	مؤشر أسعار المستهلك CPI	معدل التضخم (%)	السنوات	مؤشر أسعار المستهلك CPI	معدل التضخم (%)
2010	136.23	3.9	2016	183.70	6.4
2011	142.39	4.5	2017	193.97	5.59
2012	155.05	8.89	2018	202.25	4.27
2013	160.10	3.25	2019	206.20	1.95
2014	164.77	2.92	2020	211.18	2.42
2015	172.65	4.78			

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات

- Office National des statistique.: sur le site: https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH4_Indice1962_2020Ar.pdf

شكل رقم (2-1): يوضح منحنى تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة الممتدة (2010-2020)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-1) باستخدام برنامج (Excel-07).

في سنة 2010 انخفض معدل التضخم مقارنة مع سنة 2009 من 5.7 % إلى 3.9% نتيجة تقلص فارق التضخم السنوي المتوسط بين الجزائر ومنطقة الأورو، بالإضافة إلى تحسن سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي ساهم في الحد من أثر التضخم المستورد على المستوى العام للأسعار لكنه وسرعان ما عاد معدل التضخم للارتفاع في سنة 2011 إذ بلغ 4,5% حيث تسبب المستوى المتوسط لأسعار المنتجات الزراعية الذي كان في ارتفاع في تأثير أقوى للتضخم المستورد، فضلا عن أن النمو القوي للكتلة النقدية والناتج خاصة من الزيادة الكبيرة في النفقات العمومية الجارية في هذه السنة أدى إلى ارتفاع الأسعار، بالإضافة إلى وجود صدمة على الطلب ناجمة عن الرفع المعبر للأجور في هذه السنة. وتحت تأثير ارتفاع التضخم الداخلي الناجم عن التوسع في نفقات الميزانية الجارية ولاسيما الارتفاع في التحويلات لمواجهة صدمة الأسعار المحلية المسجلة في بداية سنة 2012؛ فضلا عن تزايد الأسعار في بعض المواد الطازجة (لحم الأغنام،...) واصل معدل التضخم ارتفاعه ليبلغ 8,89% في سنة 2012 وهو المعدل الأكثر ارتفاعا لهذه العشرية، و في سنتي 2013 و 2014 انخفض معدل التضخم إلى 3,25% و 2,92% على الترتيب وهذا راجع إلى استقرار الأسعار العالمية للمنتجات الفلاحة المستوردة، وبالرغم من ظاهرة التضخم الداخلي، إلا أن التضخم المستورد ساهم في تراجع التضخم القوي المسجل في هاتين السنتين في الجزائر، إذ تراجع مستوى أسعار السلع المستوردة في سنة 2013 بنسبة 3,25% مقارنة بالسنة الماضية، وهذا تناغما مع تراجع التضخم على مستوى البلدان المتقدمة كما على مستوى البلدان الناشئة والنامية منذ منتصف 2012 عقب الأزمة النفطية تسارع معدل التضخم مسجلا 4.78% في سنة 2015 ثم 6,4% في سنة 2016 ولا يبدو أن هذا الارتفاع في التضخم راجع إلى المحددات الكلاسيكية للتضخم (تطور الكتلة النقدية، تدهور معدل الصرف، ارتفاع أسعار أهم المنتجات الأساسية المستوردة،...)؛ بل هو راجع أساسا إلى النقائص في ضبط الأسواق وإلى الوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية. أما خلال الفترة (2017-2019) وبالرغم من نمو الكتلة النقدية بـ 8,38% و 11,10% في سنتي 2017 و 2018 على التوالي، إلا أن معدل التضخم تراجع إلى 4,3% في سنة 2018 مقابل 5,6% في سنة 2017 ليبلغ 1,95% في سنة 2019 ويرجع هذا الانخفاض إلى انخفاض أسعار بعض المنتجات الغذائية خاصة المنتجات الفلاحية¹ و يظهر تطور الأسعار على المستوى الوطني، أنّ المؤشر الإجمالي للأسعار عند الاستهلاك عُرف تباطؤًا طفيفًا بمتوسط معدل سنوي قدره 2,09% مقابل 2,35% في 2019، أما على مستوى الجزائر الكبرى، فقد بلغ المتوسط السنوي لنمو الأسعار 2,42% في 2020، مقابل 1,95% في 2019 من الأجدر بالذكر التذكير أن هذا الارتفاع جاء

¹ تقرير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013.

الجزائر، ديسمبر 2013، ص 9.

بعد ثلاث سنوات من الانخفاض، مقاسا بالانزلاق السنوي (ديسمبر 2020 مقارنة بديسمبر 2019) ، انتقل التضخم من 2.43% في ديسمبر 2019 إلى 3.52% في ديسمبر 2020 بالفعل ارتفع التضخم بالنسبة للسلع الغذائية بـ 2.46% مع 1.97% بالنسبة للمنتجات الفلاحية الطازجة و 2.93% بالنسبة للمنتجات الغذائية الصناعية، أما بالنسبة للسلع المعملية و الخدمات ، فقد سجلت ارتفاعات بـ 5.89% و 0.94% على التوالي¹.

جدول رقم (2-2) : توزيع التضخم حسب مجوعات السلع و الخدمات للسنوات (2010-2020)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	المجاميع السلعية
0.21	-0.56	3.38	5.01	3.39	4.70	3.90	3.18	12.22	4.22	4.24	المواد الغذائية و المشروبات غير محوية
5.88	6.61	5.50	8.88	13.74	8.68	7.14	7.75	5.77	3.68	2.73	الملابس و الاحذية
1.39	1.51	0.89	2.33	6.35	1.25	1.30	1.59	4.52	1.38	1.9	السكن و الاعباء
4.03	5.04	5.38	4.21	5.28	4.41	3.60	2.68	3.89	3.51	3.53	الاتاث و الو لوازم المفروشات
3.96	3.10	4.06	5.67	6.64	6.14	4.40	4.14	4.31	4.4.0	2.83	الصحة و نظافة الجسم
2.79	1.20	5.52	4.72	11.74	3.68	-1.05	5.61	4.51	2.99	2.5	النقل و الاتصالات
3.72	13.56	4.63	2.93	-1.43	4.86	8.93	-2.87	2.88	0.55	-0.1	التعليم ،الثقافتريهية و الترفيه
7.05	5.59	7.33	11.13	10.80	6.78	0.57	0.75	13.42	14.94	11	متفرقات

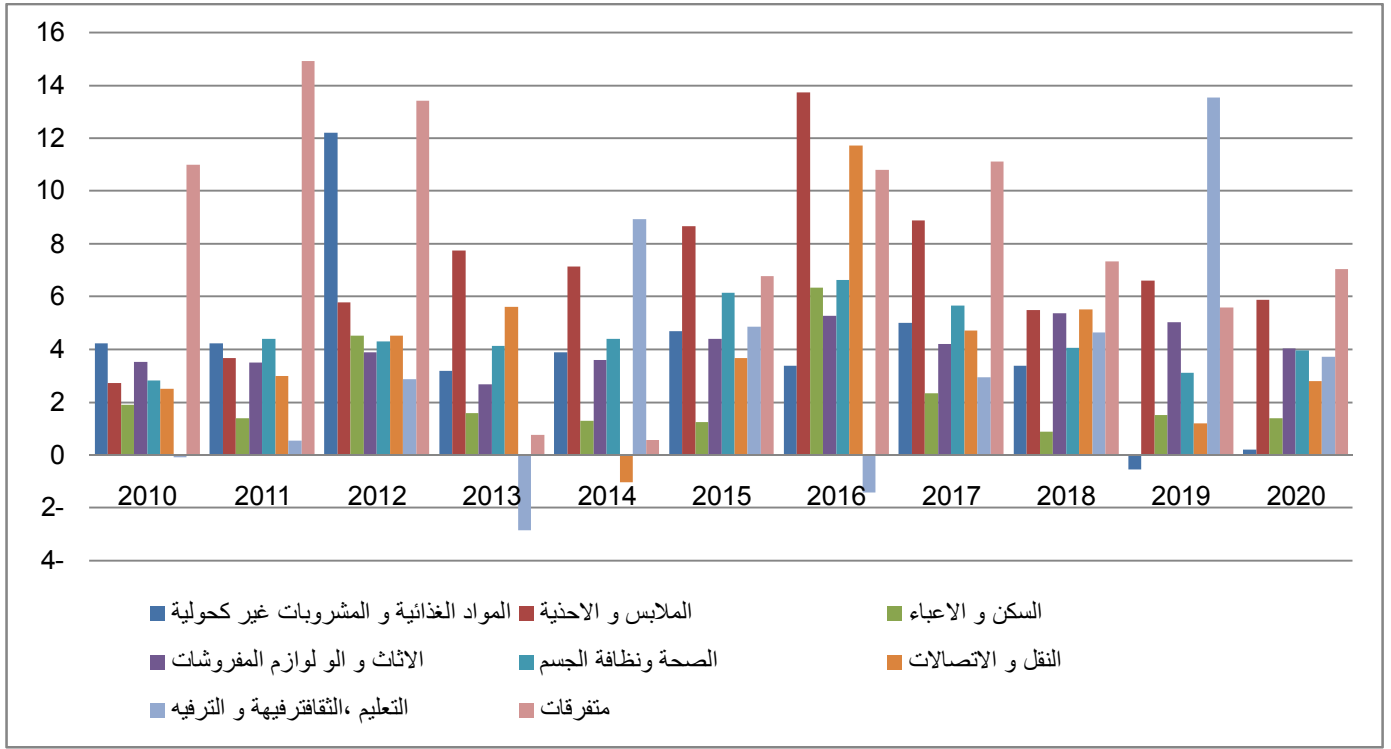
المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد ببيانات الديوان الوطني الإحصائيات

- Office National des statistique. : sur le site: https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH4_Indice1962_2020Ar.pdf

تم الاطلاع بتاريخ: 2023/02/15 على الساعة 19:45

¹ تقرير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية في 2020، الجزائر، ديسمبر 2021، ص 5.

شكل رقم (2-2) : توزيع مجتمعات السلع و الخدمات للسنوات (2010-2020)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-2) باستخدام برنامج (Excel-07).

ب- مكمش الناتج الداخلي الخام GDP (الرقم القياسي الضمني IDP):

يستخدم هذا المؤشر في قياس التضخم في الجزائر خاصة من التقارير الدولية من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة دول التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) وحسب هذه الأخيرة فإنه نسبة الناتج الداخلي الخام PIB بالأسعار الجارية للعملة المحلية؛ إلى هذا الناتج بالأسعار الثابتة. ويسمى أيضا الرقم القياسي الضمني. ويعتمد على قياس التغير في الأسعار بين سنة المقارنة وسنة الأساس بالاعتماد على كميات المستهلكة في سنة المقارنة، وهو مؤشر ذو دلالة مهمة لقياس التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار و كدليل على وجود الاتجاهات التضخمية للاقتصاد وفق الصيغة التالية:

$$GDP_{def} = \frac{NGDP}{RGDP} \times 100$$

الناتج المحلي الخام بالأسعار الجارية في سنة المقارنة

= مكمش الناتج المحلي الخام

الناتج المحلي الخام بالأسعار الحقيقية لسنة الأساس

$$GDP_{def} = \frac{\sum_{i=1}^n p_t^i q_t^i}{\sum_{i=1}^n p_0^i q_t^i}$$

q_t^i كمية السلعة i المنتجة خلال السنة t .

p_0^i سعر السلعة i خلال سنة الأساس 2012=100.

p_t^i سعر السلعة i خلال سنة t .

حيث أنه:

- أ- إذا كان الناتج يساوي 100 يعني هذا أن هناك استقرار في المستوى العام للأسعار.
- ب- إذا كان الناتج أعلى من 100 يعني هذا أن هناك ارتفاع في المستوى العام للأسعار.
- ت- إذا كان الناتج أقل من 100 يعني هذا أن هناك انخفاض في المستوى العام للأسعار.

تضم سلة هذا المؤشر، على عكس سابقه جميع السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد الوطني من السلع الوسيطة الإنتاجية والاستهلاكية وتتخذ بالأسعار النهائية خلال فترة زمنية¹. وتدخل في المكش السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن، بينما نجد مؤشر IPC يضم كل السلع المشتراة من طرف المواطنين، مما يوضح أن المكش يقدر التغير في أسعار الصادرات وليس الواردات، ويضم قياسه أسعار الجملة وأسعار التجزئة، ولا يثير مشكلة الأوزان، ويقلص أخطاء التحيز التي تصاحب جمع البيانات قبل قياس IPC، ورغم هذه المزايا إلا أن هذا المؤشر لا يصلح إلا للبيانات السنوية أو الموسمية، ومن بين صعوبات قياسه أيضا إمكانية ضمه لعدد كبير من السلع ذات النوع الواحد، أو المتداخلة في التصنيع، التي من الصعب التمييز بين أسعارها مثل القمح، السميد والخبز، وأيضا وجود صعوبات في تقييم بعض الخدمات في القطاعات غير السلعية مثل خدمات الدفاع الوطني؛

و يمكن إيضاح تطور هذا المؤشر من خلال الجدول التالي:

¹ كمال بن دقفل، مقال حول تحليل واقع ظاهرة التضخم في الجزائر (2000-2017)، المجلد 14، العدد 01، جامعة محمد بوضباف، المسيلة، الجزائر، 2000، ص 104.

الجدول رقم(02-3) تطور المؤشر الضمني في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

سنة الأساس : (2012=100)

معامل التكميش التضخم %	GDP	السنوات	معمل التكميش التضخم%	GDP	السنوات
1,55	94,60	2016	16,12	78,70	2010
6,39	100,70	2017	18,23	93,10	2011
6,76	107,50	2018	7,46	100	2012
-0,47	107	2019	-0,09	99,90	2013
-5,51	10101,	2020	-0,30	99,60	2014
			-6,46	93,20	2015

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات و بيانات البنك الدولي

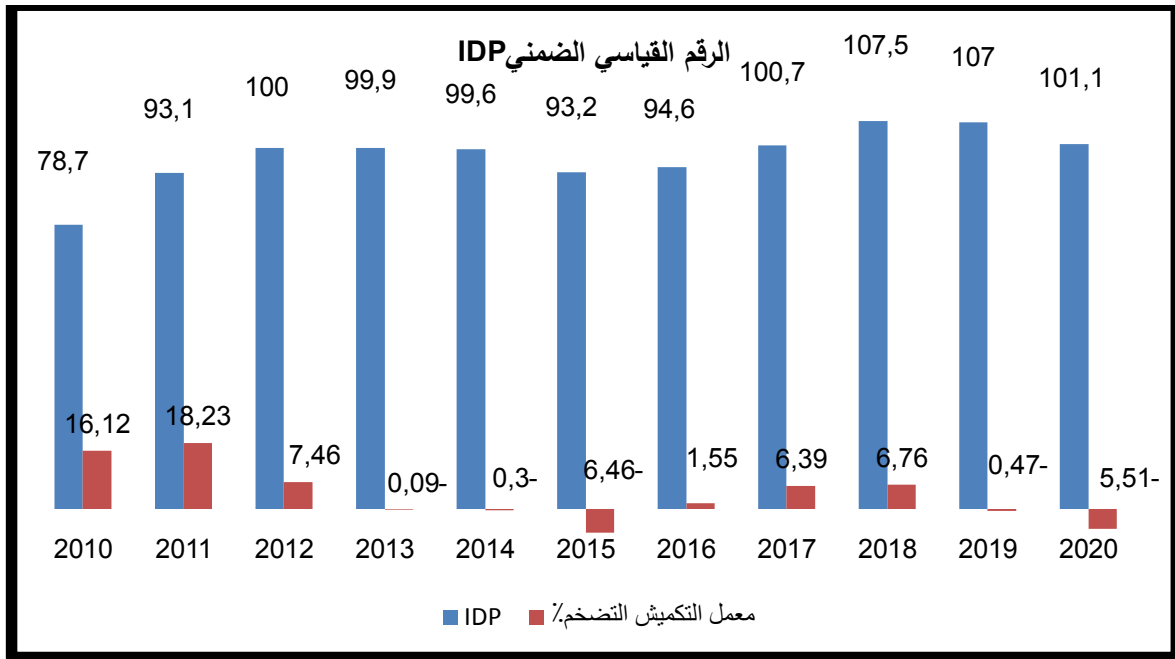
La Banque Mondiale, Déflateur du PIB (année de référence varie selon les pays algeria. 17/02/2023 -20h30.

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.DEFL.ZS?end=2020&locations=DZ&start=2010>.

عرف مؤشر الضمني للناتج الإجمالي في الجزائر في سنة 2008 انخفاضا في المؤشر نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية و التي أدت إلى انخفاض في سعر الصرف و باعتبار الصادرات مقومة بالدولار و الوردات مقدمة باليورو فان الفارق كلف الخزينة مبالغ كبير و هو ما يعرف بالتضخم المستورد¹، ومع انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية في النصف الثاني في سنة 2014 ، تراجعت مداخيل الجزائر من المحروقات التي تشكل 98 ٪ من صادراتها الإجمالية ، ما أدى إلى تراجع المؤشر الضمني ليسجل معدلات نمو سالبة سنتي 2014 و 2015 ليسجل تحسن طفيف من سنة 2016 إلى غاية 2018 ومع بداية ظهور جائحة كورونا و في أواخر سنة 2019 نلاحظ تسجيل تراجع في المؤشر قدر ب (-5,51) .

¹ عزي حميد ، خوني رابح، تطورات مؤشرات ظاهرة التضخم في الجزائر (1990-2017)، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات، المجلد6، العدد 2، جامعة بسكرة ،الجزائر ، ص 449.

شكل رقم(02-3) تطور مؤشر الرقم القياسي الضمني في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02-3) باستخدام برنامج (Excel-07).

ثانيا: طريقة قياس الفجوة التضخمية في الجزائر خلال الفترة (2010-2020):
 تمكن الأرقام القياسية التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار ، أي أنها تعبر فقط عن المظهر العام للتضخم و هو ارتفاع الأسعار ، دون أن تنطرق لتشخيص حالة التضخم أو إلى شرح أسباب ارتفاع الأسعار و في هذا الخصوص نحاول أن نحدد بعض المعايير التي يمكن التوصل بها إلى مصدر الارتفاع في الأسعار وهي كالآتي¹:

أ- معيار فائض الطلب:

بعد التطرق إلى قياس التضخم عن طريق الأرقام القياسية ، سينم قياسه عن طرق مقياس آخر للتضخم هو فائض الطلب ، الذي يستند في جوهره على المنطقات الأساسية لنظرية كينز keynes في نظريته حول الطلب الفعال و تحديد مستوى الأسعار ،والتي ترى بان الزيادة في حجم الطلب الكلي الفعال دون أن يقابلها زيادة مماثلة في حجم الإنتاج تساهم في زيادة الضغوط التضخمية و دفع الأسعار للارتفاع ، ويمكن اعتبار نسبة فائض الطلب الى قيمة الناتج المحلي الإجمالي بمثابة مقياس للحجم النسبي للفجوة

¹ زكي رمزي، مشكلة التضخم في مصر أسبابها و نتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء، ط1 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980، ص 477.

التضخمية ، فكما كبرت هذه النسبية دل ذلك على حدوث ضغوط متزايدة على الموارد المحلية من سلع و خدمات ، مما يعرض الأسعار في الداخل إلى موجات ارتفاع للأسعار ، حيث أن الفجوة التضخمية بهذا المعنى تمثل ضغط صافي الطلب على المقدرة الفعلية للإنتاج المحلي و للطاقة الاستيرادية للاقتصاد ، و من هنا تم حساب نسبة صافي فائض الطلب المحلي الى الناتج المحلي الإجمالي و الجدول الآتي يوضح ذلك :

جدول(2-4) : تطور الناتج المحلي الإجمالي و الإنفاق الوطني الإجمالي و فائض الطلب في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

السنوات	الإنفاق الوطني الإجمالي بالأسعار الجارية	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	فائض الطلب	فائض الطلب / الناتج المحلي الإجمالي (%)
2010	11149,46	15234,79	-4085,32	-26,82
2011	13114,81	15676,59	-2561,79	-16,34
2012	14850,96	16209,60	-1358,63	-8,38
2013	16182,55	16663,47	-480,92	-2,89
2014	17490,46	17296,68	193,79	1,12
2015	18944,08	17936,66	1007,43	5,62
2016	19998,33	18510,63	1487,70	8,04
2017	20774,54	18751,27	2023,27	10,79
2018	21687,10	18976,28	2710,82	14,29
2019	21809,10	19166,04	2643,06	13,79
2020	20347,10	18188,58	2158,52	11,87

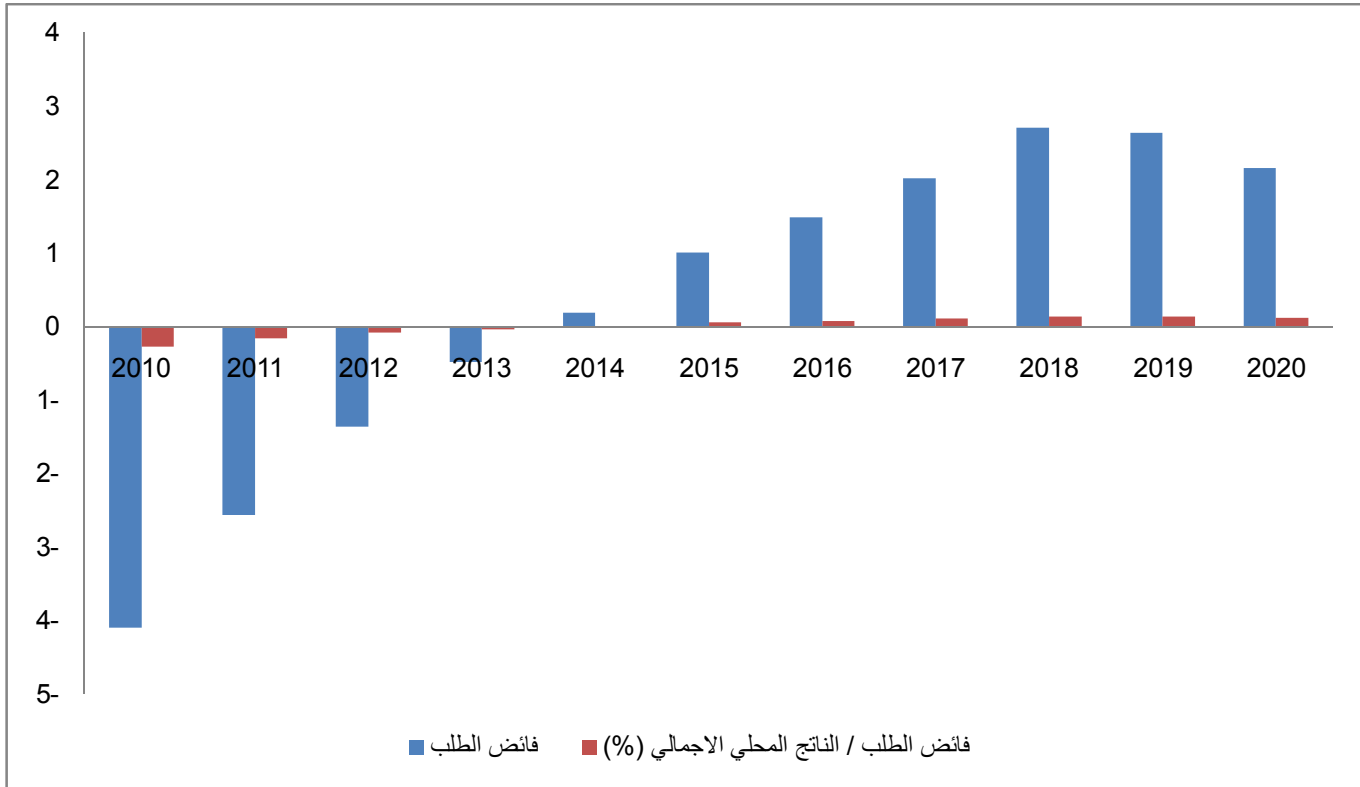
الوحدة : مليار دج

المصدر : إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.DAB.TOTL.CN?end=2020&locations=DZ&start=2010>

تم الولوج للموقع بتاريخ: 2023/02/18 على الساعة 13.00

شكل رقم (2-4) : تطور الناتج المحلي الإجمالي و الإنفاق الوطني الإجمالي و فائض الطلب في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-4) باستخدام برنامج (Excel-07).

ب- معيار الاستقرار النقدي :

يقصد بالاستقرار النقدي هو استقرار المستوى العام للأسعار ، و استقرار سعر الصرف (الدينار) ، وتوفير هيكل لسعر فائدة ملائم ، فالاستقرار النقدي يعتبر أحد أهم أركان البيئة الجاذبة للاستثمار سواء كانت محلية أو أجنبية و هذا الاستثمار هو المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي ، وبهذا يكون الدور الذي يلعبه البنك المركزي في النمو دورا غيرا مباشر¹.
ويحدد معيار الاستقرار النقدي بالعلاقة التالية :

$$B = \frac{\Delta M2 / M2}{\Delta PIB / PIB}$$

B معامل الاستقرار النقدي أو معامل الضغط التضخمي

¹ بن البار امحمد، مرجع سبق ذكره، ص 136.

$\Delta M2/M2$ معدل التغير في الكتلة النقدية.

$\Delta PIB/PIB$ نسبة التغير في الناتج الوطني بالأسعار الثابتة.

■وهنا نميز بين ثلاثة حالات يأخذها معامل الاستقرار النقدي

$0 = B$ في هذه الحالة الأسعار مستقرة؛

$0 < B$ في هذه الحالة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار؛

$0 > B$ في هذه الحالة تؤدي إلى انخفاض الأسعار.

وما دامت العبرة ليست بالزيادة المطلقة في حجم وسائل الدفع أو الائتمان البنكي للحكم على وجود التضخم أو الانكماش ، وإنما العبرة بما يظهر من نتيجة العلاقة بين هذين المتغيرين و المتغيرات الاقتصادية الأخرى لمعرفة درجة الخلل الذي يعاني منه الاقتصاد الجزائري، وقصد الوصول الى هذا الهدف سنعمد على مؤشر الاستقرار النقدي في الجزائر خلال فترة الدراسة المعنية و الجدول الموالي يوضح ذلك :

جدول(2-5) : يوضح معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

الوحدة : مليار دج

السنوات	M2	$\Delta M2/M2$	PIB	$\Delta PIB/PIB$	معامل الاستقرار النقدي B
2010	8280,74	13,55	15234,79	3,6	3,76
2011	9929,19	19,91	15676,59	2,9	6,87
2012	11015,13	10,94	16209,60	3,4	3,22
2013	11941,51	8,41	16663,47	2,8	3,00
2014	13663,91	14,42	17296,68	3,8	3,79
2015	13704,51	0,30	17936,66	3,7	0,08

0,26	3,2	18510,63	0,82	13816,31	2016
6,46	1,3	18751,27	8,4	14974,23	2017
9,25	1,2	18976,28	11,10	16636,71	2018
-0,78	1	19166,04	-0,78	16510,68	2019
-1,46	-5,1	18188,58	7,47	17740,01	2020

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي و الديوان الوطني للإحصائيات.

- <https://data.albankaldawli.org/indicator/FM.LBL.BMNY.CN?locations=DZ>. VU 18/02/2023-16H.30
- <https://www.ons.dz/spip.php?rubrique26> VU 18/02/2023-16H.50

عرفت الكتلة النقدية في سنة 2009 تناقصا بمعدل وصل 1.3 ٪ وهذا بسبب الأزمة المالية العالمية (2008) ثم يستمر معدل النمو في الارتفاع إلى سنة 2013 ليسجل انخفاض حاد سنة 2015 و 2016 حيث بلغ 0.3 ٪ و 0.8 ٪ بسبب انهيار أسعار النفط ولكن بعد 2017 ولجوء الحكومة إلى التمويل غير التقليدي ارتفعت الكتلة النقدية لتصل إلى 16636,71 مليار دينار سنة 2018 وبعده انخفض معدل النمو إلى -0.76 ٪ ثم ترتفع الكتلة النقدية سنة 2020 لتصل إلى 17740,01 مليار دينار

ت- معامل الإفراط النقدي لفترة (2010-2020):

يقيس هذا المعامل الفجوة التضخمية من حيث تقدير الفائض في السيولة النقدية عن حاجة النشاط الاقتصادي الكلي المُقاس بالنتائج المحلي، ويتم حساب الإفراط النقدي وفق العلاقة :

$$M_{EXT} = M_S - \alpha_0 PIB$$

M_{EXT} حجم الإفراط النقدي ، M_S عرض النقود بمفهومها الواسع ، PIB الناتج المحلي الإجمالي
بالأسعار الثابتة.

α_0 متوسط نصيب وحدة الناتج المحلي الحقيقي من كتلة النقود لسنة الأساس (2010) وذلك بقسمة عرض النقود M_2 على الناتج المحلي الحقيقي لتلك السنة؛
وعليه يكون هذا المعامل هو متوسط وحدة الناتج المحلي الحقيقي من كتلة النقود في سنة الأساس (2010)¹.

ويمثل هذا المقدار α_0 متوسط نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي الإجمالي من كمية النقود المتداولة وذلك باعتبار سنة 2010 سنة أساس لكامل الفترة، ويعتبر هذا المعامل ثابت طيلة الفترة المدروسة.

¹ أحمد رمضان شنيش، دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1992-2008)، المجلة الجامعة، جامعة الزاوية -لجماهيرية الليبية، المجلد 01، العدد 15، 2013، ص 251.

وقد ظهرت فوائض السيولة عن حاجة النشاط الاقتصاد الوطني أكثر في العقد الأول من فترة الدراسة، وصل الى نسبة أكثر من 50% من الناتج المحلي في بدايته، تزامن مع التخفيض الكبير في العملة ؛ إذ تبقى هذه الفترة هي الأكثر واقعية لهذا المعيار في التعبير على الضغوط التضخمية مقارنة مع العقدين المواليين. لأن هذا المعيار يعتمد على النظرية الكمية للنقود التي تفترض ثبات الناتج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية واستقلاليتها عن التغيرات النقدية وثبات سرعة التداول الداخلية، وغيرها من الافتراضات التي تتعكس مع طبيعة الحياة الاقتصادية في الجزائر ؛ وما يحدث من تأثيرات متبادلة بين هذه المتغيرات، ويظهر هذا التناقض وعدم التفسير أكثر لهذا المعيار للاتجاهات التضخمية في الجزائر خاصة في العشرية الثانية الذي اقترب معدل التضخم من 10% سنة 2012 ثم استقر في باقي السنوات في مستويات أقل من 5% وهذا راجع إلى أن النظرية النقدية في هذا المجال تربط ارتفاع الأسعار بعرض النقود المفرط ، دون أن تأخذ بعين الاعتبار إمكانية تسرب الفائض في الأرصدة النقدية نحو سوق الأصول المالية وسوق عناصر الإنتاج.

- يؤدي ارتفاع الأسعار لبعض السلع إلى زيادة هوامش الإرباح لدى المنتجين مما يدعم التمويل الذاتي للقطاعات الإنتاجية التي ينشطون فيها ، وهذا يؤدي إلى إحداث نمو متزايد لهذه القطاعات على عكس القطاعات الأخرى ، بالإضافة إلى أن قطاعات السلع الاستهلاكية و الكمالية و الخدمات تحقق معدلات نمو تفوق قطاعات الصناعات الإنتاجية و الأساسية ذو التكاليف الإنتاجية الكبير و عوائد ضئيلة مقارنة بها .¹

الفرع الثاني: أسباب التضخم في الجزائر:

إذا تأملنا في طبيعة الاقتصاد الجزائري نجد أن اغلب النشاطات الاقتصادية لم تكن بالكفاءة المتعارف عليها دوليا ، وهو ما ينعكس في ذات الوقت على التوازنات المالية للبلد بحيث تولدت عنه اتجاهات تضخمية داخلية ، ثم إن العرض الكلي لم يكن قادرا على مسايرة الزيادة المتتالية في الطلب الكلي ، بالإضافة إلى هذا فان حجم و هيكل التجارة الخارجية للدولة مع سياسات سعر الصرف المطبقة من شأنه أيضا التأثير في الاتجاهات التضخمية ، و يمكن أن نعدد أهم الأسباب الداخلية و الخارجية للتضخم في الجزائر كما يلي :

¹ زينب عوض الله،أسامة محمد الفولي ، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرف ،(منشورات حلبي الحقوقية ، بيروت، 2003)،ص262.

أ) الأسباب الداخلية:

1) زيادة الطلب المحلي:

يعتبر نمو الطلب الكلي المحلي بحجم أكبر من نمو العرض الكلي سببا للتضخم في الجزائر، حيث ينتج عن ذلك زيادة في كمية النقود لا تقابلها زيادة في كمية الإنتاج ، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار . وقد زاد الطلب الكلي في الجزائر نتيجة للإعانات الاستهلاكية الضمنية و ارتفاع نمو النقد المعروض و الذي جاء أساسا بسبب تمويل المؤسسات العمومية بواسطة البنوك التجارية و سد العجز المالي الضخم باللجوء إلى الحلول النقدية ، أي إلى الزيادة إلى إصدار النقد¹ ، وبصفة عامة يمكن إرجاع ارتفاع الطلب في الاقتصاد الجزائري للعوامل التالية :

✓ زيادة الكتلة النقدية (الإفراط في الإصدار النقدي) :

الذي يعود أساسا في أغلب الأحيان إلى عجز الميزانية المعوض عن طريق الإصدار النقدي (التمويل الغير التقليدي) ، والى العجز المالي للمؤسسات العمومية والمغطى من طرف البنوك التجارية بفضل إعادة التمويل لدى بنك الجزائر، وضعف القطاع المصرفي وتأثيره في النشاط الاقتصادي بتعميم الفائض في السيولة منذ بداية التسعينات من القرن الماضي، دون إن ننسى الدور الهام للمديونية. ولذا لا بد أن يكون الإصدار النقدي في الدولة مبنيا على أساس مقابلات الكتلة النقدية (قروض للاقتصاد،مستحقات على الخزينة، الاحتياطات من العملة الأجنبية والذهب) ، أي أن المصادر الثلاث للإصدار النقدي قد تؤدي إلى زيادة حدوث التضخم في حالة وجودها بشكل مفرط في الاقتصاد ، وذلك مثلما حدث في فترة التسعينات من خلال سياسة القروض السهلة التي خصت القطاع الإنتاجي العمومي و الديون التي منحت للخزينة العمومية ، وهذا ما أدى إلى ظهور التضخم بالطلب الذي مس العديد من القطاعات ، زيادة التضخم بالتكاليف الناتج عن ارتفاع الأعباء المالية للمؤسسات والتي ساهمت بدورها في رفع الأسعار²، بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2-6) والشكل (2-6) وبالتقارير السنوية لبنك الجزائر نجد أن عام 2010 تميز بزيادة في الكتلة النقدية مقارنة بسنة 2009 التي سجلت انخفاض بمعدل 3.1% إثر الأزمة المالية العالمية التي شهدها العالم حيث تميز عام 2010 بداية انطلاق برنامج توظيف النمو" برنامج التنمية الخماسي " خلال الفترة (2010-2014) ليسجل بذلك 13.55 سنة 2010 و 14.42 سنة 2014 وفي سنة 2011 نلاحظ أن معدل التضخم ارتفع بمعدل 4.5% نتيجة للنمو القوي للكتلة النقدية و الناتج خاصة من الزيادة الكبيرة في النفقات العمومية الجارية في هذه السنة مما أدى إلى ارتفاع الأسعار،

¹ كريم الناشبي واخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار الاقتصادي و التحول إلى اقتصاد السوق ،صندوق النقد الدولي ،واشنطن، 1998، ص 08.

² عبد الجليل شليق، استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر(1990-1999) ، رسالة مقدمة لنيل رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة المسيلة ، الجزائر، ص131.

ليواصل التضخم الداخلي الارتفاع الذي وصل الى 8.89% سنة 2012 و الناتج عن التوسع في نفقات الميزانية الجارية نتيجة سياسة التمويل الغير التقليدي و لاسيما الارتفاع في التحولات لمواجهة صدمة الأسعار المحلية المسجلة في ذات السنة.

و بعد التباطؤ المسجل في معدل نمو الكتلة النقدية في سنتي 2015 و 2016 الناتجة عن انهيار أسعار النفط وتراجع الصادرات من المحروقات وتجميد بعض المشاريع نتيجة لسياسة الانكماش التي انتهجتها الحكومة نتيجة لعجز ، لتسجل الكتلة النقدية نمو كبيرا خلال سنة 2017 و 2018 بمعدلات مرتفعة نسبيا بلغت 8,4% و 11,1% عل التوالي، وبهذا ارتفعت الكتلة النقدية من 14.974,60 مليار دينار إلى 16.636,71 مليار دينار، ويفسر هذا الارتفاع بتسجيل زيادة في الودائع تحت الطلب لدى البنوك ب 20,5% تزامنا مع تسديد الخزينة العمومية لجزء من ديونها تجاه الشركة الوطنية للمحروقات، وذلك عقب دخول التمويل غير التقليدي (طباعة النقود) حيز التنفيذ، فضلا عن مواصلة بنك الجزائر عمليات ضخ السيولة والتي سمحت بتعويض الانخفاض المتواصل للسيولة المصرفية الناجم عن انخفاض أسعار النفط، وضمن مستوى نمو معتبر للقروض الموجهة للاقتصاد.وفي سنة 2019 تقلصت الكتلة النقدية M2 ب (-0.78%) وتوقف قرار التمويل الغير التقليدي منتقلة من 16636.7 مليار دينار في نهاية 2018 إلى 16506.63 مليار دينار نهاية 2019 وتسجل انخفاض في معدل التضخم وصل 1.95 % بذات السنة و في سنة 2020 ترتفع الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (M2) بنسبة 7.47 % منتقلة إلى 17740.01 مليار دينار¹.

¹ التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات: 2010-2014-2018-2019-2020 و الديوان الوطني للإحصائيات على التوالي :

<https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/05/Rapport-Annuel-BA-2010.pdf>

https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/11/rapportannuel_ba2014.pdf

<https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/05/Rapport-Annuel-BA-2018.pdf>

<https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/rapportBA2019ar.pdf>

<https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/rapportba2020ar.pdf>

- Office National des statistique. : sur le site: https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH4_Indice1962_2020Ar.pdf

الجدول رقم (2-6): يوضح تطور الكتلة النقدية و معدل التضخم في الجزائر للفترة (2010-2020).

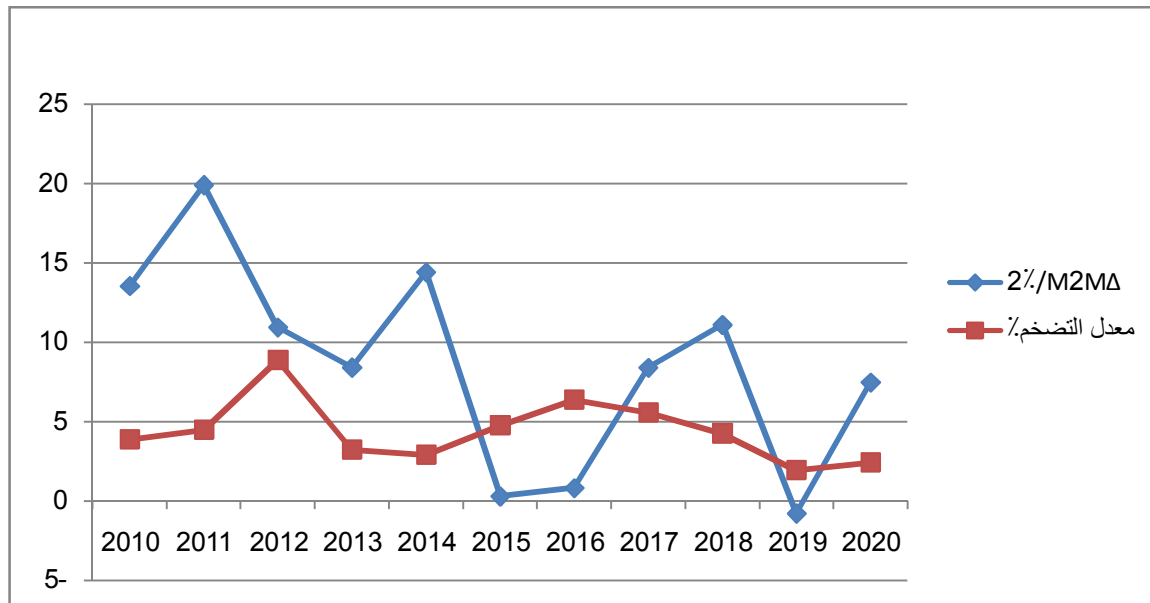
الوحدة : مليون دج

السنوات	M2	% Δ M2/M2	معدل التضخم %	السنوات	M2	% Δ M2/M2	معدل التضخم %
2010	8280,74	13,55	3.9	2016	13816,31	0,82	6.4
2011	9929,19	19,91	4.5	2017	14974,23	8,4	5.59
2012	11015,13	10,94	8.89	2018	16636,71	11,10	4.27
2013	11941,51	8,41	3.25	2019	16506,63	-0,78	1.95
2014	13663,91	14,42	2.92	2020	17740,01	7,47	2.42
2015	13704,51	0,30	4.78				

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي و الديوان الوطني للإحصاء:

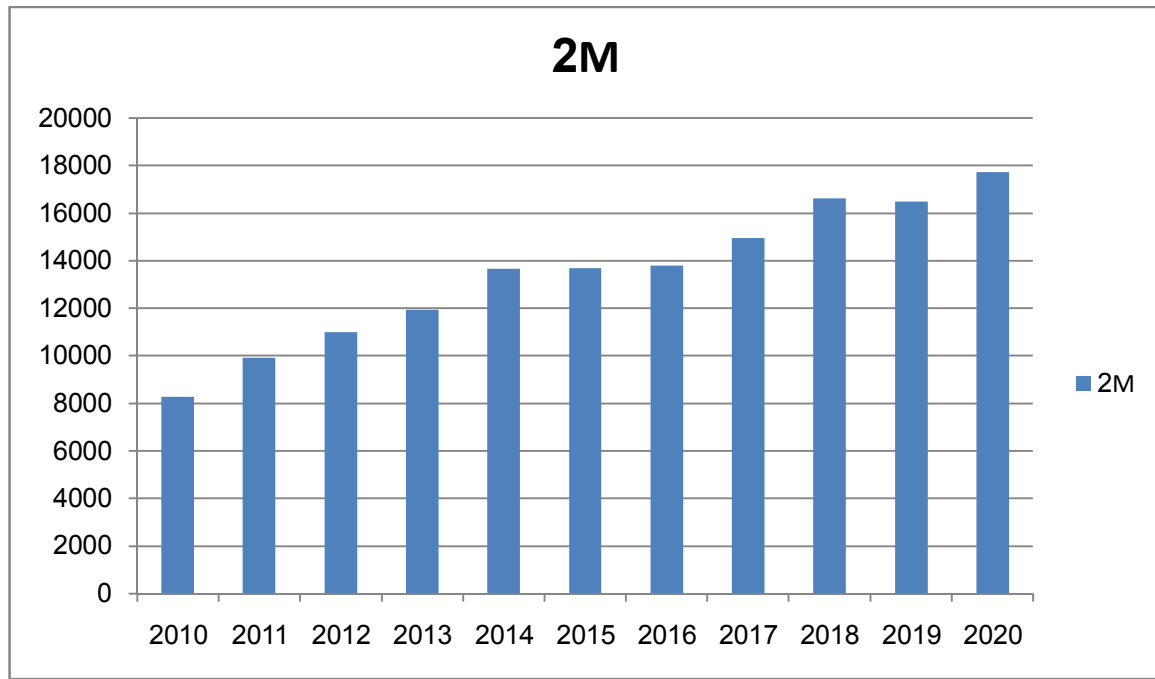
<https://data.albankaldawli.org/indicator/FM.LBL.BMNY.CN?locations=DZ>. VU SURE 21/02/2023-15H30

<https://www.ons.dz/spip.php?rubrique26> VU SURE 21/02/2023-15H40



شكل رقم (2-5): يوضح نمو الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (2010-2020)

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (2-6).



شكل رقم (2-6): يوضح تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (2010-2020)

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (2-6).

✓ **الزيادة في الأجور (تحسين الأجور)** : إن الزيادة العالية في الأجور تؤدي بالضرورة إلى زيادة الاستهلاك النهائي الذي يعتبر من أهم العوامل التي تضغط على جانب الطلب ، وكل هذا إذا لم يصاحبه زيادة مماثلة في الإنتاجية فإنه ينعكس على الطلب الاستهلاكي نظرا لما هو معروف من زيادة من الميل الحدي للاستهلاك عند أصحاب الأجور .

و عملية الرفع في معدلات الأجور لا تتم إلا في حالتين : الأولى عندما يصل الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل مع وجود سوق عمل ايجابي بالنسبة للعمال .و الحالة الثانية عندما ترتفع إنتاجية الجهاز الإنتاجي ارتفاعا يؤدي إلى زيادة إرباح أرباب العمل ، و بالتالي زيادة الأجور .

و في الجزائر يمثل الإجراء بعائلاتهم جزء كبير من فئة المستهلكين حيث أن طلباتهم على السلع و الخدمات محدد بأجورهم المتحصل عليها وان كل زيادة في أجورهم تؤثر على مستوى الأسعار . وعرفت الجزائر موجة من الضغوطات المطالبة بالزيادة في الأجور من قبل النقابات العمالية لأغلب القطاعات العمومية و الصناعية كقطاع التربية و التعليم و الصحة ... الخ ، وهذا ما أدى بالحكومة إلى الاستجابة لهذه المطالب بزيادات في الأجور .

الجدول رقم (2-7): يوضح معدل نمو كتلة الأجور مع معدل التضخم في الجزائر (2010-2020)

الوحدة: مليار دج

السنوات	كتلة الأجور	معدل النمو	معدل التضخم	السنوات	كتلة الأجور	معدل النمو	معدل التضخم
2010	2907,5	23,43	3.9	2016	5308,2	6,03	6.4
2011	3866,4	32,98	4.5	2017	5439,3	2,46	5.59
2012	4291,4	10,99	8.89	2018	5417,7	-0.39	4.27
2013	4390,8	2,31	3.25	2019	5773,9	6,57	1.95
2014	4659,9	6,12	2.92	2020	5785,9	0.20	2.42
2015	5005,9	7,42	4.78				

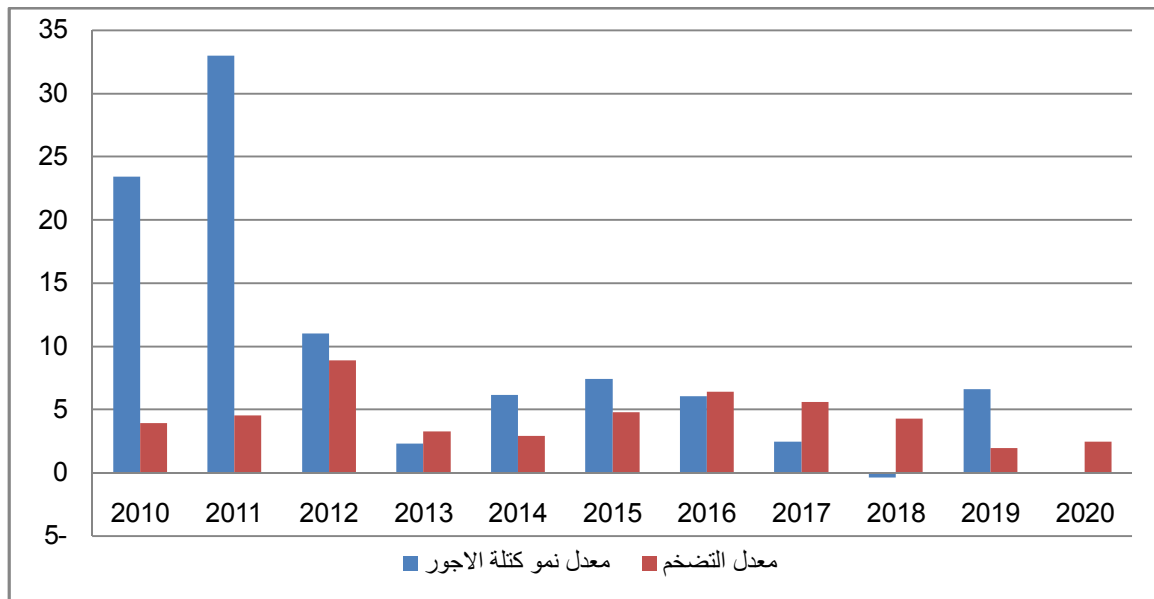
المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على نشرات وإحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

* الديوان الوطني للإحصائيات https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH3_Saire1962_2020Ar.pdf VU SURE 24/02/2023-15H30.

* Office National des statistique; [sur le site: https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH4_Indice1962_2020Ar.pdf](https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH4_Indice1962_2020Ar.pdf). VU SURE

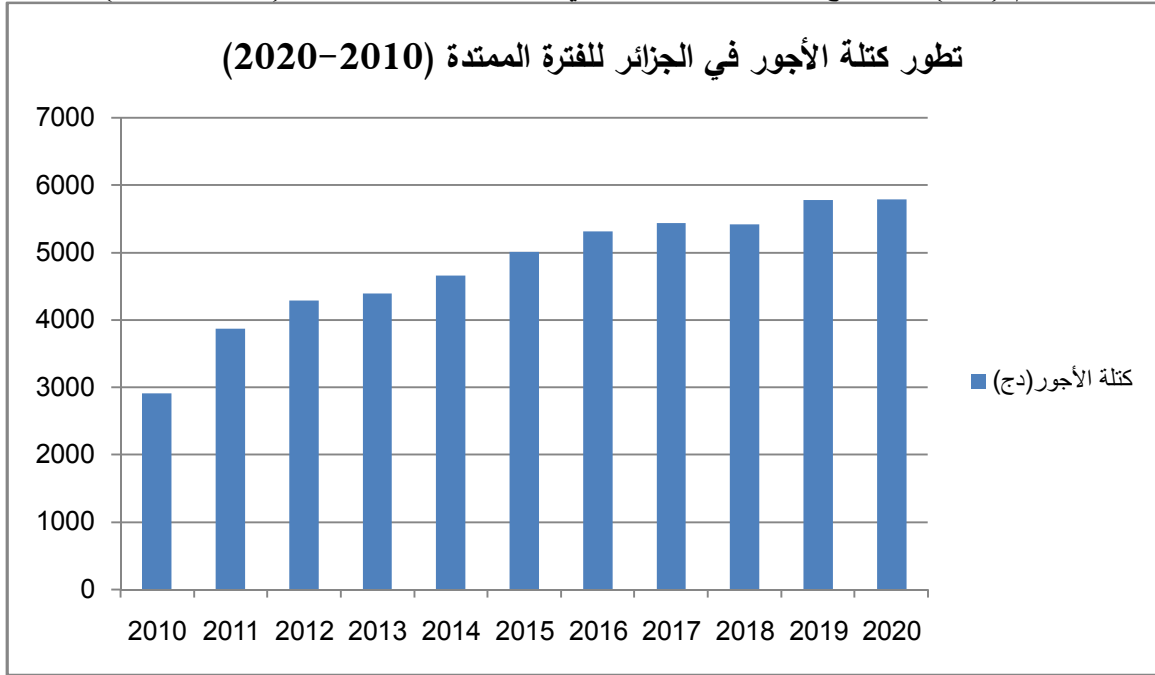
24/02/2023-15H40

شكل رقم (2-7) : يوضح معدل نمو كتلة الأجور مع معدل التضخم في الجزائر (2010-2020)



المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-7) باستخدام برنامج (Excel-07).

شكل رقم (8-2) : يوضح تطور كتلة الأجور في الجزائر للفترة الممتدة (2010-2020)



المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (7-2) باستخدام برنامج (Excel-07).

من خلال الجدول رقم(7-2) و الشكل رقم (7-2) و (8-2) أن السنتين 2010-2011 شهدتا نموا كبيرا في كتلة الأجور و هذا راجع لتحسين الأجر الوطني الأدنى المضمون -أ.و.أ.م - وإجراء تعديلات هامة في شبكة الأجور من سنة2008 ترتب عنها زيادات في أجور موظفي القطاع الحكومي ،وهو ما ترتب عليه أثر رجعي ابتداء من جانفي2008 ما جعل سنة2010 تشهد زيادات في النفقات على الأجور بنسبة 23.43% مقارنة بسنة 2009 و الملاحظ هنا أن الحكومة تقوم برفع الأجور بطريقة اعتباطية في قطاع غير إنتاجي و هذا ما يؤدي إلى زياد في الطلب الاستهلاكي دون أن يقابله إنتاجية فهي تستجيب لضغوط الاحتجاجات الراغبة في تحسين القدرة الشرائية دون دراسة جدوى ذلك للاقتصاد و هذا ما نجده خلال سنة 2012 التي تسجل نسبة عالية في التضخم بـ8.89% تكاد تكون الأكبر خلال هذه العشرية الأخيرة ، حيث نلاحظ أن نسبة النمو في كتلة الأجور أخذ في النقصان لسنة 2013 نتيجة الأزمة التي مست الجزائر من انخفاض في أسعار النفط .

وتتم الزيادة عادة في الأجور بالرفع من الحد الأدنى للأجر المضمون و الذي يتم مراعاة الالتزامات التي أبرمتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي ، والجزائر خلال هذه الفترة (2010-2020) بتعديلين في الأجور كما يوضحه الجدول الآتي:

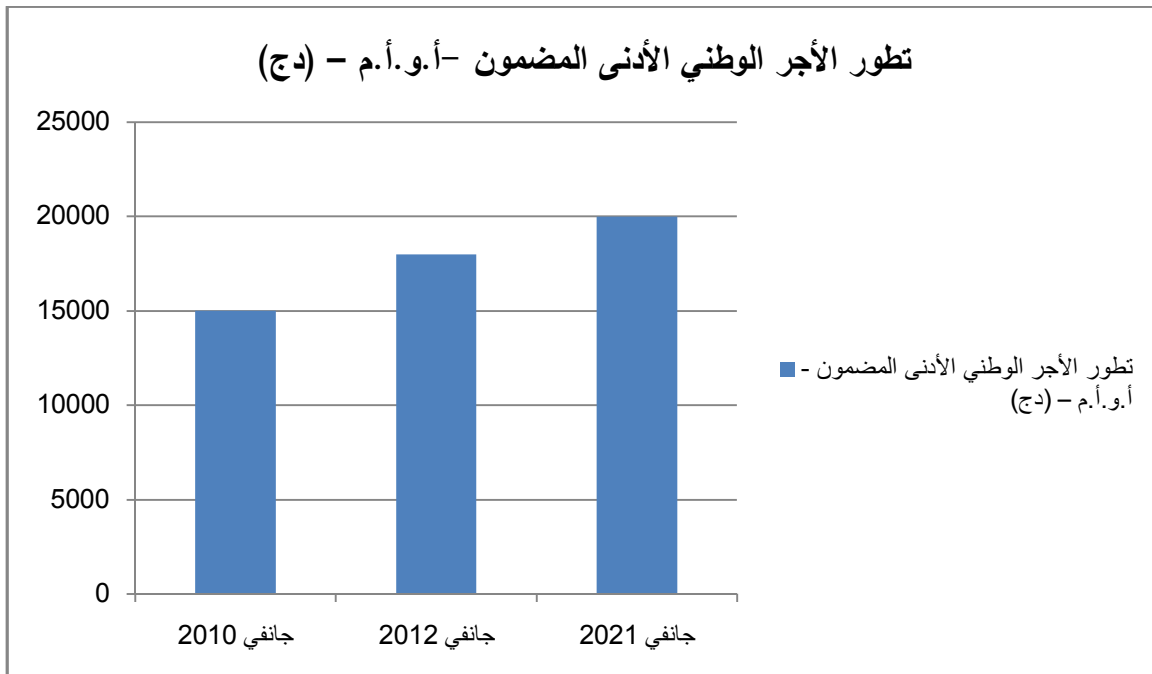
جدول رقم (2-8): يوضح تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون -أ.و.أ.م -

السنوات	تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون -أ.و.أ.م - (دج)
جانفي 2010	15000
جانفي 2012	18000
جانفي 2021	20000

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على حوصلة إحصائية للديوان الوطني للإحصائيات (ONS):

https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH3_Saire1962_2020Ar.pdf VU SURE 26/02/2023-11H30

شكل رقم (2-9): يوضح تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون -أ.و.أ.م -



المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-8) باستخدام برنامج (Excel-07).

✓ ارتفاع عدد السكان: يعتبر العامل الديموغرافي أحد أسباب ارتفاع الطلب على السلع والخدمات نتيجة تزايد عدد السكان بمعدل يقابله نقص في كفاءتهم الإنتاجية أو تزايد بمعدل يقل بكثير عن معدل نمو السكان كما هو موضح في الجدول التالي رقم (3-4) حيث نلاحظ أن نسبة النمو السكاني خلال فترة الدراسة في تزايد متواصل حيث قدر في المتوسط بـ 1.89 % كما نلاحظ حسب الحوصلة الإحصائية

للدويان الوطني للإحصائيات للفترة (1962-2020) تركز أكثر السكان في المدن الكبرى بالإضافة إلى أن الفئة العمرية (00-أقل من 15) تمثل أكثر من 30 ٪ من التعداد السكاني و النسبة المرتفعة للأطفال تؤدي إلى زيادة الاستهلاك وخفض الادخار و من ثم ارتفاع حجم الطلب و ظهور الضغوط التضخمية .

جدول رقم(2-10): يمثل تطور عدد السكان و نسبة النمو في الجزائر للفترة (2010-2020)

الوحدة:الآلاف

السنوات	عدد السكان (نسمة)	نسبة النمو٪	السنوات	عدد السكان (نسمة)	نسبة النمو٪
2010	35978	1.97	2016	40836	2.18
2011	36717	2.01	2017	41721	2.12
2012	37495	2.07	2018	42577	2.01
2013	38297	2.09	2019	43424	1.95
2014	39114	2.09	2020	43452	0.06
2015	39963	2.30			

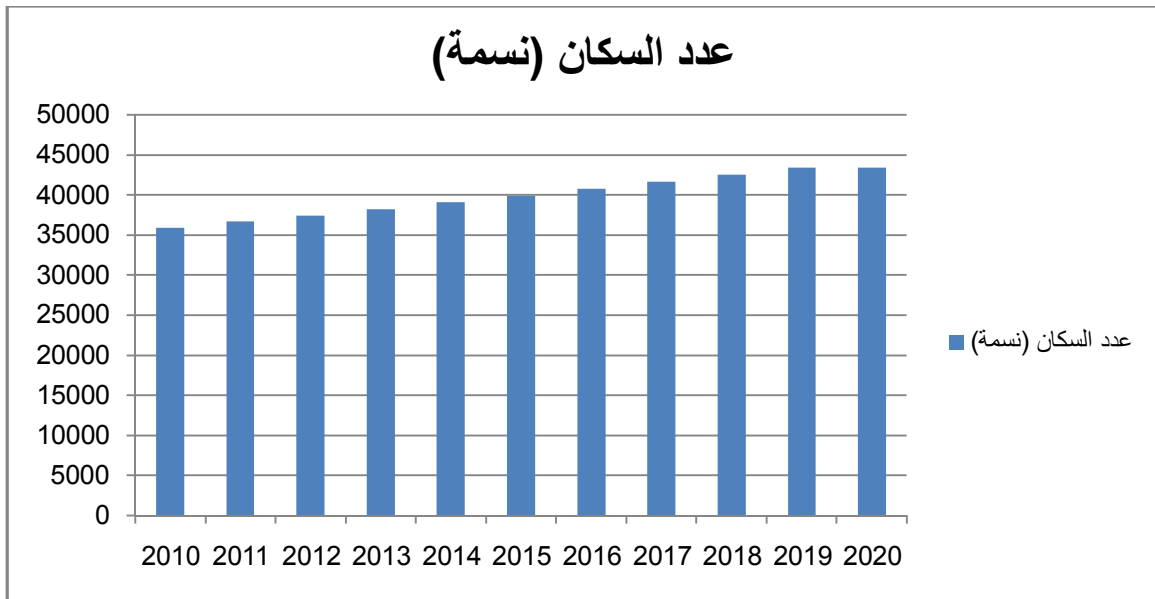
المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي و إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء

<https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?end=2021&locations=DZ&start=2010>

https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH1_Demographie1962_2020Ar.pdf

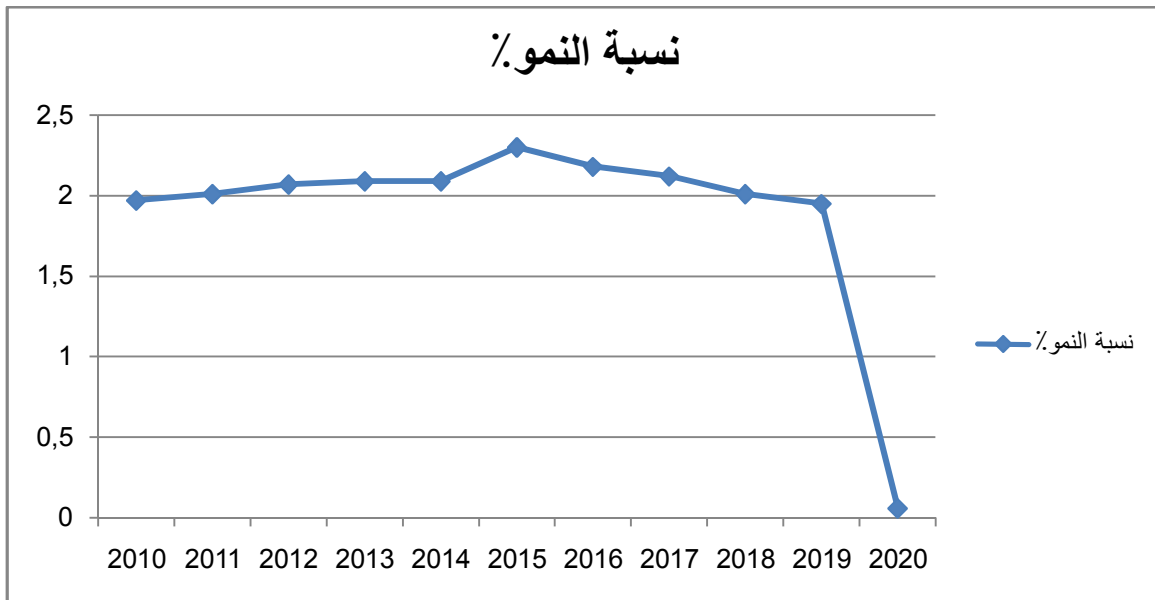
VU SURE 28/02/2023-15H30

شكل رقم(2-9): يمثل تطور عدد السكان و نسبة النمو في الجزائر للفترة (2010-2020)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-10) باستخدام برنامج (Excel-07).

شكل رقم(2-11): يمثل نسبة النمو عدد السكان في الجزائر للفترة (2010-2020)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-10) باستخدام برنامج (Excel-07).

❖ ارتفاع التكاليف الإنتاجية:

ويقصد بها جميع التكاليف المدفوعة فعليا و المقدرة و التي تتضمن الأجور ،الإيجارات و الفوائد و الإرباح و من بين الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى ارتفاع التكاليف الإنتاجية في كثير من القطاعات الاقتصادية الجزائرية هو:

✓ **انخفاض مستوى الإنتاجية:** وهذا ما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع وخاصة في حالة عدم وجود قيود سعريه على المنتجات النهائية، حيث يكون بإمكان المنتج نقل تكاليف إضافية إلى المستهلك فيشكل زيادات تراكمية واحتكارية على الأسعار ، و تشمل الإنتاجية كل العوامل المساهمة و العناصر المكونة للمخرجات النهائية و غير النهائية من السلع والخدمات في المجتمع مثل إنتاجية العمل البشري ،إنتاجية الأصول الثابتة ، و إنتاجية الأراضي و غيرها¹.

✓ **ارتفاع تكلفة الأجور:** يعتبر من أهم العناصر مساهمة في زيادة التكاليف الإنتاجية في الاقتصاد بشكل عام ، و كون الأجور من بين أهم محددات الطلب الكلي فان الزيادة فيها تنعكس على الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي ، ومن ثم يخلق هذا ضغوطا تضخمية في شكل فائض للطلب ، بمعنى أنه عندما تتزايد معدلات الأجور دون أن تواكب ذلك ارتفاع مناظر في مستوى الإنتاجية فان تكلفة الإنتاج تتزايد و تتسبب فيما بعد في زيادة إضافية في المستوى العام للأسعار ، و هذا لان الزيادات في الأجور لا تعكس أبدا الزيادة في الإنتاجية في أي حال من الأحوال² ، وتعتبر كتلة الأجور في الجزائر أهم العناصر تكويننا على العموم للتكاليف الإنتاجية ، حيث يمثل هذا العنصر نسبة مرتفعة من رقم أعمال المؤسسات الاقتصادية العمومية ، ويعد جزءا مهما من مكونات الدخل الوطني و مكون كبير للطلب الكلي ، ولننفقات التسيير و الإنفاق العام³.

ب) الأسباب الخارجية:

▪ **ارتفاع أسعار الواردات (التضخم المستورد):** الذي ينشأ من ارتفاع فاتورة أسعار الواردات التي تؤثر على الأسعار المحلية بالإضافة إلي هيكل و طبيعة الواردات التي تعكس مدى تبعية الجهاز الإنتاجي و الاستهلاكي في الجزائر إلى الخارج و من ثم مدى حساسية الاقتصاد الوطني لاستيراد التضخم العالمي،

1 صالح تومي، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة (1988-2000)، أطروحة لنيل الدكتوراه جامعة الجزائر،ص314.

2 بن البار امحمد ، مرجع سبق ذكره، ص 147.

3 السعيد هتات ، النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCH في الفترة 1990-2020 ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه فرع العلوم الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة، الجزائر ،2021/2020،ص122.

و يعتبر التضخم في الجزائر تضخما بواسطة طلب تغذية المداخل الموزعة جراء إيرادات الصادرات و تضخما بواسطة التكاليف من خلال احتواء الإنتاج المحلي على أسعار واردات المواد الأولية ، الوسطية و التجهيزية ، وباختصار هو انعكاس للتطور الذي حدث في حجم التجارة الخارجية¹. إن الضغوط التضخمية تنتقل عبر قناة غير مباشرة من خلال النتائج النقدية المترتبة على فائض ميزان المدفوعات ، حيث إن الزيادة في صافي الأصول الأجنبية يمكن أن ينعكس في زيادة السيولة المحلية و توسع في الطلب الكلي و الدخل أو عبر قناة مباشرة من خلال زيادة أسعار الواردات من السلع و الخدمات ، خاصة التي تدخل في عمليات الإنتاج المحلي²، ويتمثل في ارتفاع التكاليف الإنتاجية و يأخذ وقتا يسمح للسلطات باتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة النتائج المترتبة عن هذا الارتفاع ، أما إذا طغت على الواردات السلع الاستهلاكية الغير ضرورية فإن ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية يجعل من السهل الضغط أو التقليل من حجمها بسبب مرونتها المنخفضة.

جدول رقم(2-10): يمثل تطور واردات وصادرات الجزائر خلال الفترة (2010-2020).

الوحدة : (مليون دولار)

الصادرات	الواردات	السنة	الصادرات	الواردات	السنة	الصادرات	الواردات	السنة
41113	48573	2018	59996	59670	2014	57091	38558	2010
35312	44632	2019	34566	52649	2015	72888	46927	2011
21925	35547	2020	29310	49436	2016	71736	51569	2012
			34569	48982	2017	64713	54984	2013

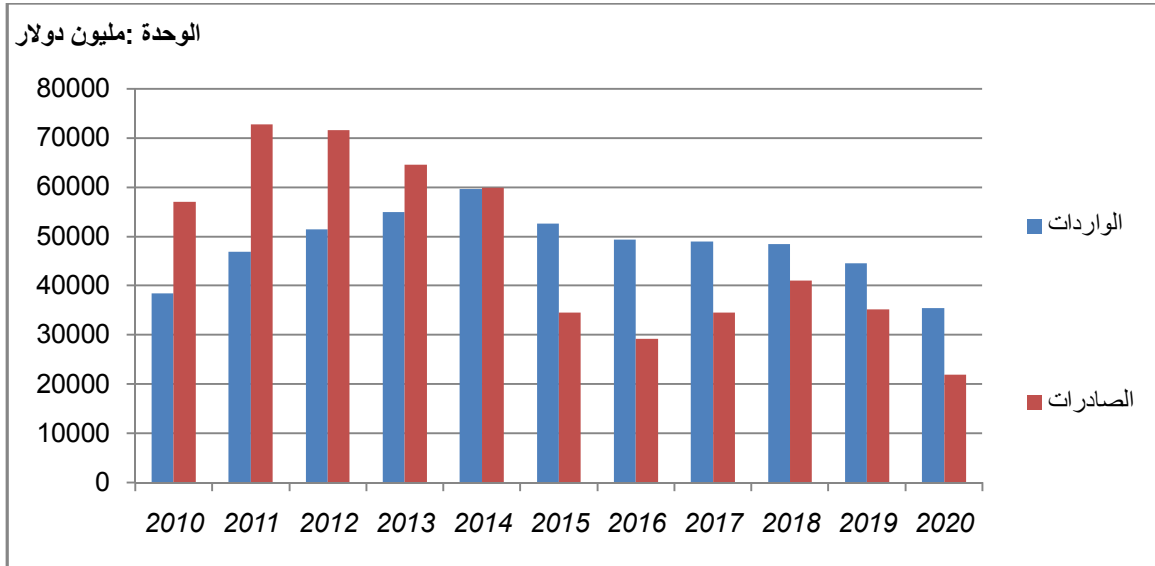
المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2014-2019-2020 على التوالي.

- <https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/rapportba2020ar.pdf>
- <https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/rapportBA2019ar.pdf>
- https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/11/rapportannuel_ba2014.pdf. VU SURE 01/03/2023-11H30

¹ صالح تومي مرجع سابق، ص 324.

² فؤاد زميت، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر خلال الفترة (1994-2015) ، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوت 1955 ، بسكيكدة - الجزائر، العدد 05 ، سبتمبر 2019، ص.ص.385،386.بتصرف.

شكل رقم(2-12): يمثل تطور واردات وصادرات الجزائر خلال الفترة (2010-2020).



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-10) باستخدام برنامج (Excel-07).

من خلال الجدول (2-10) و الشكل (2-12) ، نلاحظ ارتفاع حجم الواردات من سنة 2010 إلى سنة 2014 حيث أن قيمة الواردات قفزت إلى 59670 مليون دولار بعدما كانت سنة 2010 بـ 38558 دولار كأعلى قيمة لها خلال فترة الدراسة، إلا أن حجم الواردات بقي متذبذبا صعودا و نزولا وذلك نتيجة للتطور الذي يسلكه سعر البرميل النفط ، حيث يعتبر النفط من أسباب ارتفاع الأسعار، حيث عرف ارتفاعا خلال الفترة (2010-2013) حيث وصل الي عتبة 100 دولار للبرميل الخام سنة 2011 بعدما وصل سعره في سنة 2010 نحو 73 دولار للبرميل الخام ثم يواصل التحسن في سنة 2012 لـ 112 دولار للبرميل خام وفي سنة 2013 تستقر الأسعار لتبقى تتراوح بين (110-113) دولار للبرميل الخام ، وذلك ما لاحظناه من ارتفاع الواردات و صادرات الجزائر خلال هذه الفترة ، فزيادة عائدات النفط بشكل كبير أدى إلى ارتفاع أسعار النقل و تكلفة أسعار المنتجات الاستهلاكية خاصة ما يتعرض منها لعمليات تصنيع باعتبار أن تكلفة الطاقة مكون أساسي في سعر المنتج ، وهو ما أدى لارتفاع معدلات التضخم في الخارج و انعكس ذلك على الواردات ، و بالتالي انتقال التضخم العالمي إلى الاقتصاد المحلي ، وبخلاف الفترة السابقة، شهدت الفترة(2015-2020) انخفاض في قيمة الواردات منتقلة من 59670 مليون دولار في سنة 2014 إلى 52649 مليون دولار في سنة 2015 لتصل قيمة الواردات الجزائرية سنة 2020 إلى 35547 مليون دولار وذلك على خلفية تراجع صادرات المحروقات لنقص الطلب العالمي ودخول العالم في أزمة صحية(COVID-19) نتج عنا ركود اقتصادي أربك العالم ، كما تراجعت احتياطات الصرف الأجنبي نتيجة انهيار أسعار النفط خلال هذه الفترة .

■ **صادرات مقتصرة على منتج واحد :** حيث يقتصر التصدير على نوع واحد وحيد من المنتجات الخام للتصدير و هي المنتجات البترولية، وهذا ما يجعل الاقتصاد الجزائري عرضة لموجات تضخمية في حالة انخفاض أسعارها أو ارتفاعها، و هذا ما تسعى له الجزائر خلال هذه السنوات الى سياسة تنويع الصادرات خارج المحروقات فعند ارتفاع أسعار البترول خاصة في بداية الألفية الجديدة لزيادة دخول العاملين في هذا القطاع وارتفاع احتياطات الصرف في البلد والتي تعتبر من أهم مقابلات الكتلة النقدية مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات نموها، وبالتالي زيادة الاستهلاك والطلب الكلي، وفي ظل ضعف الطاقة الإنتاجية الوطنية فإن هذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. ومن جهة أخرى فإن انخفاض أسعار البترول يؤدي إلى زيادة العجز المالي للدولة بسبب ضعف الإيرادات الضريبية خارج قطاع المحروقات خاصة وأن الاقتصاد المحلي اقتصاد ريعي، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في حال تمويل هذا العجز بالتمويل التضخمي أو السحب من صندوق ضبط الإيرادات.

المطلب الثاني : الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للتضخم.

يقوم التضخم بإحداث تغيير في قيمة النقود التي يخفض من قوتها الشرائية كوحدة نقدية قانونية وهذا بنفس نسبة الارتفاع في مستويات الأسعار ، وهذا ما ينتج عنه التأثير على مستوى معيشة الفرد ، من خلال تأثيره على مستوى الدخل الحقيقي للأفراد ، والذي يتناقص بارتفاع المستوى العام للأسعار ، وفيما يلي سنذكر أهم الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للتضخم.

☒ الآثار الاقتصادية للتضخم :

(أ) على مستوى الاستهلاك و الادخار :

- عند الارتفاع على مستوى العام للأسعار يؤدي هذا إلى نقص في عملية الادخار لدى الأفراد ، حيث يلجأ الأفراد إلى تقليص مدخراتهم النقدية للحفاظ على مستوى استهلاكهم ،نتيجة هبوط في قيمة دخلهم الحقيقي بسبب تدهور قيمة النقود وفقدانها إحدى وظائفها المتمثلة بمخزون للقيمة فيصبح الأفراد يفضلون الحصول على اقتناء السلع و الخدمات على الموجودات النقدية ، وتضعف رغبة الأفراد على الادخار مما يوتر سلبا على الاستثمار و نمو الناتج الوطني ليؤدي إلى حالة ركود بسبب هبوط في معدلات النمو الاقتصادي،كما يبين الجدول و الشكل الآتيان :

جدول رقم(2-11): يمثل تطور مستوى الاستهلاك و الادخار والدخل الجزائر في الفترة (2010-2020).

الوحدة : (مليار دج)

الادخار	الإنفاق الاستهلاكي	الدخل المتاح	السنوات	الادخار	الإنفاق الاستهلاكي	الدخل المتاح	السنوات
3227,2	8828.4	12055.6	2016	2127,0	4115.6	6242,6	2010
3647,0	8886.4	12533.4	2017	2755,8	4548.2	7304	2011
3584,3	8568.3	12152.6	2018	3006,8	5211	8217,8	2012
3636,0	8034.2	11670.2	2019	3461,6	5769.8	9231,4	2013
3655,0	7446	11101	2020	3524,4	6264.7	9789,1	2014
				4200	6854	11054	2015

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر و الديوان الوطني للإحصائيات

<https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/rapport-ba-2021ar.pdf>

https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/11/rapportannuel_ba2014.pdf

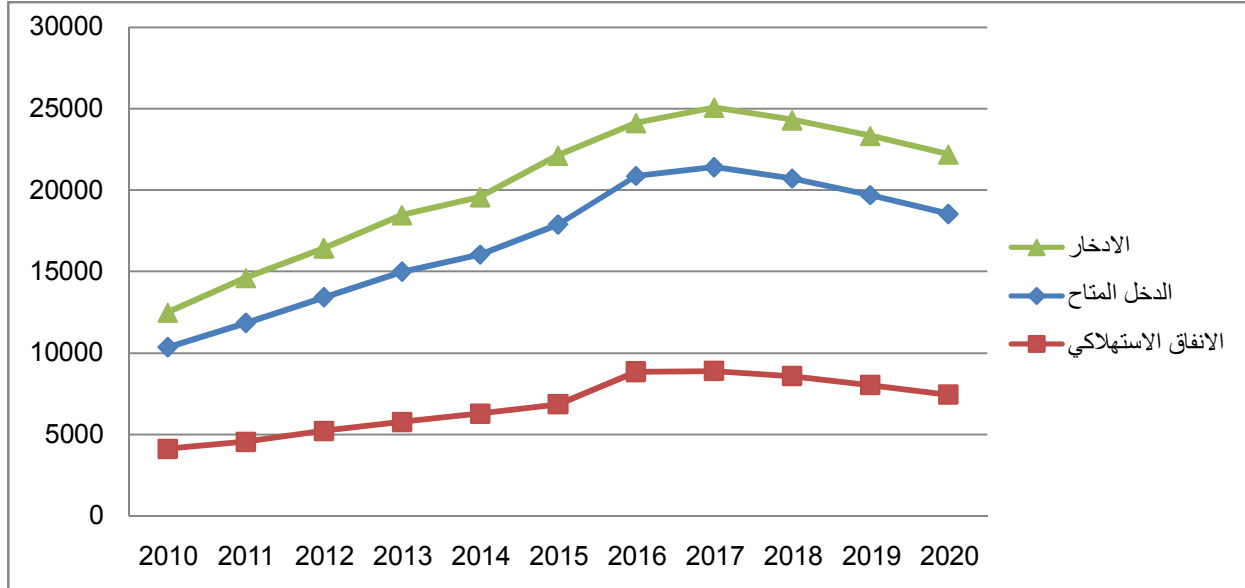
<file:///C:/Users/PC-lenovo/Downloads/2015.pdf>

https://www.ons.dz/IMG/pdf/Les_Comptes_Economiques_2000-2011-Version_Arabe-2.pdf

VU SURE 04/03/2023-11H30

شكل رقم(2-13): يمثل تطور مستوى الاستهلاك و الادخار والدخل الجزائر في الفترة (2010-2020).

الوحدة: (مليار دج)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول (2-11) باستخدام برنامج (Excel-07).

من خلال الجدول(2-11) و الشكل (2-13) نلاحظ أن المستهلك الجزائري لديه ثقافة استهلاكية عالية حيث يخصص نسبة عالية من دخله للاستهلاك بينما الادخار كان نصيبه نسبة ضئيلة حيث قدرت في الفترة بين سنة 2010 إلى غاية سنة 2015 بنسبة تتراوح (34%-37%)، حيث نلاحظ نسبة التضخم الكبير سنة 2012 وبالرغم من هذا نجد العائلات الجزائرية بقيت تقوم بعملية الاستهلاك حيث زادت نسبة الإنفاق لدى المواطن لتصل إلى 70% خلال سنوات 2017-2018 وهي الفترة التي تم فيها عملية التمويل الغير تقليدي للخرينة العمومية و طباعة النقود مما زاد في حجم الكتلة النقدية و هذا ما أدى إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية و الغذائية المرتفعة السعر في ظل التضخم المرتفع .

ب) على مستوى هيكل الإنتاج: حيث يؤدي التضخم إلى استقطاب رؤوس الأموال نحو القطاعات الاقتصادية التي لا تنتج قيمة مضافة غي عجلة التنمية الاقتصادية ، فارتفاع مستويات الأسعار ،الأجور و الإرباح في هذه الأنشطة سوف يجذب إليها رؤوس الأموال على حساب الأنشطة الإنتاجية و الاستثمارية ،بالإضافة إلى توجه رؤوس الأموال إلى مجال شراء العقارات و المضاربة في أسعار الأراضي و التوجه نحو العمليات التجارية (الجملة و التجزئة و الاستيراد) وهي أنشطة لا ترفع في حجم الإنتاجية و لاتقد القيمة المضافة للاقتصاد الوطني ، بالإضافة إلى أن قطاعات السلع الاستهلاكية و الكمالية و الخدمات تحقق معدلات نمو تفوق قطاعات الصناعات الإنتاجية و الأساسية ذو التكاليف

الإنتاجية الكبير و عوائد ضئيلة مقارنة بها¹. وهو ما أدى إلى حدوث اختلال في قطاعات اقتصادية ساهم تدهور مستوى الإنتاج فيها في بروز مشاكل انقطاع التموين بالمواد الأولية والتجهيزية، ارتفاع التكلفة، فكانت النتيجة إفلاس الكثير من المؤسسات الجزائرية وطرده شبه جماعي لعمالها.

ت) على مستوى تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية : سعت الجزائر كغيرها من الدول السائرة في طريق النمو الى تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية ،من خلال خلق عناصر تنافسية لجذب الاستثمارات بتوفير الأطر التشريعية و الإدارية و كذا قانون الاستثمار و الرفع من الكفاءة الذاتية للبلاد ، ومن خلال الجدول التالي نوضح ذلك :

جدول رقم (2-12) : يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-2020).
الوحدة: مليون دولار

السنوات	التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر	معدل النمو %	معدل التضخم %	السنوات	التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر	معدل النمو %	معدل التضخم %
2010	2300,37	-16,26	3.9	2016	1638,26	-404,63	6.4
2011	2571,24	11,77	4.5	2017	1230,24	-24,91	5.59
2012	1500,40	-41,65	8.89	2018	1466,12	19,17	4.27
2013	1691,89	12,76	3.25	2019	1381,20	-5,79	1.95
2014	1502,21	-11,21	2.92	2020	1143,92	-17,18	2.42
2015	-537,79	-135,80	4.78				

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد ببيانات البنك الدولي

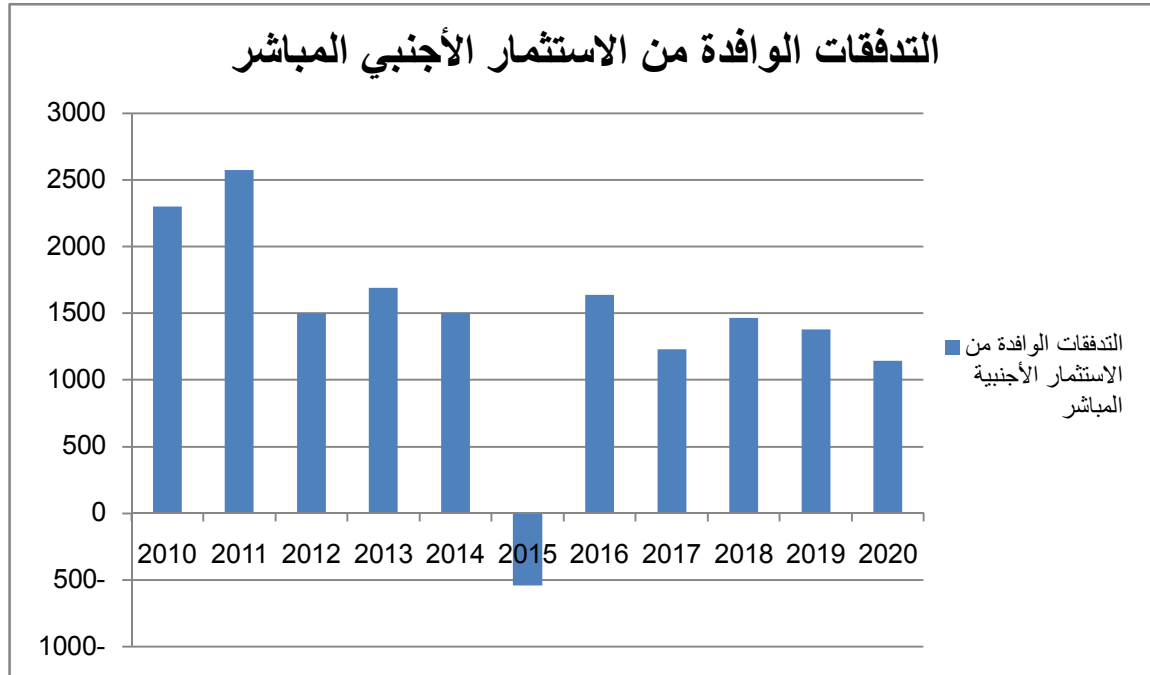
* <https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart>

VU SURE 05/03/2023-15H30

¹ زينب عوض الله،أسامة محمد الفولي ، مرجع سبق ذكره ،ص262.

الشكل رقم (2-14) : يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2010 - 2020).

الوحدة: مليون دولار



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول (2-12) باستخدام برنامج (Excel-07).

من خلال الجدول رقم (2-12) و الشكل (2-14) نلاحظ إن التدفقات الأجنبية خلال فترة الدراسة سجلت مستويات منخفضة جدا ابتداء من سنة 2010 التي إذا ما قارناه بسنة 2009 سنلاحظ وجود انخفاض بنسبة (-16.26%) ، وفي سنة 2011 نلاحظ وجود زيادة طفيفة مقارنة بسنة 2010 حيث سجلت 2571,24 مليون دولار بنسبة زيادة 11.77% لسنة 2011 .

لنسجل سنة 2012 انخفاض كبير قدر بنسبة -14.65% حيث تراجعت التدفقات الى 1500,40 مليون دولار وتسجيل نسبة تضخم عالية قدرت بـ8.89%، وخلال سنتي 2015-2016 نلاحظ أن معدلات النمو منخفضة بنسبة كبير خلال هذه الفترة نتيجة لسحب الاستثمارات الأجنبية في عام 2015 بعد الصدمة النفطية غي عام 2014 لتتراجع العديد من الاستثمارات في مجال المحروقات و الجزء الأكبر من الاستثمار الأجنبي في الجزائر يتركز في قطاع الطاقة حيث وصلت نسبة التضخم سنة 2016 الى 6.4% و في سنة 2018 نلاحظ تسجيل نمو وصل 19.17% قدر بـ 1466,12 مليون دولار و نسبة تضخم وصلت إلى 4.27% وهذا راجع لنمو الاستثمارات الأجنبية في قطاع قطاعات السيارات، الذي ساهم في الارتفاع المحقق سنة 2018، والدخول في الخدمة لمصنع التركيب للمصنّع الصيني "بيجين

اوتوموبيل انترناشيونال كوربوريشن" و الذي فاقت قيمة استثماره 100 مليون دولار¹. أما خلال سنة 2019 إلى غاية 2020 انخفضت قيمة التدفقات لتصل إلى 1381,20 مليون دولار سنة 2019 و 1143,92 مليون دولار لسنة 2020 نتيجة دخول البلاد في أزمات سياسية و صحية أثرت على البيئة الاقتصادية و الاستثمارية .

إن التضخم قد أعاق تدفق موارد الاستثمار الأجنبي، و ذلك راجع لعنصر المخاطرة و عدم ثقة المستثمرين.

☒ الآثار الاجتماعية للتضخم :

✓ تفشي الرشوة والفساد الإداري و الاستهلاك التفاخري :

أدت الضغوطات التضخمية إلى أحداث أزمات المالية لدى شرائح من المجتمع الجزائري نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار و تدني قيمة الدينار و انخفاض القدرة الشرائية للنقود و لتغطية هذه الفجوة برزت عدة ظواهر سلبية في المجتمع الجزائري لأصحاب الدخل المحدودة و الثابتة لتعويض الانخفاض الحاد في دخولهم الحقيقية ، كما أدى التضخم إلى بروز فئة من أصحاب الأموال كما يعرف بالمقاولين المزيفين الذين يستحوذون على صفقات و مشاريع من خلال تقديم الرشاوى و عمولات سرية بغية تسهيل و تسريع الإجراءات الادارية بطرق بعيدة عن الشفافية والقانون المتعارف عليه ، ونظرا لزيادة أرباح هذه الفئة الجديدة ارتفع نمط الاستهلاك الترفي لديهم داخل المجتمع و بروز فوارق كبيرة بين شرائح المجتمع الجزائري وبالتالي ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية الكمالية مثل السيارات الفاخرة، أجهزة الاتصال والإعلام وكل أنواع السلع الأخرى الراقية التي من شأنها أن تعمق الفوارق ما بين الشرائح الاجتماعية الجزائرية ، كما يؤدي التضخم إلى مشكلة عدم العدالة في توزيع الدخل والثروة، وهو بذلك يسبب عدم عدالة اجتماعية ويزيد الفجوة بعدم عدالة توزيع الدخل لاتساع الفجوة بين الأفراد ذوي المداخل المرتفعة وبين الأفراد ذوي المداخل المنخفضة وحتى المتوسطة²

✓ هجرة الأدمغة إلى الخارج :

نتيجة لارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار و عدم مواكبة الأجور والمرتبات النقدية لمتطلبات العيش، بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الأمنية خلال فترة التسعينات و الصراعات السياسية ، كانت من أهم الأسباب التي دفعت الكثير من ذوي الكفاءات العالية للتفكير بالعمل في الخارج، حيث فقدت الجامعات الجزائرية الآلاف من الأساتذة الذين اتجهوا إلى الدول الغربية التي تكونوا فيها، أو إلى بعض دول الخليج

¹ الموقع الالكتروني لوكالة الأنباء الجزائرية: <https://www.aps.dz/ar/economie/72235-5-1-2018> تاريخ الزيارة

2023/03/06: على الساعة 17:30

² بلال شنافي ، مرجع سبق ذكره، ص 64.

التي توفر مستويات مغرية من الرواتب، ولم تقتصر هذه الخسارة فقط على قطاع الجامعات فقط بل شملت أغلب قطاعات الوظيفة العمومية، وبعض الشركات التابعة للقطاع العام حيث ظهرت موجة شديدة من هروب المهندسين والتقنيين الماهرين في بعض التخصصات ذات التكنولوجيا العالية باتجاه كندا وغيرها من الدول الغربية المعروفة بحاجاتها لهذه الإطارات.¹

المبحث الثاني : فعالية السياسة النقدية و المالية في معالجة التضخم في الجزائر للفترة

الممتدة (2010-2020) .

يعد التضخم من أكثر الظواهر الاقتصادية تعقيدا، حيث تعاني إياه الكثير من الدول سواء المتقدمة منها أو النامية، ويختلف علاج هذه الظاهرة باختلاف أسبابها وظروف الحالة الاقتصادية للبلد المعني.

و الجزائر كغيرها من الدول النامية تشهد اضطرابات متكررة في المستوى العام للأسعار، ويحدث ذلك خاصة في ظل ارتفاع الموارد المالية للدولة والناجحة من انتعاش أسواق النفط وارتفاع أسعاره، وما يصاحبه عادة من سياسات مالية ونقدية توسعية، ما يؤثر سلبا في مستوى التضخم المسجل، الشيء الذي تكون له آثار سلبية في مجمل الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لاقتصاد البلد، وهذا ما يمكن تجنبه من خلال ترشيد سياساتها الاقتصادية خاصة النقدية منها والمالية، للدفع بمعدل التضخم للمستوى المطلوب

لذا سوف نحاول من خلال هذا المبحث للتطرق إلى فعالية السياسة النقدية و المالية في الجزائر للفترة الممتدة (2010-2020).

المطلب الأول : فعالية إجراءات السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر للفترة الممتدة

(2010-2020).

الفرع الأول: السياسة النقدية في الجزائر :

بذلت السلطات الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة كل ما في وسعها لاسترجاع سيادتها السياسية و الاقتصادية بما في ذلك حقها في إصدار النقد و إنشاء عملة وطنية , فباشرت بإنشاء البنك المركزي الجزائري سنة 1963 و الدينار الجزائري سنة 1964, و لهذا من الملائم التطرق إلى لمحة تاريخية عن نشأة بنك الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

¹ بن البار امحمد ، مرجع سابق ، ص 168

☒ البنك المركزي (بنك الجزائر):

بنك الجزائر هو المؤسسة المسؤولة عن الوظيفة السيادية لإصدار الأموال. إنه بنك مركزي بمعناه الأوسع، يحكمه الأمر رقم 03-11 المؤرخ 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، والذي يعرفه بأنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي، وتعتبر تجارية مع أطراف ثالثة، تم إنشاء البنك المركزي الجزائري بموجب القانون رقم 62-144 الذي صوت عليه المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962، لإنشاء وتحديد النظام الأساسي للبنك المركزي، ويمثل القانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 الخاص بالنظام المصرفي بداية الإصلاح الشامل للنظام المصرفي الجزائري ، الذي يستعيد البنك المركزي صلاحياته من حيث تحديد وتطبيق السياسة النقدية والقرض، في نفس الوقت الذي تمت فيه مراجعة علاقاته مع الخزينة العمومية.

وقد أعاد القانون رقم 90-10 المؤرخ 14 أبريل 1990، المعدل والمكمل الخاص بالنقد والقرض، تعريف النظام المصرفي الجزائري تعريفا كاملا.

وقد تم ذلك من خلال الأمر رقم 03-11 المؤرخ 26 أوت 2003 بشأن النقد والقرض، الذي يلغي القانون رقم 90-10 المؤرخ 14 أبريل 1990. وكذلك الأمر رقم 10-04 المؤرخ 26 أوت 2010 الذي يعدل ويكمل الأمر رقم 03-11 المؤرخ 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، وهكذا يمنح القانون استقلالية واسعة، عضوية ووظيفية، للبنك المركزي، الذي يسمى الآن بنك الجزائر.¹

تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي و المالي، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة، توزيع القرض وتنظيم السيولة ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف والتأكد من سلامة النظام المصرفي وصلابته.²

¹ بنك الجزائر - <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%d8%aa%d8%a7%d8%b1%d9%8a%d8%ac->

² <https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2010/A2010050.pdf> ، سبتمبر 2010، ص11

❏ دراسة تحليلية لتطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة(2010-2020)

تعتبر السياسة النقدية من مكونات السياسة الاقتصادية العامة للدولة، لذا عمدت السلطات الجزائرية إلى الاهتمام بها كإحدى السياسات الفعالة في الحد من التضخم ، باعتبار العامل النقدي من أهم الأسباب المؤدية إلى التضخم نتيجة للإفراط النقدي وسوء استغلال الموارد المالية في الاقتصاد. قبل سنة 1990م كانت أدوات السياسة النقدية عبارة عن أدوات مباشرة مثل تسقيف معدلات القروض المقدمة للمؤسسات العمومية و تسقيف معدلات الفائدة ،و تسقيف هوامش أرباح البنوك ، أما بعد إصلاحات التسعينات و صدور القانون 90/10 المتعلق بالنقد والقرض و يليها تعديله 11/03 وتبع بالنظام 02/09، تم إصلاح أدوات السياسة النقدية بالانتقال من الأدوات المباشرة إلى الأدوات غير المباشرة،

ولبلوغ أهداف السياسة النقدية المسطرة من طرف مجلس النقد و القرض عند بداية كل سنة مالية ، يتوافر لدى بنك الجزائر أدوات (غير مباشرة) التي تتماشى مع الحاجة و يتطلبها الاقتصاد ، وتتمثل فيما يلي :

1. معدل إعادة الخصم:

يعتبر سعر إعادة الخصم من أهم الأدوات غير المباشرة للرقابة على الائتمان والتأثير في حجم الإنفاق و يقوم بها بنك الجزائر للتحكم في حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية و بالتالي التحكم في حجم المعروض النقدي، وقد حدد قانون النقد والقرض السندات التي يمكن إعادة خصمها :

- سندات تجارية مضمونة من قبل الجزائر أو دولة أجنبية ناتجة تبادل حقيقي للسلع و الخدمات.
- سندات قروض قصيرة الأجل لمدة أقصاها ستة أشهر، بحيث يمكن تجديد هذه العمليات على تتعدى ثلاث سنوات، وأن تكون موجهة إلى تطوير وسائل الإنتاج و تحويل الصادرات أو السكن.
- سندات عامة لا تتعدى الفترة المتبقية لاستحقاقها ثلاثة أشهر.

وخلال فترة الدراسة نلاحظ إن البنك المركزي قام بالتعديل في معدل الخصم إلى حد الآن ثلاثة مرات كما هو موضح في الجدول الموالي :

الجدول رقم(2-13): يوضح تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر في الفترة (2010-2020)

المعدل	إلى	يحسب ابتداء من
3,5%	2020/03/14	2016/10/02
3,25%	2020/04/28	2020/03/15
3%	حتى الآن	2020/04/29

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على النشرة الفصلية لبنك الجزائر رقم 53، مارس 2021، ص19.

https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/03/Bulletin_53a.pdf. VU SURE 09/03/2023-15H30

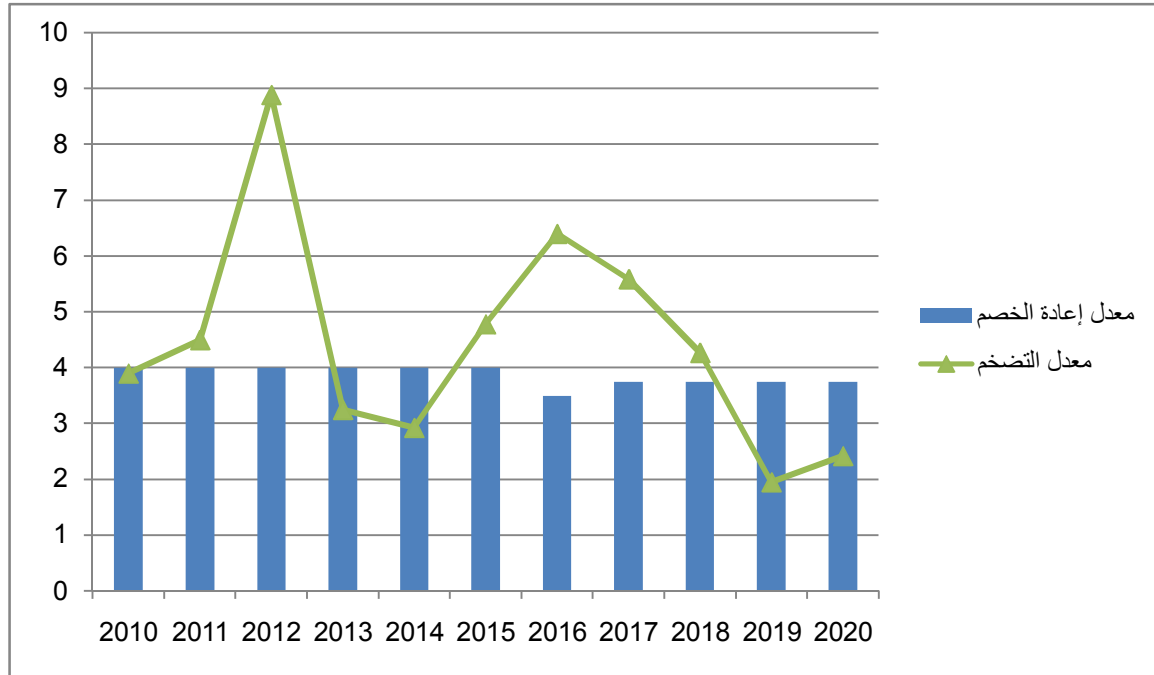
ومن خلال الجدولين رقم (2-13) و (2-14) و الشكل (2-15) نلاحظ أن معدل إعادة الخصم قد انخفض تدريجيا خلال الفترة (2010-2020) بعدما كان مستقر عند 4% من سنة 2010 إلى سنة 2016 و بالتحديد إلى غاية آخر شهر سبتمبر 2016 لتحسن الوضعية المالية للمصارف وظهور فائض سيولة خلال هذه الفترة مما أدى الى توسع الكتلة النقدية و يفسر سبب انتهاج الحكومة للسياسة التوسعية و ما عرفته الأسعار العالمية من ارتفاعا باهظا بالإضافة إلى انتعاش أسعار البترول، وأما الفترة التي تليها انخفض معدل الخصم إلى 3.75% ثم 3.5% مع ثباتها عند النسبة 3.5% و اللجوء الى التخفيض سبه التقلص الحاد في السيولة المصرفية خلال هذه الفترة لضمان إعادة تمويل النظام المصرفي و تعتبر آلية معدل الخصم ضعيفة رغم الصدمات التي تشهدها السياسة النقدية في الجزائر.

الجدول رقم (2-14): يوضح تطور معدل إعادة الخصم و الكتلة النقدية و معدل التضخم في الجزائر في الفترة (2010-2020) الوحدة: مليون دج.

السنوات	معدل التضخم	الكتلة النقدية (M2)	معدل إعادة الخصم	السنوات	معدل التضخم	الكتلة النقدية (M2)	معدل إعادة الخصم
2010	3.9	8280,74	4	2016	6.4	13816,31	3.5
2011	4.5	9929,19	4	2017	5.59	14974,23	3.75
2012	8.89	11015,13	4	2018	4.27	16636,71	3.75
2013	3.25	11941,51	4	2019	1.95	16506,63	3.75
2014	2.92	13663,91	4	2020	2.42	17740,01	3.75
2015	4.78	13704,51	4				

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على النشرات الإحصائية الربع سنوية لبنك الجزائر و الديوان الوطني للإحصائيات.

شكل رقم (2-15):يوضح تطور معدل إعادة الخصم و معدل التضخم في الجزائر في الفترة (2010-2020)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول (2-14) باستخدام برنامج (Excel-07).

2. معدل الاحتياطي الإجمالي:

تعتبر سياسة الاحتياط الإجمالي أداة فعالة للتأثير على حجم السيولة و على مستويات الائتمان الممنوح من قبل البنوك التجارية ، و هي من الآليات الرقابية التي استحدثها القانون 10/90 و حدد فيها صلاحيات بنك الجزائر في فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28% إلا في الحالات الضرورية المنصوص عليها قانوناً¹، و فوض له استخدامها كأداة السياسة النقدية ، إلا أن الأمر 11/03 المعدل و المتمم للقانون السابق لم يذكر هذه الأداة بصورة مباشرة، غير أن بنك الجزائر أعاد تقنينها عبر القانون رقم 02-04 المؤرخ في 12 مارس 2004 و الذي حدد من خلاله :

- إلزام البنوك التجارية بتكوين الاحتياطي الإجمالي و التي لا تكون في حالة إفلاس أو موجودة في حالة التسوية القضائية.
- لا تتجاوز نسبة الاحتياطي القانوني 15 % و يمكن أن تساوي 0% .
- تعد فترة تكوين الاحتياطي الإجمالي بشهر واحدا و تبدأ من اليوم الخامس عشر التقويمي من كل شهر و تنتهي في الرابع عشر من الشهر التالي².

¹ المادة 93 من قانون النقد والقرض.

² القانون رقم 02/04 مؤرخ بتاريخ 2004/03/12 المتعلقة بنظام الاحتياطي القانوني.

ويقوم البنك المركزي في حالة تبني سياسة نقدية توسعية بخفض نسبة الاحتياط القانوني الإجباري من أجل إتاحة قدر أكبر من السيولة للبنوك التجارية و بالتالي تمكينها من التوسع في منح الائتمان و في حالة رفع النسبة من أجل الحد من المعروض النقدي .

حيث قام بنك الجزائر ضمن تدابير مواجهة تداعيات جائحة كورونا و لغرض تحرير سيولة إضافية للنظام النظام المصرفي و تمكين البنوك من التوسع في منح الائتمان (وفقا للخطة الوطنية للإنعاش الاقتصادي) خلال الفترة الممتدة من 15مارس 2020 الى 15فيفري 2021 ، بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني أربع مرات على التوالي من 10% إلى 2% ، الأمر الذي سمح بتوفير سيولة إضافية للبنوك قدرت بمبلغ 778 مليار دينار جزائري ، حيث ظل المعدل منخفضا عند مستويات دنيا قدرت بـ 2%¹.

ويمكن توضيح تطور المعدل الاحتياطي ابتداء من سنة 2010 الى 2020:

جدول رقم(2-15):يوضح تطور معدل الاحتياطي القانوني في الجزائر للفترة (2010-2020)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المعدل	9	9	11	12	12	12	8	4	10	10	3

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على النشرة الإحصائية الربع سنوي

- <https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/12/Bulletin-N%C2%B058-Arabe.pdf> . النشرة الفصلية رقم 58 لسنة 2020
- https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/03/Bulletin_29a.pdf . النشرة الفصلية رقم 29 مارس 2015
- https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/03/Bulletin_29a.pdf . VU SURE 11/03/2023-10H30

يعتبر رفع الاحتياطي الإلزامي تشديدا من جانب السلطة النقدية نظرا لأهمية و فعالية الأداة حيث نجد نسبته في سنة 2010 تقدر بـ 9% ثم 11% في سنة 2012 لترتفع بـ 12% ثم تستقر عن هذا الارتفاع إلى غاية سنة 2015 لينخفض بعدها سنة 2016 إلى 8% و 4% سنة 2017 مما يعني أن الاقتصاد الوطني يعاني من حالة ركود في تلك المرحلة و انخفاض المعدل هنا هو سياسة نقدية توسعية تعمل على إعطاء البنوك القدرة على التوسع في منح الائتمان و انتعاش الاقتصادي ومعالجة الركود ، ثم يعود إلى الارتفاع السنيتين (2018،2019) إلى 10% و في سنة 2020 و بسبب الأزمة الصحية تقلصت السيولة المصرفية بشكل حاد منتقلة من 1100.9 مليار دج في 2019 الى 461.8 مليار دج في سبتمبر

¹ بنك الجزائر ، دور السياسة النقدية في معالجة الأزمات المالية ، ملتقى الذكرى الستون لإنشاء بنك الجزائر ، الأوراسي ، الجزائر ، 2023/02/23، ص13. تم الاطلاع بتاريخ : 2023/03/12 على الساعة 14:30.

<https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/SESSION-1-Mr-BOULOUADNINE-Presentation-Anniverssaire-V-25-12-2022.pdf>

2020 ، أي بانخفاض قدره 58.1%، اتخذ بنك الجزائر إجراءات طارئة لمعالجة الوضع لاسيما من خلال الاحتياطات الإجبارية من (10%) إلى (3%) سنة 2020.¹

3. عمليات السوق المفتوحة:تجري عمليات السوق المفتوحة في السوق النقدية بمبادرة من بنك الجزائر الذي يعود إليه قرار اختبار معدل ثابت أو متغير الذي يتعين تطبيقه على هذه العمليات². و تنقسم الأدوات التي يمكن استعمالها ضمن السوق المفتوحة الى ثلاث فئات :

- عمليات التنازل المؤقت.
- العمليات المسماة النهائية (شراء وبيع أوراق عمومية).
- استرجاع السيولة على بياض.³

و طبقت عملية السوق المفتوحة لأول مرة سنة 1996 عندما قام البنك المركزي بشراء السندات العمومية التي تتجاوز ستة أشهر،⁴ ومنذ صدور فائض السيولة في السوق النقدية عام 2001 لم يتمكن بنك الجزائر من بيع سندات عمومية لامتناس السيولة الفائضة ، لكن مع انخفاض نسبة السيولة في الاقتصاد أعاد بنك الجزائر تفعيل دور هذه الأداء النقدية الهامة، وهو ما تجلى ذلك حيث تم تحديد أواخر سنة 2017 معدل فائدة قدر بـ (3.5%) لسندات تستحق لفترة ما بين 7 أيام، 3 أشهر، 6 أشهر، 12 شهر⁵، في 2020 ،سجلت السيولة المصرفية الناجمة عن العوامل المستقلة انخفاضا بـ 54.71 % يفسر هذا الانخفاض في السيولة المصرفية أساسا بالانخفاض القوي في الموجودات الخارجية الصافية، ذو الصلة بالرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، والارتفاع في النقد المتداول، بشكل أكبر من المعتاد لحيازة هذا الأخير، لاسيما من الأسر خلال فترة الأزمة الصحية ، أدى هذا النقل في السيولة المصرفية بينك الجزائر لاتخاذ تدابير من شأنها تصحيح الوضع، لاسيما تخفيض معدل الاحتياطات الإجبارية إلى 6 %.

¹ بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2020 ،ص7.

² المادة 13، نظام رقم 09-02 الذي يتعلق بعمليات السياسة النقدية أدواتها و إجراءاتها.

³ المادة 14 ، نظام رقم 09-02 الذي يتعلق بعمليات السياسة النقدية أدواتها و إجراءاتها.

4 فتيحة بن علية وتومي صالح، تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(1990-2017) ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16 ، العدد22،2020،ص 56 .

5 مليكة نجاعي، تقييم أداء البنك المركزي الجزائري في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص بنوك ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2019، 2020/،ص143.

في 15ماي 2020 و 3 % في 15 سبتمبر 2020 ،¹ .والجدول الموالي يبين امتصاص السيولة من خلال السوق المفتوحة خلال الفترة (2010-2020).

جدول رقم (2-16):يوضح عمليات السوق المفتوحة خلال الفترة (2010-2020)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	عمليات السوق المفتوحة
-	3.5	3.5	3.5	-	-	-	-	-	-	-	معدل استرجاع السيولة لـ7 أيام %
-	-	-	3.5	-	-	-	-	-	-	-	معدل استرجاع السيولة لـ03 أشهر %
-	-	-	3.5	-	-	-	-	-	-	-	معدل استرجاع السيولة لـ06 أشهر %
-	-	-	3.5	-	-	-	-	-	-	-	معدل استرجاع السيولة لـ12 أشهر %
-	-	-	1380.6	820.9	1832.6	2730.9	-	-	-	-	السيولة المصرفية (مليار دج)

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، ص 99 .

<https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/05/Rapport-Annuel-BA-2017.pdf> .

. VU SURE 18/03/2023-15H30

يتضح من الجدول أعلاه أنه ابتداء من سنة 2017 تم وضع أدوات السوق لضخ السيولة المصرفية إلى أن بلغت 1380.6مليار دج، و تفعيل السوق النقدية ما بين البنوك وإرساء معدلات الفائدة على مستوى هذه السوق وفق المعدل التوجيهي لبنك الجزائر، بالرغم من اعتماد هذه الأداة المستحدثة إلا أنه واصل الاتجاه التنافلي للسيولة المصرفية مما أدى إلى اعتماد بنك الجزائر على التمويل الغير التقليدي مع مطلع 2017؛

و عرفت سنة 2020 المصادقة على عدة نصوص تنظيمية و تعليمات، تتضمن مختلف مجالات الأنشطة المصرفية ، منها من يتميز بالطابع الظرفي ، تم اتخاذه في إطار تسيير أزمة كوفيد-19 على الصعيد المصرفي ، من خلال التعليمية رقم 08-20 تم رفع عتبات إعادة التمويل المطبقة على الأوراق العمومية القابلة للتفاوض والمقدمة على سبيل الضمان لبنك الجزائر من طرف الجهات المقابلة لعمليات السياسة النقدية، أي بتغيير من تلك المحددة في التعليمية رقم 06-2016 ، حيث انتقلت العتبات من

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2020، ص 140.

90%، 80% و 70% إلى 95%، 90% و 85% على التوالي، بالنسبة للسندات أقل من سنة (1) ،من سنة إلى أقل من خمس (5) سنوات، وأكبر أو تساوي خمس (5) سنوات.

4. **التسهيلات الدائمة (تسهيلات الوديعة)** :مخصصة لتمويل البنوك بالسيولة أو سحبها منها ، وهي تتم بمبادرة من البنوك في شكل تسهيلات القرض الهامشي أو تسهيلات الودائع المغلة بالفائدة.¹ حيث تم إدخالها في أوت 2005 من قبل بنك الجزائر، حيث تسمح للبنوك بإنجاز ودائع لمدة 24 ساعة لدى بنك الجزائري ،وتمنح هذه الوسيلة للمصارف مرونة واسعة في مجال تسيير الخزينة في المدى القصير ، حيث لجأ بنك الجزائر لاستخدام هذه الأداة نظرا لاستمرار فائض السيولة لدى البنوك ، وتم إدخالها قصد زيادة فعالية الرقابة على المجاميع النقدية مع تركيز الجهد على مجموع القاعدة النقدية كهدف وسيط للسياسة النقدية². و تكافأ هذه الودائع بنسبة فائدة يحددها البنك المركزي عن طريق تعليمة و تحدد على أساس معدل العمليات الأساسية إعادة التمويل منقوصة بهامش.

والجدول الموالي يوضح ذلك :

جدول رقم(2-17) : يوضح تطور تسهيلات الودائع للفترة (2010-2020)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل تسهيلات الودائع %	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0	0	0	0	0

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على * بنك الجزائر الإحصائية الثلاثية رقم54 ، جوان 2021،ص 17.

* بنك الجزائر الإحصائية الثلاثية رقم29 ، جوان 2015،ص 17.

نلاحظ من الجدول أن معدل الودائع المغلة للفائدة منذ سنة 2010 استقرت عند معدل 03 %حيث تميزت هذه السنوات باستمرار انتعاش الطلب على الأموال القابلة للإقراض إلى غاية سنة 2015 إلى حين قام بنك الجزائر بإلغاء التسعيرة على هذه التسهيل (سعر الفائدة 0%) بداية من العام 2016، ليقوم بعد ذلك بنك الجزائر ببدء العام 2017 بإلغاء التعامل بهذه الأداة بهدف تحفيز البنوك التجارية على طرح فوائضها النقدية في السوق ما بين البنوك وذلك بسبب انخفاض حجم السيولة المصرفية عقب انهيار أسعار النفط.

¹ المادة 26 من نظام 02/09 المتعلق بأدوات السياسة النقدية ، 2009، ص21.

² علي لزعر، فضيل رايس ،الفوائض النقدية و محددات التضخم في الجزائر (1999-2009) ،مجلة الاقتصاديات المالية البنكية و إدارة الأعمال ،العدد الافتتاحي ،جامعة محمد خيضر، بسكرة،الجزائر، 23جانفي 2014،ص191.

☒ دور السياسة النقدية في ضبط التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-2020):

يعتبر هدف استقرار الأسعار و الاستقرار النقدي أحد أهداف السياسة النقدية في الجزائر، وأن التحديد الدقيق للهدف النهائي للسياسة النقدية المتمثل في ضبط معدلات التضخم يعطي فاعلية أكبر لهذه السياسة، ومن أجل ذلك سنتتبع تطور مكونات و المجمعات النقدية و مقابلاتها في الجزائر خلال الفترة (2010-2020) .

جدول رقم (2-18): يوضح تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

(الوحدة :مليار دج)

السنوات	شبه النقود	النقود M1	الكتلة النقدية M2	نسبة نمو M2 %	معدل التضخم %
2010	2228.9	4949.8	8280,74	13,55	3.9
2011	2787.5	7141.7	9929,19	19,91	4.5
2012	3333.6	7681.5	11015,13	10,94	8.89
2013	3691.7	8249.8	11941,51	8,41	3.25
2014	4083.7	9603	13663,91	14,42	2.92
2015	4443.4	9621.1	13704,51	0,30	4.78
2016	4409.3	9407	13816,31	0,82	6.4
2017	4708.5	10266.1	14974,23	8,4	5.59
2018	5232.6	11404.1	16636,71	11,10	4.27
2019	5531.4	10975.2	16510,68	-0,78	1.95
2020	5757.8	11901.8	17740,01	7,47	2.42

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على : بيانات بنك الجزائر، (النشرة الفصلية رقم 2022، ص60، ص11) // (النشرة الفصلية رقم 29، مارس 2015، ص11)

من خلال بيانات الجدول (2-18) بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2-6) والشكل (2-6) وبالتقارير السنوية لبنك الجزائر نجد أن عام 2010 تميز بزيادة في الكتلة النقدية مقارنة بسنة 2009 التي سجلت

انخفاض بمعدل 3.1% إثر الأزمة المالية العالمية التي شهدها العالم ليسجل بذلك نسبة نمو 13.55% سنة 2010 و 14.42% سنة 2014 وفي سنة 2011 نلاحظ أن معدل التضخم ارتفع بمعدل 4.5% نتيجة للنمو القوي للكتلة النقدية و الناتج خاصة من الزيادة الكبيرة في النفقات العمومية الجارية في هذه السنة مما أدى إلى ارتفاع الأسعار، ليواصل التضخم الداخلي الارتفاع الذي وصل الى 8.89% سنة 2012 و الناتج عن التوسع في نفقات الميزانية الجارية نتيجة سياسة التمويل الغير التقليدي و لاسيما الارتفاع في التحولات لمواجهة صدمة الأسعار المحلية المسجلة في ذات السنة. و بعد التباطؤ المسجل في معدل نمو الكتلة النقدية في سنتي 2015 و 2016 الناتجة عن انهيار أسعار النفط وتراجع الصادرات من المحروقات وتجميد بعض المشاريع نتيجة لسياسة الانكماش التي انتهجتها الحكومة نتيجة لعجز ، لتسجل الكتلة النقدية نمو كبيرا خلال سنة 2017 و 2018 بمعدلات مرتفعة نسبيا بلغت 8,4% و 11,1% عل التوالي، ، وذلك عقب دخول التمويل غير التقليدي (طباعة النقود) حيز التنفيذ وانتهاج سياسة التيسير الكمي من طرف بنك الجزائر، وفي سنة 2019 تقلصت الكتلة النقدية M2 بـ (-0.78%) وتوقف قرار التمويل الغير التقليدي منتقلة من 16636.7 مليار دينار في نهاية 2018 إلى 16506.63 مليار دينار نهاية 2019 وتسجل انخفاض في معدل التضخم وصل 1.95 % بذات السنة و في سنة 2020 ترتفع الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (M2) بنسبة 7.47 % منتقلة إلى 17740.01 مليار دينار مع استقرار في نسبة التضخم ¹.

▪ تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2020):

تتمثل مقابلات الكتلة النقدية في مجموع الأموال والديون التي تقابلها عملية الإصدار النقدي من طرف البنك المركزي وهي تمثل غطاء لهذه العملية، وهذه المقابلات هي صافي الأصول الخارجية والقروض الموجهة إلى الاقتصاد والقروض الموجهة إلى الدولة (الخزينة العمومية) وسنحاول من خلال الجدول التالي توضيح تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (2010-2020).

¹ التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات: 2010-2014-2018-2019-2020 و الديوان الوطني للإحصائيات على

التوالي : تم الاطلاع عليها بتاريخ 2023/03/22 على الساعة:14:25.

<https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/05/Rapport-Annuel-BA-2010.pdf>

https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/11/rapportannuel_ba2014.pdf

<https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/05/Rapport-Annuel-BA-2018.pdf>

<https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/rapportBA2019ar.pdf>

<https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/rapportba2020ar.pdf>

- Office National des statistique, sur le site: https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH4_Indice1962_2020Ar.pdf

جدول رقم (2-19): يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

(الوحدة = مليار دج)

السنوات	صافي الأصول الخارجية	قروض إلى الدولة	قروض إلى الاقتصاد	السنوات	صافي الأصول الخارجية	قروض إلى الدولة	قروض إلى الاقتصاد
2010	11997	-3510.9	3268.1	2016	12694.2	2682.2	7999
2011	13922.4	-3406.6	3726.5	2017	11320.8	4691.9	8880.0
2012	14940	-3116.3	4287.6	2018	9472.4	6325.7	9976.3
2013	15225.2	-3235.4	5156.3	2019	7598.7	7019.9	10857.8
2014	15824.5	-1992.4	6504.6	2020	6518.2	9353.5	11182.3
2015	15522.6	567.5	7277.2				

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على النشرة الفصلية رقم 29، مارس 2015، ص 10 / النشرة الفصلية رقم 60، 2022، ص 10.

نلاحظ من خلال الجدول (2-19) أن الأصول الخارجية في ارتفاع مستمر وذلك نتيجة لتغيرات أسعار المحروقات، لان هذه الأصول ناتجة عن الاحتياطات الرسمية للصرف، حيث انتقلت من 11997 مليار دج سنة إلى 15734.9 مليار دج سنة 2014، لكن مع بداية عام 2015 نلاحظ انخفاض كبير في قيمة صافي الأصول الخارجية لتصل سنة 2018 إلى 9472.4 مليار دج مقارنة بـ 15824.5 مليار دج و ذلك نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية في منتصف عام 2014 ليواصل الانخفاض لغاية سنة 2020 ليصل إلى 6518.2 مليار دج نتيجة للجائحة التي مست العالم و انخفاض الطلب العالمي وانهيار أسعار النفط، وشهدت القروض المقدمة للاقتصاد نموا معتبرا، حيث انتقلت من 3268.1 مليار دج سنة 2010 إلى 6504.6 مليار دج سنة 2014 وهذا يعود لتمويل البرنامج الخماسي (2010-2014) و لكن نجد تزايد القروض المقدمة للاقتصاد بالرغم من من انهيار أسعار النفط في 2014 نتيجة للسياسة النقدية لبنك الجزائر في زيادة السيولة نتيجة لزيادة الطلب المحلي خاصة سنة 2020 بسبب الحجر الصحي وشلل في القطاعات الاقتصادية الصناعية و الإنتاجية و الخدمات .

رغم الجهود المبذولة من طرف السلطات النقدية الجزائرية في مجال السيطرة على التضخم إلا إن السياسة النقدية لم تكن فعالة بالقدر الكافي، وهذا راجع لاعتماد الدولة على مداخيل الجباية البترولية

والتي كان لها تأثير سلبي على جل مؤشرات التنمية الاقتصادية، وذلك يتضح من خلال السنوات 2015-2018اي بعد تدهور أسعار النفط في الأسواق الدولية.

المطلب الثاني : فعالية إجراءات السياسة المالية في معالجة التضخم في الجزائر للفترة الممتدة (2010-2020).

تعتبر السياسة المالية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تستخدمها الدول للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي ومعالجة مختلف الهزات الاقتصادية،وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تتضمنها كلا من النفقات العامة والإيرادات العامة هذا من جهة،ومن جهة أخرى للتأثير المباشر لهذه الأدوار على مختلف المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني،لذلك نجد أن الجزائر من بين هذه الدول التي تلجأ إلى استخدام أدوات السياسة المالية لدعم النمو الاقتصادي،وذلك بإتباعه السياسة مالية توسعية أو سياسة مالية انكماشية حسب الحالة التي يمر بها اقتصادها

الفرع الأول:أدوات السياسة المالية في الجزائر:

ترتكز السياسة المالية على استخدام السلطات العامة لإيرادات الدولة من ضرائب و قروض عامة، و كذا جانب النفقات العامة من أجل التأثير في النشاط الاقتصادي و تحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة، وعلى العموم تتمثل أدوات السياسة المالية في ثلاث أدوات أساسية تتمثل هذه الأدوات في النفقات العامة و الإيرادات العامة العامة؛

1. النفقات العامة:

وتنقسم النفقات العامة في ميزانية الجزائر إلى نفقات التسيير و نفقات التجهيز:

❖ **نفقات التسيير:** تشمل نفقات المستخدمين و نفقات المعدات للمصالح العمومية و الإدارية

لمواصلة مؤسسات الدولة من الناحية الإدارية، وحسب المادة 24 من قانون 84-17 تنقسم نفقات

التسيير إلى أربعة أبواب وهي :

✓ **أعباء الدين العمومي و النفقات المحسومة من الإيرادات:** ويشمل هذا الباب على الاعتمادات الضرورية

للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات .

✓ **تخصيصات السلطة العمومية :** تمثل نفقات تسيير المؤسسات العمومية و غيرها ،

✓ **النفقات الخاصة بوسائل المصالح :** وتشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير

المتعلقة بالموظفين و المعدات،

✓ **التدخلات العمومية :** تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب

الأهداف المختلفة لعملياته كالنشاط الثقافي، الاجتماعي و الاقتصادي و عمليات التضامن .

❖ **نفقات التجهيز:** تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه زيادة الناتج الوطني الإجمالي و بالتالي زيادة ثروة البلاد ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار.

• نفقات التجهيز تمثل المخطط السنوي الذي يتم إعداده في قانون كوسيلة تنفيذية لميزانية البرامج الاقتصادية، حيث إن هذه النفقات توزع على شكل مشاريع اقتصادية

• إن تمويل نفقات التجهيز يتم من قبل الخزينة العمومية للدولة بنفقات نهائية ،

• كما قد يتم تمويلها بنفقات مؤقتة في شكل قروض و تسبيقات الخزينة أو من البنك أي من خلال رخص التمويل .

• يتم تقسيم نفقات التجهيز حسب المخطط الإنمائي السنوي ، وحسب المادة 35 من القانون 84-17 وفق ما يلي :

• **العناوين:**وتقسم نفقات التجهيز الى ثلاث عناوين وهي :

- الاستثمارات التي تنفذ من الدولة و تتمثل في النفقات التي تسند إما الى أملاك الدولة او المنظمات العمومية.

- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

- النفقات الأخرى برأسمال .

• **القطاعات:** تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات هي :المحروقات ،الصناعة التحويلية ،الطاقة و المناجم،الفلاحة والري،الخدمات المنتجة ،المؤسسات الأساسية الاجتماعية ،المباني ووسائل التجهيز، مخططات البلدية للتنمية ، مع الإشارة أن القطاع قد يضم عدد معين من الوزارات.

• **الفصول و المواد:**تقسم القطاعات الى قطاعات فرعية و فصول و مواد ، حيث نتصور بطريقة أكثر وضوح ودقة ،وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار ،حيث أن كل عملية تكون مركبة من قطاع ، وقطاع فرعي ،وفصل ومادة.

2. الإيرادات العامة:

تعتبر الوسيلة المالية للدولة لتغطية نفقاتها ، وقد تطور مفهومها من أداة لتزويد الخزينة العامة بالأموال اللازمة لها إلى أداة للتأثير في الحياة العامة و تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية إلى جانب غرضها المالي في ظروف تطور فيها حجم النفقات العامة نتيجة تطور و تنوع الحاجات العامة.

وحسب القانون المتعلق بقوانين المالية 84-17 لاسيما المادة 11 منه تصنف إيرادات الميزانية العامة في الجزائر إلى:

- إيرادات ذات الطابع الجبائي و كذا حاصل الغرامات

- مداخيل الأملاك التابعة للدولة.

- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة الأتأوى.
 - الأموال المخصصة للمساهمات وللهدايا و الهبات .
 - التسديد بالرأسمال للقروض و التسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة و كذا الفوائد المترتبة عنها .
 - مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها .
 - مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا.
 - الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي، المحسوبة والمحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع المعمول به.¹
- ومن خلال تفحص إيرادات الميزانية العامة التي نص عليها القانون السابق يمكن تصنيف إيرادات الموازنة العامة إلى قسمين:

- **الإيرادات الإجبارية** : تتمثل في مجموع الاقتطاعات التي تتحصل عليه الدولة بصفة إجبارية و دون مقابل في المداخيل الجبائية و الغرامات و الحصص المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية .
 - **الإيرادات الاختيارية** :ويتكون هذا النوع من الموارد على المشاركات و المساهمات المدفوعة إراديا من طرف الأشخاص مقابل استفادتهم بسلعة أو خدمة ما دون غيرهم من طرف الدولة.²
- الفرع الثاني : السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2010-2020):**

ما يميز الفترة الممتدة ما بين سنة 2010 و سنة 2020 وهي أنها تتضمن برنامجين لدعم و إنعاش الاقتصاد الوطني ضمن سياسة مالية توسعية مطبقة من طرف الدولة و الذي هو امتداد من برامج سابقة تم تسطيرها ضمن مخطط لبعث التنمية الاقتصادية ضمن السياسة المالية في الجزائر حسب البرنامجين:

- برنامج ضمن الفترة (2010-2014) و الذي سمي ببرنامج التنمية الخماسي أو برنامج توطيد النمو الاقتصادي و الذي خصص له تكلفة إجمالية تقدر بـ 21214 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي.
- برنامج ضمن الفترة (2015-2019) و برنامج المخطط الخماسي و هو برنامج استثمارات عمومية بمبلغ 22100 مليار دينار أي ما يعادل 280 مليار دولار أمريكي.

¹ قانون المالية لسنة 2018

² عزالدين دعاس ، حمزة مرادسي،فعالية السياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)،مجلة معهد العلوم الاقتصادية،العدد1،01،2021،ص316.

1. السياسة الإنفاقية خلال الفترة (2010-2020):

الجدول التالي يوضح تطور النفقات الكلية للجزائر من سنة 2010 الى سنة 2020:

الجدول رقم(2-20): تطور النفقات الكلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

الوحدة :مليار دج

السنوات	النفقات الكلية	التغيير في النفقات الكلية	الناتج المحلي الخام	نسبة النفقات الكلية الى إجمالي الناتج %	نفقات التسيير	نفقات التجهيز
2010	4466	220	11991,56	37.24	2659	1807
2011	5853.6	1387.6	14588,53	40.12	3879.2	1974.4
2012	7058.1	1204.5	16209,60	43.53	4782.6	2275.5
2013	6092.1	-966	16647,92	36.59	4204.3	1887.8
2014	6995.7	903.6	17228,60	40.6	4494.3	2501.4
2015	7656.3	660.6	16712,69	45.81	4617	3039.3
2016	7297.5	-358.8	17514,64	41.66	4585.6	2711.9
2017	7389.3	91.8	18876,18	39.14	4757.8	2631.5
2018	8677.7	1288.4	20393,52	42.55	4584.5	4043.3
2019	8557.2	-120.5	20501,06	41.74	4954.5	3602.7
2020	7823.1	-734.1	18383,80	42.55	4893.43	2929.67

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على البنك الدولي و قوانين المالية (2010 الى 2020).

<https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/documentation-ar/textes-officiels-ar/lois-de-finances-ar>.

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FM.LBL.BMNY.CN?locations=DZ>.

. VU SURE 24/03/2023-16H30

عرفت النفقات الكلية ارتفاعا مستمر خلال هذه الفترة هذه الفترة المدروسة باستثناء سنة 2013 التي تراجع فيها حجم النفقات الحكومية بمقدار 966 مليار ودينار جزائري- ويرجع الارتفاع المستمر في باقي السنوات الى تنفيذ الدولة للبرنامج السابق ذكره ، حيث ارتفعت النفقات الكلية من 4466 مليار دينار جزائري بنسبة 37.24 % من إجمالي الناتج سنة 2010 إلى 7058.1 مليار دينار جزائري سنة 2012 أي بنسبة 43.53 % إجمالي الناتج المحلي، ثم انخفضت هذه النسبة سنة 2013 إلى حدود 37% ثم عاودت الارتفاع سنة 2014 لتصل إلى 40.6 % بمقدار 6995.7 مليار دينار ، أي زادت بمقدار 2429.7 مليار ودينار مقارنة بسنة 2010 متوافقة مع الزيادة المستمرة في حجم الناتج المحلي الإجمالي

و في سنة 2015 مقارنة مع سنة2014 عرفت النفقات الكلية ارتفاعا بقسمة 661.3 مليار دينار بينما تراجع الإنفاق في الميزانية العامة للدولة خلال سنة 2016، أين تراجع مجموع النفقات بقيمة 358.8 مليار دينار ، وهذا ما يتماشى مع سياسة التقشف التي تبناها الدولة بعد انهيار أسعار النفط سنة 2014 ، أما اذا قارنا بين سنتي 2015 و 2019 نلاحظ ان هناك ارتفاع نسبي في النفقات العمومية و هذا راجع الى ضرورة تنفيذ الدولة للبرامج المسطرة خلال هذه المرحلة، لذلك ارتفعت من 7656.3 مليار دج سنة 2015 الى 8557.2 مليار دج سنة2019 .

كذلك بالنسبة لنفقات التسيير التي عرفت هي الأخرى ارتفاعا في هذه الفترة باستثناء سنة 2013 ، بحيث زادت بمقدار 1835.3 مليار ودينار، وهذا يعود إلى اهتمام الدولة بالتنمية البشرية ومكافحة البطالة خلال هذه الفترة، أما نسبتها من النفقات الكلية فقد ارتفعت من سنة 2010 إلى سنة 2013 بنسبة 9.47% لتتخف بعدها سنة 2014 ، وإذا قارنا بين سنتي 2010 و2014 نجد أنه زادت بنسبة 4.7%؛ كما عرفت الفترة بين سنتي 2016 و2018 تراجع في نفقات التسيير و خلاف ما نجده في سنتي 2015 و2019 التي شهدا ارتفاع قدر بـ4617 مليار دج بالنسبة لسنة2015 إلى 4954.5 مليار دج لسنة 2019 أي زادت بمقدار 337.5 مليار دج .

كما أن نفقات التجهيز شهدت هي الأخرى ارتفاعا في هذه الفترة باستثناء سنة 2013 بمقدار 694.4 مليار دينار، وهذا يعود إلى اهتمام الدولة بالمنشآت القاعدية الأساسية، أما نسبتها من النفقات الكلية فقد شهد انخفاضا بمقدار 9.47% من سنة 2010 إلى سنة 2013 لترتفع بعدها سنة 2014 ،أما إذا قارنا بين سنتي 2010 و2014 نجد أنها انخفضت بنسبة 4.7%.وشهدت الفترة مابين 2015 و 2019 انخفاضا هي الأخرى 3039.3مليار دج مع سنة 2019 نجد هناك ارتفاع قدر بـ563.4 مليار دج . ونجد من خلال التحليل السابق أن الدولة انتهجت سياستين ماليتين خلال الفترة (2010-2014) و خلال الفترة (2015-2019) ، حيث قامت الجزائر خلال الفترة (2010 -2014) ، استعمال سياسة مالية توسعية من أجل تحفيز الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تقديم مجموعة من الحوافز المالية والتوسع في الإنفاق العام؛

و سعت الجزائر خلال الفترة(2015 -2019) عن طريق سياستها المالية إلى تعزيز مواردها المالية لتمويل مشاريعها التنموية و الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.

2. سياسة الإيرادات في الجزائر خلال الفترة (2010-2020):

شهدت الجزائر خلال هذه الفترة ارتفاعا في أسعار البترول وهذا بين سنتي 2010 و2011 التي كانت لها انعكاساتها على المالية في الجزائر من حيث الإيرادات في الميزانية و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(2-21): تطور الإيرادات الكلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

الوحدة :مليار دج

السنوات	الإيرادات الكلية	إيرادات المحروقات	إيرادات خارج المحروقات	نسبة إيرادات المحروقات/الإيرادات الكلية	نسبة الإيرادات خارج المحروقات/الإيرادات الكلية
2010	4392.9	2905	1487.8	%66.13	%33.87
2011	5790.1	3979.7	1810.4	%68.73	%31.27
2012	6339.3	4148.3	2155	%66	%34
2013	5940.9	3678.1	2262.8	%61.91	%38.09
2014	5738.4	3388.4	2349.9	%59.05	%40.95
2015	5103.1	2373.5	2729.6	%46.5	%53.5
2016	5110.1	1721.1	3329	%34.9	%65.1
2017	6182.8	2372.5	3810.3	%38.4	%61.6
2018	6714.2	2776.2	3938	%41.3	%58.7
2019	6507.9	2714.5	3793.4	%41.7	%58.3
2020	6289.7	2200.3	4089.39	%62.05	%33.39

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على قوانين المالية (2010 الى 2020).

<https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/documentation-ar/textes-officiels-ar/lois-de-finances-ar>.

. VU SURE 28/03/2023-10H30

من خلال الجدول نلاحظ إن الإيرادات الكلية عرفت تزايد من سنة 2010 إلى غاية 2012 لتتخفف بعدها سنتي 2013 و 2014 و هذا راجع إلى ارتفاع سعر البترول خلال السنتين 2010 و 2011 و انخفاضه سنوات 2012 و 2013 و 2014 الى سنة 2015 ثم ترتفع نسبيا سنة 2018 لتتخفف بعدها سنة 2019 و 2020 ، ونلاحظ أيضا زيادة إيرادات المحروقات في السنوات 2010 و 2011 و 2012 و انخفاضها خلال السنتين 2013 و 2014 و خلال سنتي 2015 و 2019 نلاحظ هناك تذبذب في

إيرادات المحروقات نتيجة لتذبذب أسعار البترول ، إما نسبة إيرادات المحروقات من الإيرادات الكلية فقد ارتفعت خلال السنتين 2010 و 2011 انخفضت خلال السنوات 2012 و 2013 و 2014 ثم إلى سنة 2016 ، و بالنسبة للإيرادات خارج المحروقات قد ارتفعت سنتي 2010 و 2014 بمقدار 862.1 مليار دج و نلاحظ كذلك زيادة في نسبتها من الإيرادات الكلية خلال الفترة (2010 إلى 2014) باستثناء سنة 2011 و هذا راجع الى زيادة إيرادات المحروقات نتيجة ارتفاع سعر البرميل من النفط سنة 2011. لنسجل سنة 2018 ارتفاعا مقارنا بسنة 2015 و 2016 و 2017، إي ان هناك ارتفاع في هذه الإيرادات و الذي نتج عن زيادة الضرائب و أسعار الطاقة و المحروقات ثم لتتخفف سنة 2019 ، كما نجد ان نسبتها من الإيرادات الكلية ارتفعت سنة 2016 لتتخفف بعدها في السنوات المتبقية

المطلب الثالث : تقييم السياسة النقدية و السياسة في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة

(2010-2020)

الفرع الأول: تقييم السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

عمل بنك الجزائر على تسيير السياسة النقدية في الآونة الأخيرة في ظل الصدمة المزدوجة عن تفشي فيروس كورونا المستجد و انهيار أسعار النفط ، و الاقتصاد الجزائري ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات لذا يصعب عليه السير و ترجمة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي ، ومن خلال تحليل التطورات و أدوات السياسة النقدية المطبقة خلال هذه الفترة:

حيث عملت إدارة السلطة النقدية خلال الفترة (2010-2014) على امتصاص فائض السيولة الناتجة عن الزيادة في حجم النفقات العامة،حيث ارتفعت نسبة القروض المقدمة للاقتصاد وذلك راجع إلى ارتفاع في أسعار النفط وبالتالي تزايد نسبة السيولة في الاقتصاد خلال الفترة (2010-2014) ، و بعد سنة 2015 نتيجة لانهايار أسعار النفط وصلت لنسبة 60%، وتغير الوضع من امتصاص فائض السيولة إلى ضخ السيولة لضمان إعادة تمويل النظام المصرفي ،حيث عملت السلطات النقدية على استحداث مجموعة من الأدوات غير المباشرة لتأثير على حجم المجاميع النقدية M1 و m2 من بينها معدل إعادة الخصم، الاحتياطي القانوني، أداة استرجاع السيولة لسبعة أيام، الوديعة المغلة بالفائدة؛

وفي سنة 2017 نتيجة لتهاوي أسعار النفط لجأ بنك الجزائر للأدوات الغير تقليدية عبر سياسة التيسير الكمي منذ أكتوبر 2017 بموجب القانون 10/17 الصادر بتاريخ 2017/10/12، والتي لهذه السياسة تداعيات خطيرة على المستوى العام للأسعار بتدهور القوة الشرائية وارتفاع كبير للمستوى العام للأسعار تظهر بعد سنتين إلى أربع سنوات ما لم يتم هناك عقلانية في الإصدار وهذا لا يبدو من التعديلات التي قامت بها الحكومة الجزائرية بتعديل المادة 45 مكرر من الأمر 11/03 الصادر بتاريخ 26 أوت 2003

والذي بمقتضاه يقوم بنك الجزائر لمدة خمس سنوات بشراء سندات الخزينة العمومية من أجل تغطية عجز الميزانية والتمويل¹، حيث أصبحت الخزينة العمومية بإمكانها الحصول على موارد مالية مباشرة من بنك الجزائر دوت شرط وهو عكس ما كانت عليه منذ صدور قانون النقد و القرض و الذي نص على أن مدة الإقراض للخزينة العمومية لا يتعدى 240 يوما و أن لا يفوق المبلغ المقترض 10% من الإيرادات العادية للسنة المالية السابقة؛

وتعتبر هذه السياسة غير ناجعة في الجزائر لأنها طبقت في وقت كانت فيه معدلات التضخم مرتفعة بلغت 5.6% لسنة 2017 و 4.3 % لسنة 2018 ، بالإضافة إلى اقتصاد يعاني من ضعف الإنتاجية خارج قطاع المحروقات لمواجهة الطلب الكلي من أجل القضاء على ارتفاع الأسعار ، ومن خلال فترة الدراسة نجد أن السياسة النقدية في الجزائر سعت من خلال أدواتها في التخفيض من معدلات التضخم بالرغم من الوضع الاقتصادي العالمي و تهاوي أسعار النفط و جائحة كورونا ، حيث قام بنك الجزائر في فترة الجائحة بخفض سعر الفائدة الى 3.25% و خفض الحد الأدنى لنسبة الاحتياطي القانوني للبنوك من 8% الى 6% ، الى جانب إجراءات استثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية من أجل رفع قدراتها التمويلية اتجاه المؤسسات الاقتصادية وتتمثل هذه التدابير المتخذة فيما يلي :

- تأجيل تسديد إقساط القرض المستحق أو إعادة جدولة القروض للزبائن المتأثرين بالظروف الناجمة عن تفشي وباء كوفيد19؛
- مواصلة التمويلات للزبائن المستفيدين من تأجيل تسديد القروض أو إعادة جدولتها؛
- تخفيض الحد الأدنى لمعامل السيولة البنوك و المؤسسات المالية ، لرفع مستوى التمويلات المتاحة ؛
- إعفاء البنوك و المؤسسات المالية من إجبارية تكوين و سادة أمان ، المقترضة من أموالها الخاصة.²

الفرع الثاني: تقييم السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

أما بالنسبة للسياسة المالية المطبقة في الجزائر فقد ارتبطت بأسعار النفط، فكلما كانت أسعار هذه المادة مرتفعة في الأسواق العالمية تلجأ الحكومة إلى تطبيق سياسة مالية توسعة، أما في حالة ما إذا انخفضت أسعارها تطبق سياسة مالية انكماشية، فهذا يعني أن هذه السياسة مازالت رهينة أسعار النفط في الجزائر، حيث أن الميزانية الحكومية مبنية على أسعار المحروقات. لأن جزء كبيرة من الإيرادات الحكومية يتم

¹ وليد العشي، أحمد صديقي، تجربة التيسير الكمي في الجزائر، مجلة اقتصاديات المالي و الأعمال، المجلد 02، العدد 02، المركز الجامعي ميلة، جوان 2018، ص 262.

² بنك الجزائر، التعليم رقم 05-2020، مؤرخة في 06 أفريل 2020.

تحصيلها بواسطة الجباية البترولية، حيث بلغت سنة 2020 حوالي 2200.3 مليار دج مقابل جباية عادية بلغت 4089.39 مليار دج. أما بالنسبة لمعدلات التضخم في الجزائر في ارتفاع مستمر من سنة لأخرى، حيث بلغ سنة 2012 بمعدل 8.9 % نتيجة السياسة المالية التوسعية المنتهجة خلال فترة إطلاق المشاريع الاستثمارية منذ سنة 2001 حتى سنة 2014 ليعود إلى الانخفاض ليبلغ سنة 2020 بمعدل متوسط 2.4% هذا راجع إلى تأثير السياسة المالية الانكماشية المطبقة التي دامت ما يقارب أربع سنوات، بسبب انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية منذ نهاية سنة 2014 ؛

أمام هذه الظروف انتهجت الجزائر سياسة ترشيد النفقات ورفع الضرائب للحد من عجز رصيد الميزانية العامة للدولة حيث سجلت الخزينة عجز بقيمة 1590 مليار دج إي 8.56% من الناتج الداخلي الخام و بزيادة في العجز بقيمة 243 مليار دج مقارنة بسنة 2017.¹

وعليه السياسة المالية في الجزائر تتأثر بأسعار المحروقات، و هذا ناتج عن اعتماد ميزانية الدولة على الجباية البترولية في تحصيل الإيرادات؛

حيث تنتهج سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة النفقات وتخفيض الضرائب تؤدي إلى ارتفاع الأسعار الناتج عن زيادة الطلب الكلي؛

والى سياسة مالية انكماشية عن طريق تخفيض النفقات وزياد الضرائب تؤدي إلى التأثير في الأسعار نحو الانخفاض الناتج عن تقليص الطلب الكلي وبالتالي الحد من معدلات التضخم؛ وهذا ما يدل على عدم وجود مرونة في الجهاز الإنتاجي في الجزائر لعدم امتصاص الفائض في الطلب الكلي الناتج عن زيادة الإنفاق الحكومي الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

لم تقم إجراءات السياسة المالية خلال هذه الفترة من خفض معدل التضخم ولا في معدلات النمو اقتصادي نتيجة للسياسة الاتفاقية في قطاعات غير إنتاجية وبالرغم من انخفاض معدل البطالة وهذا نتيجة لفتح مناصب توظيف في القطاعات العمومية وزيادة في كتلة الأجور و بالتالي زيادة في الطلب الكلي ؛

¹ وكالة الأنباء الجزائرية، <https://www.aps.dz/ar/economie/98027-2018> ، شوهه بتاريخ: 2023/03/29 على الساعة: 19.35.

خلاصة الفصل الثاني:

منذ الإصلاحات التي أجريت على قانون النقد و القرض 10/90 بدءا من الأمر 01/01 ثم الأمر 11/03 الى الأمر 04/10 المعدل و المتمم للأمر 11/03 من قانون النقد والقرض تليها التعديلات الصادرة سنتي 2011 و 2017 أصبح لبنك الجزائر استقلالية معتبرة و هذا ما زاد من فعالية السياسة النقدية و حسن من السياسة المالية؛

و قد عانت الجزائر من اقتصاد قليل التنوع في صادراته يعتمد على إيرادات المحروقات أدى بتراجع واردات الخزينة العمومية و نتيجة لانخفاض أسعار النفط سنة 2014 ، ما أدى ببك الجزائر في سنة 2016 إلى أواخر سنة 2017 إلى الوسائل التقليدية لتمويل عجز الخزينة، إعادة الخصم والسوق المفتوحة بشراء سندات الخزينة في السوق النقدية. لكن الحكومة قررت اللجوء إلى التمويل غير التقليدي والمتمثل بإصدار نقدي مقابل شراء سندات الخزينة من طرف بنك الجزائر، حيث قامت بتعديلات في القوانين، و هي سياسة كان الكثير متخوفا منها لطابعها التضخمي؛ بالرغم من أن السياسة النقدية لبنك الجزائر عملت نوعا على الاستقرار النسبي للأسعار خلال الفترة من 2014 الى 2018 و بقيت معدلات التضخم مستقرة مقارنة بالأوضاع الراهنة آنذاك. ولكن في ظل تداعيات الأزمة ونقص مصادر التمويل للخزينة العمومية خارج الجباية البترولية حال دون استقرار الوضع ، إلا باللجوء الى التمويل الغير التقليدي لضمان استمرارية الإنفاق العمومي ومنه ضمان تمويل الاقتصاد الوطني،ولكن هذه السياسة المالية التوسعية ساهمت الى ارتفاع حجم الإنفاق العام الذي هو بطبيعته استهلاكي مستثير للتضخم ، و الإصدار النقدي في الجزائر ذو طابع تضخمي بحت ، حيث أن نسبة كبيرة من السيولة تتسرب خارج الجهاز المصرفي مما يؤدي الى اختلالات.

الخاتمة

الخاتمة العامة

من خلال الدراسة تم تسليط الضوء على دور السياسة النقدية و المالية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2010-2020) موضحين في ذلك الأدوات و الوسائل التي تستخدمها السياسة النقدية و المالية لتحقيق الاستقرار النقدي و الاقتصادي.

وقد مرت الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2020 بالعديد من التغيرات الاقتصادية والسياسية و المالية بدءا من فترة انخفاض أسعار النفط لسنة 2014 أدت الى دخول الحكومة في عجز لتغطية نفقاتها بدءا من سنة 2016 إلى سنة 2018 إلى تغيرات سياسية و اجتماعية في البلاد أخرجها الأزمة الصحية وباء (كوفيد-19) ، بالإضافة إلى الإحداث والتغيرات الإقليمية و العالمية حيث أثرت على الحركة الاقتصادية و المالية للبلاد من ارتفاع في مستويات الأسعار و نقص في السيولة النقدية و نقص في العرض المحلي و ارتفاع في معدلات التضخم ، ما أدى إلى تدخل السلطات النقدية و المالية لاتخاذ الإجراءات النقدية و المالية من أجل تحقيق الاستقرار و التوازن الاقتصادي .

و باعتبار الدراسة تسعى إلى إبراز دور السياسة النقدية و السياسة المالية في معالجة التضخم في الجزائر للفترة الممتدة (2010-2020) و من أجل تسهيل و الخروج بتقييم لدور كل من السياستين النقدية و المالية تم تناول هذا الموضوع في فصلين الأول نظري و الثاني تطبيقي حيث كان الفصل الأول يتضمن الإطار النظري لكل من السياستين النقدية و المالية ثم إلى الجانب النظري لظاهرة التضخم ، أما الجانب التطبيقي فقد حاولنا التطرق إلى الأساليب المتخذة في الجزائر لقياس التضخم و معرفة مؤشرات و وضعيته خلال فترة الدراسة و تم استخدام الطرق التحليلية للبيانات و الإحصائيات من جميع الهيئات الحكومية و الدولية المختصة في هذه الفترة مع مقارنة النتائج مع الاهداف المرجوة للخروج بإجابة للتساؤل الرئيسي " ما مدى فعالية السياسة النقدية و السياسة المالية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2020 ؟ "

وبعد عملية جمع للبيانات و استقراء للمعطيات و تحليل للإحصائيات نعطي بعض النتائج المستخلصة من عملية البحث و الجمع.

نتائج البحث و اختبار الفرضيات:

اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: عملت إدارة السلطة النقدية خلال الفترة (2010-2014) على امتصاص فائض السيولة الناتجة عن الزيادة في حجم النفقات العامة، حيث ارتفعت نسبة القروض المقدمة للاقتصاد وذلك راجع إلى ارتفاع في أسعار النفط وبالتالي تزايد نسبة السيولة في الاقتصاد خلال الفترة (2010-2014) ، وبعد سنة 2015 نتيجة لانهايار أسعار النفط وصلت لنسبة 60%، وتغير الوضع من امتصاص فائض السيولة إلى ضخ السيولة لضمان إعادة تمويل النظام المصرفي ، حيث عملت السلطات النقدية على استحداث مجموعة من الأدوات غير المباشرة لتأثير على حجم المجاميع النقدية M1 و (M2) من بينها معدل إعادة الخصم، الاحتياطي القانوني، أداة استرجاع السيولة لسبعة أيام، الوديعة المغلة بالفائدة؛ و في أزمة كوفيد-19 عملت على التخفيض من الاحتياطي القانوني لتشجيع عملية منح القروض للبنوك التجارية بالإضافة الى إجراءات استثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية من أجل رفع قدراتها التمويلية اتجاه المؤسسات الاقتصادية (التعليمية رقم 05-2020)، كما انتهجت السلطات المالية في الجزائر سياسة ترشيد النفقات ورفع الضرائب للحد من عجز رصيد الميزانية العامة للدولة حيث سجلت الخزينة عجز بقيمة 1590 مليار دج إي بنسبة 8.56% من الناتج الداخلي الخام في سنة 2017. وأمام هذه الإجراءات المتخذة من السلطة النقدية و المالية نثبت صحة الفرضية الأولى.

✓ الفرضية الثانية: وضع قانون النقد و القرض 10/90 الإطار القانوني للسياسة النقدية ووضع مسار تطورها ، واستهدفت طريقة التسيير النقدي المتبعة على مستوى نمو الكتلة النقدية بما يتماشى و هدف التضخم بالتوافق مع هدف النمو الحقيقي المنتظر تحقيقه باستخدام توليفة من الأدوات المباشرة و غير المباشرة و الأدوات المستعملة للسياسة النقدية في الجزائر تتمثل في تأطير القروض ،عمليات السوق المفتوحة ،معدل إعادة الخصم ،آلية الاحتياطي الإجمالي ،آلية استرجاع السيولة ، تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة ؛تميز السداسي الثاني لسنة 2010 بتدابير قانونية جديدة متعلقة بالنقد و القرض، تعمل على إرساء قانوني لاستقرار الأسعار كهدف واضح للسياسة النقدية و بغرض متابعة هدف التضخم عزز بنك الجزائر التوقعات ذات الأجل القصير لمعدل التضخم بواسطة نموذج ARIMA وان كان ذلك ضمنيا في سنة 2010¹ ، وفي ظل الزيادات القوية و الفجائية في بداية سنة 2011 لأسعار التجزئة للمنتجات الفلاحية المستوردة ،اتخذت السلطات العمومية بعض التدابير الرامية لضبط هذه السوق و للحفاظ على القدرة الشرائية للفئات المعوزة وتتمثل في :

¹ بنك الجزائر ،التقرير السنوي لسنة 2010، جويلية 2011، ص120.

- إلغاء حقوق الجمركية و المقدرة بـ5% على الاستيراد عل السكر الأحمر و المواد الأساسية التي تدخل في صناعة الزيوت الغذائية ؛
 - إلغاء الرسم على القيمة المضافة بنسبة 17% على السكر الأحمر و على المواد التي تدخل في صناعة الزيوت الغذائية ؛
 - إعفاء النشاط الإنتاجي ومعالجة و توزيع الزيوت الغذائية و السكر من الضريبة على الإرباح الشركات، وتقدر هذه الضريبة بـ19% بالنسبة للنشاطات الإنتاجية و بـ25% بالنسبة لنشاطات التوزيع؛
 - إعفاء السكر الأبيض من حقوق الجمارك و الرسم على القيمة المضافة الواجبة الدفع عند الاستيراد لوضع حد لوضعية الاحتكار على بعض الأسواق .
 - تخفض هذه الإعفاءات الاستثنائية المتركمة من سعر التكلفة بنسبة 41%.¹
- وهذه الإجراءات التي اتخذت من السياسة النقدية و السياسة المالية تثبت صحة الفرضية الثانية حول ضرورة التنسيق بين السياستين لتفادي عرقلة إحداها للأخرى عند سعيهما لبلوغ أهدافهم.

✓ **الفرضية الثالثة:** تتفاعل السياسة النقدية بطريقة عكسية مع السياسة المالية في الجزائر حيث نجد في فترة الانتعاش النفطي سنة (2010-2011) انتهجت الحكومة سياسة توسعية انفاقية نتج عنها زيادة في الطلب الكلي دون أن يقابلها زيادة في الإنتاجية ، و هذا راجع لضعف القطاع الإنتاجي في الجزائر، بالرغم من الاستثمارات الحكومية التي ذهبت لقطاعات عمومية غير إنتاجية و هذا ما أدى ببنك الجزائر باتخاذ إجراءات عكسية للامتصاص السيولة من رفع سعر إعادة الخصم و الاحتياطي الإلزامي و يعتبر تدخل السياسة النقدية في الجزائر بأدواتها ردت فعل عكسية لنتائج السياسات المالية المنتهجة في الجزائر خلال هذه الفترة ليثبت صحة الفرضية الأخيرة .

نتائج الدراسة

- ✓ يعتبر التضخم ظاهرة اقتصادية غير مرغوب فيها لما ينجر عنه من آثار سلبية تختلف من بلد إلى آخر كل حسب ما يملكه من بنية اقتصادية من حجم مرونة الجهاز الإنتاجي و الخدمي والى درجة التوظيف لعناصر الإنتاج بالإضافة لما له من آثار اقتصادية و اجتماعية؛
- ✓ قياس التضخم هو عبارة عن تشخيص الوضع الاقتصادي و بقدر ما يكون التشخيص دقيقا بقدر ما يكون الحل و العلاج صحيحا، ولعل الطريقة الصحيحة لقياس معدل التضخم هو قياس معدل ارتفاع الأسعار الذي يعتبر مؤشر ملموس للوضع التضخمي؛

¹ بنك الجزائر، النشرة السنوية لسنة 2011 ، ماي 2012، ص ص 32،33.

- ✓ يعتبر مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) وسيلة احصائية في الجزائر لقياس التغيرات في أسعار السلع و الخدمات المشتراة من قبل المستهلك و يعتبر مؤشرا مهما للتغيرات الحاصلة في المستوى العام للأسعار لإعطاء تقديرات لمستوى التضخم في البلاد؛
- ✓ بالإضافة إلى هذا المؤشر توجد العديد من المؤشرات و المقاييس في حساب معد التغيير في المستوى العام للأسعار منها طريقة الفجوة التضخمية و طريقة فائض المعروض النقدي؛
- ✓ تعتبر السياسة النقدية جزءا هاما من السياسة الاقتصادية الكلية لما تملكه من مجموعة من الإجراءات و التدابير التي تتخذها السلطة النقدية بهدف التحكم في عرض النقود و مواجهة الظروف الاقتصادية غير مرغوب فيها كالتضخم و الكساد ، عن طريق أدوات تقليدية منها معدلات الفائدة وسعر إعادة الخصم و نسبة الاحتياطي القانوني و سياسة السوق المفتوحة، وغير تقليدية عن طريق سياسة التيسير الكمي ؛
- ✓ السياسة المالية هي تلك الإجراءات و القرارات التي تتخذها الدولة بغرض إحداث اثر على متغيرات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي ، مستعملة كل من الأداة الضريبية و الأداة الاتفاقية للوصول إلى أهداف معينة، أهمها النهوض بالاقتصاد الوطني و إحداث التنمية مع المحافظة على الاستقرار لكسب أفراد المجتمع؛
- ✓ التنسيق بين السياستين يجعل منهما أكثر فاعلية من اجل إعادة حالة الاستقرار للوضع الاقتصادي ، ففي حالة التضخم تقوم السلطات النقدية بالتدخل عن طريق استخدام أدواتها للخفض من حجم المعروض النقدي من اجل التخفيف من حدة التضخم و منه فعلى السلطات المالية أن تتعاون مع هذه السياسة و تتجنب الإجراءات المضادة ،مثل العمل على زيادة النفقات أو خفض الضرائب وإنما إتباع سياسة مالية انكماشية تتماشى مع أهداف السياسة النقدية و العكس صحيح ؛
- ✓ وقد عرف التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-2020) مستويات مرتفعة من التضخم حسب المؤشر العام للأرقام القياسية لأسعار المستهلك حيث سجل معدل تغير وسطي سنوي قدره 4.44% وهذا يعكس الارتفاع المستمر في الأسعار خلال هذه الفترة المذكورة ،حيث كان متذبذب كما شهدت سنة 2012 علي مستوى تضخم قدر بـ8.89% و الناجم عن التوسع في نفقات الميزانية الجارية و عن تزايد الأسعار في بعض المواد الطازجة (لحم الأغنام،...)
- ✓ ساهمت الزيادات المعتبرة في الحد الأدنى المضمون من الأجور من حيث القيمة الفعلية ضغوطا في الأسعار في الجزائر والتي بدأت بأثر رجعي من سنة 2008 ،
- ✓ يعتبر التضخم المستورد في الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار الواردات التي تؤثر على الأسعار المحلية ، حيث أن هيكل وطبيعة الواردات (استهلاكية أو وسيطية أو استثمارية) تعكس مدى تبعية الجهاز

الإنتاجي و الاستهلاكي في الجزائر إلى الخارج و مدى حساسية الاقتصاد الوطني لاستيراد التضخم العالمي ؛

✓ عملت إدارة السلطة النقدية خلال الفترة (2010-2014) على امتصاص فائض السيولة الناتجة عن الزيادة في حجم النفقات العامة، حيث ارتفعت نسبة القروض المقدمة للاقتصاد وذلك راجع إلى ارتفاع في أسعار النفط وبالتالي تزايد نسبة السيولة في الاقتصاد خلال الفترة (2010-2014) ، وبعد سنة 2015 نتيجة لانتهاء أسعار النفط وصلت لنسبة 60٪، وتغير الوضع من امتصاص فائض السيولة إلى ضخ السيولة لضمان إعادة تمويل النظام المصرفي ،حيث عملت السلطات النقدية على استحداث مجموعة من الأدوات غير المباشرة لتأثير على حجم المجاميع النقدية M1 و M2 من بينها معدل إعادة الخصم، الاحتياطي القانوني، أداة استرجاع السيولة لسبعة أيام، الوديعة المغلة بالفائدة؛

✓ أما بالنسبة للسياسة المالية المطبقة في الجزائر فقد ارتبطت بأسعار النفط، فكلما كانت أسعار هذه المادة مرتفعة في الأسواق العالمية تلجأ الحكومة إلى تطبيق سياسة مالية توسعة، أما في حالة ما إذا انخفضت أسعارها تطبق سياسة مالية انكماشية، فهذا يعني أن هذه السياسة مازالت رهينة أسعار النفط في الجزائر؛

وعلى ضوء النقاط السابقة يمكن تقديم توصيات التالية :

التوصيات و المقترحات:

- ضرورة إعطاء أهمية أكبر للسياسة النقدية في الجزائر من خلال تعزيز استقلالية بنك الجزائر و تفعيل أدواته النقدية لغرض التحكم في عرض النقود و استقرار أسعار الصرف و تقليل معدلات التضخم ، بما يتوافق مع الحالة الاقتصادية ؛
- ضرورة تنظيم السوق و استيعاب السيولة النقدية في السوق الموازية وإيجاد آليات لدمجها في السوق الرسمي؛
- محاولة تفعيل بورصة الجزائر قصد تنشيط عمليات إصدار و تداول الأوراق المالية ؛
- العمل على زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي من خلال تحفيز و تدعيم القطاعات الإنتاجية كالزراعة،الصناعات الصغيرة و المتوسطة خاصة الصناعات التحويلية لتكون قادرة على منافسة السلع المستوردة ؛
- العمل على ضبط المالية العامة من خلال تحصيل الإيرادات وتطوير السياسة الضريبية ومحاربة التهرب الضريبي، والخفض من الإنفاق العام و توجيهه نحو المشاريع الاستثمارية و ترشيد الإنفاق الاستهلاكي، و مراجعة وهيكل سياسة الدعم؛
- تنويع مصادر الدخل من خلال التصدير و التحجيم من الواردات التي تكون قناة التضخم المستورد؛

▪ ضرورة التنسيق بين السياستين النقدية و المالية من أجل الحد من ظاهرة التضخم في الجزائر.

آفاق الدراسة:

بعد هذه الدراسة و استغلال النتائج السابقة نقترح المواضيع التالية:

- آليات التنسيق بين السياسة النقدية و المالية في الجزائر.
- السياسة النقدية و المالية ما بعد جائحة كوفيد-19 (دراسة تحليلية) في الجزائر .
- السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة الحالية (دراسة السلبيات وكيفية إعادة الهيكلة).
- استقلالية بنك الجزائر وانعكاساتها على أداء السياسة النقدية .

قائمة المراجع

أ- الكتب:

1. احمد أبو الفتوح, نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، سنة 1998.
2. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العالمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2002.
3. أحمد زهير شامية: النقود والمصارف، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 1993.
4. أحمد عازف العساف وآخرون، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط2، عمان، سنة 2010.
5. أحمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، سنة 2000.
6. بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، سنة 2006.
7. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة 1، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2004.
8. بن عصمان محفوظ، مدخل في الاقتصاد الحديث، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2003.
9. جورج نابهانز، تاريخ النظرية الاقتصادية، ترجمة صقر احمد صقر، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر ، سنة 1997.
10. حامد عبد المجيد دراز، دراسة في السياسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، سنة 2000.
11. حسام داود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط3، عمان، الأردن، سنة 2005.
12. حسين العمر، مبادئ المالية العامة، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، سنة 2002.
13. حسين بن سالم جابر الزبيدي، التضخم والكساد، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، سنة 2011.
14. حياة عمر البرهاتي، أسباب التضخم في الأوراق النقدية وعلاجه من منظور الفقه الإسلامي، ط1، دار القلم، دمشق، سوريا، سنة 2005.
15. رحيم حسن" النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي"، دار المناهج للنشر والتوزيع، سنة 2010.
16. زكي رمزي، مشكلة التضخم في مصر أسبابها و نتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، سنة 1980.

17. سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2010.
18. سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبي مدخلا تحليلا مقارنا، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 2000.
19. سلوى سليمان، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى، الكويت، سنة 1973.
20. صالح الخصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، ط2، سنة 1999.
21. صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، ط1، مصر، دار الفجر للنشر والتوزيع، سنة 2006.
22. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، طبعة 1، القاهرة/ مصر، سنة 2005.
23. ضياء مجيد ألحوري: الاقتصاد النقدي، دار الفكر للنشر، الجزائر، طبعة الأولى، سنة 1993.
24. ضياء مجيد، اقتصاديات أسواق المال، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، سنة 2005.
25. ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، سنة 2008.
26. طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، سنة 1999.
27. عبد الحميد القاضي، تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية، مصر سنة 1969.
28. عبد الفتاح قنديل، الدخل القومي، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، 1979.
29. عبد المجيد قدي: المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 2003.
30. عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، سنة 2011.
31. عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، سنة 2005.
32. عبد المطلب عبد المجيد، نظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، سنة 2006.
33. عبد المنعم السيد علي، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان سنة 2004.
34. غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، سنة 2006.
35. غدير هيفاء غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، سنة 2010.

36. فؤاد هاشم عوض، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، مصر سنة 1974.
37. محمد صفوة قابل، الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 2004.
38. محمد مبارك حجير، السياسة المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر سنة 1965.
39. محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية مصر، سنة 2004.
40. محمود حسين الوادي، وزكرياء أحمد عزلم، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان 2007.
41. محمود يونس محمد وعبد المنعم مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، لا توجد سنة.
42. ناظم محمد الثوري أشمري، النقود والمصارف، مدرسة الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، سنة 1995.
43. نجم الدين حسين صوفي عبد القادر، السياسة المالية وأدواتها في الاقتصاد الإسلامي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، سنة 2001.
44. نواف محمد عباس الرماحي، المحاسبة القومية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2009.
45. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2005.

ب- الرسائل العلمية:

1. احمد محمد صالح الجلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، مذكرة ماجستير في العلوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر، سنة 2007.
2. أفشيش رميسة، تأثير التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1987-2018، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي بنكي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، سنة 2019/2020.
3. بلال شناقي، فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال فترة (2009-2019)، رسالة لنيل شهادة ماستر، تخصص نقدي وبنكي، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج، الجزائر، سنة 2020/2021.
4. حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، رسالة دكتوراه الطور ثالث، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2016.

5. دحان كنزة وسلوكي كريمة، فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة احمد دراية ،أدرار، سنة 2016/2017.
6. السعيد هتات ، النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCH في الفترة 1990-2020 ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه فرع العلوم الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة، الجزائر، 2020/2021.
7. شمول حسينة، اثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية، رسالة ماجستير بالمركز الجامعي، تخصص علوم التسيير،المدينة،الجزائر،سنة 2001.
8. صالح تومي، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة (1988-2000)، أطروحة لنيل الدكتوراه جامعة الجزائر.
9. عبد الجليل شليق، استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر(1990-1999) ، رسالة مقدمة لنيل رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة المسيلة ، الجزائر.
10. عبده مدهش صالح الشجري، السياسة الضريبية وأثرها في الاستثمار الخاص في الاقتصاد اليمني(1990-2000)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،كلية الإدارة والاقتصاد،الجامعة المستنصرية،العراق،2002.
11. عبيد حسان، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم،رسالة ماجستير أكاديمي،تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم/الجزائر،سنة 2017/2018.
12. عمران وليد، دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم، رسالة ماجستير أكاديمي، تخصص علوم التسيير،جامعة أم البواقي، سنة 2013/2014.
13. عياش قويدر، إصلاح السياسة النقدية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 1999.
14. محمد البار أمحمد ،أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد بوضياف،المسيلة،الجزائر سنة 2016/2017.
15. مليكة نجاعي، تقييم أداء البنك المركزي الجزائري في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص بنوك ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،2019/2020.

ث- المقالات والمجلات:

1. إبراهيم أيمن هندي، "السياسة الاقتصادية الكلية لميزان المدفوعات" العلاقة النقدية والتمويل الدولي، الأسبوع الخامس، (1429/11/24).
2. إبراهيم جواد كاظم، الأرقام القياسية ومنهجية تطبيقها في الأنشطة الاقتصادية، مجلة ديالي للعلوم الصيرفة، جامعة ديالي مديرية البحث والتطوير والمتابعة، العراق، سنة 2011 .
3. احمد سلامي، أهم مؤشرات كفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر خلال الفترة 1970-2010، مجلة الباحث كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 11، سنة 2012.
4. أمحمد رمضان شنيش، دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1992-2008)، المجلة الجامعة، جامعة الزاوية ، الجماهيرية الليبية، المجلد 01، العدد 251، سنة 2013.
5. د. معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية وأثارها في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 2، جانفي 2010.
6. دحماني فاطمة و آخرون ،تشخيص واقع التضخم في الجزائر، مجلة الإبداع، جامعة علي لونيبي ،البلدية الجزائر، العدد 01، سنة 2020.
7. زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي ، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرف ، منشورات حلبي الحقوقية ،بيروت، 2003.
8. سنوسي علي و بن البار محمد، العلاقة بين معدل التضخم النقدي ومعدل البطالة في الجزائر خلال فترة (1980-2013)، مجلة العلوم الإحصائية، العدد السابع.
9. عزالدين دعاس ، حمزة مرادسي، فعالية السياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، العدد 01، 2021.
10. عزي حميد، خوني رايح، تطورات مؤشرات ظاهرة التضخم في الجزائر (1990-2017)، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات، المجلد 6، العدد 2، جامعة بسكرة، الجزائر.
11. علي لزعر، فضيل راييس ،الفوائض النقدية و محددات التضخم في الجزائر (1999-2009)، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية و إدارة الأعمال ،العدد الافتتاحي ،جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 23 جانفي 2014.

12. فتيحة بن عليّة وتومي صالح، تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017) ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16 العدد 22، 2020.
13. فؤاد زميت، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر خلال الفترة (1994-2015) ، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوت 1955 ، بسكيكدة / الجزائر، العدد ، 05 سبتمبر 2019.
14. كريم الناشبي وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار الاقتصادي و التحول إلى اقتصاد السوق ، صندوق النقد الدولي ، واشنطن ، سنة 1998.
15. كمال بن دقل ،مقال حول تحليل واقع ظاهرة التضخم في الجزائر (2000-2017) ،المجلد 14 ،العدد 01، جامعة محمد بوضباف ،المسيلة ،الجزائر، 2000.
16. محمد راتول وآخرون، مقالة علمية تحت عنوان: تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة 2000-2010،مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، سنة 2014.
17. محمد زاكي شافعي،النظم المصرفية بالبلاد المتخلفة اقتصاديا،رسائل لجنة التخطيط القومي رقم 49، القاهرة 1957.
18. وليد العشي ،أحمد صديقي،تجربة التيسير الكمي في الجزائر ،مجلة اقتصاديات المالي و الأعمال ،المجلد 02،العدد 02،المركز الجامعي ميلة ،جوان 2018.

د - المواقع الالكترونية:

1. بنك الجزائر: <https://www.bank-of-algeria.dz>.
2. البنك الدولي: <https://data.albankaldawli.org>.
3. الجريدة الرسمية، العدد 50، سبتمبر 2010، <https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2010/A2010050.pdf>.
4. الديوان الوطني للإحصائيات <https://www.ons.dz>.
5. الموقع الالكتروني لوكالة الأنباء الجزائرية: <https://www.aps.dz/ar/economie/72235-5-1-2018>.

هـ - القوانين و المراسيم و التعليمات :

1. قانون المالية 2018 (84-17) لاسيما المادة 11.
2. القانون رقم 02/04 مؤرخ بتاريخ 12/03/2004 المتعلقة بنظام الاحتياطي القانوني.
3. بنك الجزائر ،التعليمية رقم 05-2020،مؤرخة في 06 أبريل 2020.
4. المادة 13 ، نظام رقم 09-02 الذي يتعلق بعمليات السياسة النقدية أدواتها و إجراءاتها.
5. المادة 14 ، نظام رقم 09-02 الذي يتعلق بعمليات السياسة النقدية أدواتها و إجراءاتها.

6. المادة 26 من نظام 02/09 المتعلق بأدوات السياسة النقدية، 2009 .
و-**الملتقيات:1**.بنك الجزائر، دور السياسة النقدية في معالجة الأزمات المالية، ملتقى الذكرى الستون لإنشاء بنك الجزائر، الاوراسي، الجزائر، 2023/02/23، تم الاطلاع بتاريخ : 2023/03/12 على الساعة 14:30.
<https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/SESSION-1-Mr-.14:30-BOULOUDINE-Presentation-Anniversaire-V-25-12-2022.pdf>.